مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

العدد العاشر ــ نوفمبر ١٩٩١ ــ جمادى الأولى ١٤١٢ هـ

لماذا تذهب الحكومة السعودية الى مدريد

مَن يعيّن مَنْ في مملكة اللاقانون ؟

السعودية توقف مساعداتها للمجاهدين الأفغان

العلاقات السعودية الأردنية تعود على قطار التعاون الأمني

مملكة الصمت : حرية التعبير في السعودية

أزمة الخليج .. محاولة للفهم

شعر

المطر واللهيب

يا قدسُ معذرةً ومثلي ليس يعتذرُ
مالي يدٌ فيما جرى فالأمرُ ما أمروا
وأنا ضعيف ليسَ لي أثر
عار عليّ السمع والبصرُ
وأنا بسيف الحرب أنتحرُ
وأنا اللهيبُ .. وقادتي المطرُ
فمتى سأستعرُ ؟

***

لو أن أربابَ الحمى حجرُ
لحملت فأساً دونها القدرُ
هوجاء لا تُبقي ولا تذرُ
لكنّما .. أصنامنا بشرُ
الغدر منهم خائف حذرُ
والمكرُ يشكو الضعفَ إن مكروا
فالحرب أُغنية يجنّ بلحنها الوترُ
والسلم مختصرُ :
ساق على ساق
وأقداحُ يعرّش فوقها الخَدَرُ
وموائد من حولها بقرُ
.. ويكون مؤتمرُ !

***

هزّي إليك بجذع مؤتمرٍ
يُساقط حولك الهذرُ
عاش اللهيبُ
.. ويسقط المطرُ

عائدون

هرم الناسُ .. وكانوا يرضعون
عندما قال المغني :
عائدون
يا فلسطينُ ومازال المغني يتغنّى
وملايين اللحون
في فضاء الجرح تغني
واليتامى .. من يتامى يولدون
يا فلسطينُ وأرباب النضال المدمنون
ساءهم ما يشهدون
فمضوا يستنكرون
ويخوضون النضالات
على هزّ القناني
وعلى هزّ البطون !
عائدون
ولقد عادَ الأسى للمرة الألف
فلا عُدنا ..
ولا هم يحزنون !

أحمد مطر ــ لافتات

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلّة شهريّة سياسيّة

رئيس التحرير : حمزة الحسن

مدير الأدارة : عبد الإمير موسى

العدد العاشر ــ نوفمبر ١٩٩١ ــ جمادى الأولى ١٤١٢ هـ

٢ — **لماذا ذهبت دول الخليج الى مدريد ؟**

تناقش الإفتتاحية المكاسب والأضرار التي ستنجم عن مشاركة المملكة في مؤتمر مدريد لحل القضية الفلسطينية ، وتعرض أهداف الحكومة الإسرائيلية من الإصرار على مشاركة دول الخليج والمملكة بصورة خاصة في مؤتمر السلام ، كما تحذر من ان اغفال الحكومة لمطالبة اسرائيل بإنهاء احتلالها لجزر صنافير السعودية في شمال البحر الأحمر ، سيؤدي الى ضياعها نهائيا بيد الدولة اليهودية .

١٤ — **السياسة السعودية تجاه افغانستان**

تدل مؤشرات كثيرة على ان الحكومة تتجه بسرعة الى تغيير موقفها المؤيد للمجاهدين الأفغان ، فبعد ايقاف المساعدات المالية الحكومية ، وإغلاق الحسابات المصرفية التي تجمع فيها التبرعات الشعبية للمجاهدين ، وجّه رئيس إدارة المخابرات انذارا الى فصائل المجاهدين بقبول الخطة الأمريكية ــ السوفيتية لحل المشكلة الأفغانية التي تبنتها الأمم المتحدة ، يلقي هذا المقال اضواءاً على هذا التحول وخلفياته ، وعلاقته بتحولات السياسة الخارجية السعودية بعد أزمة الخليج .

٦ — **التعيين ام الإنتخاب**

على الرغم من ان العائلة المالكة تتجاهل عمدا تحديد موعد لإصدار النظام الأساسي « الدستور » ونظام مجلس الشورى ، مما يحمل على الظن بانها تريد تناسي الوعد الذي قطعه الملك خلال ازمة ا لخليج ، الا ان البلاد تشهد مناقشات في الأوساط الشعبية حول صيغة التمثيل في المجلس المنتظر ، وهل سيصل الأعضاء اليه بالإنتخاب ام بالتعيين ، ثمة من يدعو الى كل من الإتجاهين ، تعرض المقالة مبررات كل منهما .

١٩ — **تقرير : مملكة الصمت**

يطرح المركز الدولي ضد الرقابة ، وهو منظمة حقوقية تدافع عن حرية التعبير والفكر ، الأساس القانوني الذي تقيم عليه الحكومة سياساتها المتشددة تجاه الممارسة العامة لحق الإنسان في التعبير عن افكاره من خلال القنوات المتعارفة ، ومع القوانين يعرض التقرير الدولي نماذج من الإنتهاكات الرسمية لحقوق المواطن في هذا المجال ، وقد ترك اصدار التقرير صدى عالميا واسع النطاق ، وتنشر المجلة الجزء الأول منه في هذا العدد .

سعر النسخة : جنيه استرليني أو ما يعادله

الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٠ جنيه إسترليني) ــ اوروبا (٣٥ دولار) ــ بقية دول العالم (٤٥ دولار)

ترسل الشيكات والحوالات بإسم H. ALQURAISH **وذلك على عنوان المجلة التالي :**

P. O. BOX 1532, LONDON W7, 1EQ

كما يمكنكم مراسلتنا على عنوان المجلة في الولايات المتحدة الأميركية على العنوان التالي :

MR ALI. P.O.BOX 101452, NASHVEIL, TN, 37224. U.S.A

لماذا تذهب الحكومة السعودية الى مدريد ؟

شاركت الحكومة في مؤتمر السلام الإقليمي في مدريد ضمن الوفد الخليجي المشترك ، حيث تمثّلت بالسفير السعودي في واشنطن الامير بندر بن سلطان ، وكان حضورها المؤتمر احد الشروط التي اعلنها رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحاق شامير قبل اعلانه الموافقة الأولية على المشاركة في المؤتمر .

ولم يقدم وزير الخارجية سعود الفيصل ، او اي مسئول اخر في الحكومة اي تفسير لقرارها بالمشاركة في المؤتمر ، باستثناء ما أعلنه الأمين العام لمجلس التعاون عبد الله بشارة من ان هذا الحضور سيكون لتقوية الموقف العربي ، لكن بشارة لايتحدث بالطبع عن موقف الحكومة السعودية ، وهو لم يقل لنا ما هي العلاقة بين حضور المؤتمر والتقوية المقصودة .

مشاركة السعودية في مؤتمر مدريد إرتجال سياسي ، لن تجني منه البلاد أيّ فائدة على الصعيدين القومي والوطني

وفي اعتقادنا ان هذه المشاركة ، ولاسيما قيام المملكة بتمثيل مجلس التعاون ستكون مضرّة على مصالح البلاد ، وبطبيعة الحال لن نجني منها أي فائدة ، لا على المستوى الوطني ولا على المستوى القومي ، ونعتقد ان الاستجابة السريعة من جانب الحكومة للمطالب الإسرائيلية ، والضغوط الأمريكية في هذا الشأن هو في اقل التقادير نوع من الإرتجال السياسي ، في قضايا هي احوج ماتكون الى الكثير من التمعّن والإستشارة ، والتعرف الدقيق على رأي الناس قبل الإقدام عليها ، ان القضية الفلسطينية ، بما فيها من تشابكات ، وبما اضاف اليها الزمن الطويل من تعقيدات ، تجعل التسرع في اتخاذ سياسات مستعجلة وغير مدروسة تجاهها نوعا من المجازفة بالمصير ، كما ان مؤتمر السلام الحالي ، بالنظر الى الظروف التي ينعقد فيها ، وتوازن القوى بين الأطراف المشاركة فيه ، يرتب اثاراً على السياسات الوطنية لأمد طويل في المستقبل ، سنكون مضطرين للقبول بتبعاتها دون ان نكون قد جنينا من ورائها شيئا يستحق العناء .

ماذا تريد إسرائيل من السعودية

ليس من المتوقع بطبيعة الحال ان يكون هدف الاصرار الاسرائيلي ، على مشاركة السعودية ودول الخليج في مؤتمر مدريد ، هو تكثير السواد او استكمال البروتوكول ، بل ان اسرائيل تريد من العالم العربي كلّه التزامات مستقبلية ، في مقابل تقديم بعض التنازلات ، وهذا هو السر في اعلان رئيس الوزراء الاسرائيلي عن ان حكومته تعتبر السعودية في حالة حرب معها ، ولذلك فهي تشترط حضورها المؤتمر والتزامها بما يوافق عليه من قرارات ، فماذا تريد اسرائيل من السعودية ؟ .

في اعتقادنا انها تسعى للحصول على اربعة التزامات رئيسية من الجانب السعودي :

أولها : تحديد حجم التسلح السعودي ويشمل ذلك وضع حد اعلى لعدد الجنود في القوات المسلحة ، ووضع نظام للرقابة على الاسلحة السعودية للحيلولة دون امتلاك اية انواع من السلاح تعتبرها اسرائيل خطرا على امنها ، وسيكون من المطالب المهمّة للعدو الاسرائيلي في هذا المجال ، تفكيك صواريخ ارض ــ أرض بعيدة المدى من طراز رياح الشرق التي سبق للمملكة ان اشترتها من الصين ، وتخفيف قدرة الطائرات القاذفة من طرازي اف ١٥ و تورنادو على حمل الذخائر لمسافات بعيدة .

الثاني : فكّ الارتباط العسكري بين السعودية ودول الخليج من جهة ، وبين الدول العربية الاخرى التي تعتبر دول مواجهة مع اسرائيل ، والمقصود من هذا الجانب بالتحديد هو الغاء بند التعاون العسكري بين دول الخليج ومصر وسوريا ، الذي تقرر في اعلان دمشق ، حيث تعتبر اسرائيل ان تعهد الدول الثمان بالتعاون

العسكري ، وان كان المفهوم منه في الوقت الراهن هو تقديم مصر وسوريا المساعدة العسكرية لدول الخليج ، في مقابل اي تهديد عراقي في المستقبل ، الآ ان الاتفاق على التعاون العسكري والحماية المتبادلة بصورة مطلقة ، يعني في نظر اسرائيل ان السعودية قد تقدم في المستقبل العون العسكري ، على شكل جنود او اسلحة الى اي من البلدين ، في حالة نشوب حرب بين اي منهما وبين اسرائيل ، وفي مفهوم تل ابيب ان ذلك يمثل اخلالا ــ ولو جزئيا ــ بالتوازن العسكري بينها وبين هاتين الدولتين ، وقد حصلت اسرائيل على هذا المطلب مبكرا حينما اتفقت الدول الخليجية على الغاء بند التعاون العسكري في اعلان دمشق ، وانسحبت بالفعل آخر كتيبة سورية من المنطقة من الامارات قبل ثلاثة ايام من انعقاد مؤتمر مدريد ، ومن المفترض ان يرتّب هذا الشرط الاسرائيلي ، الزاماً مستقبليا على دول مجلس التعاون ، بعدم التعاون العسكري مع اي دولة عربية أخرى ، ولان الامر كذلك ، ولان هذه الدول الضعيفة تحتاج الى حماية فعلية ، فإن دولتين منها هي الكويت والبحرين ، بادرتا الى عقد معاهدة حماية مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، تحسباً للفراغ الامني المحتمل بعد اقرار هذا الشرط .

الثالث : التعهّد بعدم مساعدة المقاومة الفلسطينية على مقاومة اسرائيل ، ووضع ترتيبات تؤدي الى اقتصار المساعدات الخليجية المحتملة ، على الجوانب الانسانية ، مع التاكد من صرفها الى السلطة التي ستقوم على الاراضي الفلسطينية ، بموجب الاتفاقات المتوقع التوصل اليها بين اسرائيل والدول العربية في محادثات السلام ، ويستهدف هذا المطلب حرمان اي مقاومة فلسطينية في المستقبل ، من الدعم المالي الرسمي او الشعبي من دول الخليج .

الرابع : تعتبر اسرائيل المقاطعة الاقتصادية العربية شكلا من اشكال الحرب ، وهي تطالب بالغائها وعلى وجه الخصوص فتح الاسواق الخليجية ذات القدرة الاستيعابية العالية ، امام البضائع الاسرائيلية ، باعتباره الضمان الوحيد لتمهيد الطريق اما التطبيع النفسي والاقتصادي ، بين اسرائيل والعرب بعد اتمام التطبيع السياسي الذي سيتكفل به مؤتمر مدريد .

هل سيطالبون بالجزر السعودية المحتلة ؟

كنّا نتوقع ان تستثمر الحكومة فرصة انعقاد المؤتمر ومطالبة الإسرائيليين بمشاركتها لتعلن انها تريد طرح موضوع الإحتلال الإسرائيلي لمجموعة جزر صنافير السعودية ، شمال البحر الأحمر ، لكن الحكومة لم تأت على اي ذكر لهذه الجزر ، بل انها وافقت سريعا على الترتيب الأمريكي للمشاركين في المؤتمر الذي يجعل منها شريكاً في وفد لايتمتع بالعضوية الكاملة ، اي انها لا تستطيع طرح مطالبها ، او عرضها للنقاش .

المشاركة السعوديّة ترتّب آثاراً شديدة الضرر على السياسات الوطنية في المستقبل

قبيل حرب يونيو انزلت القوات المسلحة المصرية قوة من مشاة البحرية في هذه الجزر الواقعة عند المدخل الجنوبي لخليج العقبة ، بعد ان حصلت على موافقة السعودية كما قيل ، رغم وجود من يشكك في ان الموافقة السعودية كانت تحصيل حاصل ، بالنظر لأن الجزر كانت قد أصبحت بالفعل في عهدة القوات المصرية ، ولأن السعودية كانت يومها في حالة حرب غير رسمية مع مصر ، امتداداً لحربهما في اليمن ، الأمر الذي يجعل من المستبعد ان توافق السعودية على تسليم هذه الجزر الإستراتيجية الى مصر تحت اي مبرر ، المهم ان الجزر قد استعملت بالفعل لخنق ميناء إيلات الإسرائيلي على راس خليج العقبة ، وعندما

هزمت القوات المصرية واحتل الإسرائيليون سيناء والجزر المصرية القريبة منها ، كانت صنافير بين ما احتله الإسرائيليون من الأراضي ، ولم تتحدث الحكومة السعودية عن الموضوع ، ولم يعلن المسؤولون حتى استنكار الإحتلال الإسرائيلي لهذه الاراضي السعودية ، فضلا عن التاكيد على تمسكها بالسيادة الوطنية على تلك الجزر ، وبقي الأمر هكذا حتى بدأت مباحثات السلام المصرية الإسرائيلية ثم إعلان موافقة إسرائيل على عودة سيناء اذا ما وقعت مصر اتفاقية سلام معها ، وعندها سأل صحفيون اجانب الملك فهد ، وكان يومها ولياً للعهد عن مصير جزر صنافير وهل أثارتها الحكومة مع إسرائيل او الولايات المتحدة ، لاستعادتها مادامت مصر قد حصلت على تعهد إسرائيلي باعادة سيناء ، أجاب فهد بأن المملكة وضعت تلك الأراضي في عهدة الأشقاء المصريين ، وهم سيطالبون إسرائيل باعادتها . اخيرا وقعت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل وانسحبت إسرائيل من الأراضي المصرية المحتلة بما فيها الجزر المحتلة في مضيق تيران وشرم الشيخ باستثناء صنافير ! .

كيف ؟ .

يقول المصريون انهم طالبوا والحّوا على ان تكون صنافير ضمن الأراضي المستعادة ، لكن الوفد الإسرائيلي رفض بحث الموضوع قائلا ان صنافير ليست مصرية ، وأن السعوديين في حالة حرب مع إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ ولذلك فلن يعيدونها الا بمباحثات مع السعودية ، ولم تعلّق الحكومة السعودية على الموضوع ، ولم تطالب إسرائيل بالإنسحاب من الجزر المحتلة ، ولم تطلب التدخل الأمريكي لدى تل ابيب ، والتزمت بفضيلة الصمت الذهبي تجاه القضية بكاملها ، وهكذا بقيت الجزر السعودية الإستراتيجية في يد العدو الإسرائيلي ، لاتجد من يطالب بتخليصها او اعادتها الى اهلها ، لأن الحكومة التي يفترض انها مسؤولة عن الحفاظ عليها متساهلة في امرها ، ومهملة لها .

لاندري اذا كانت الحكومة تعتزم طرح هذه القضية في محادثات السلام ام انها ستتعمد تناسيها، وان كان من الواضح حتى الان انها ليست ذاهبة لهذا الغرض .

سيقول البعض انها قد لا تستطيع ذلك ، لكونها لا تتمتع بالعضوية الكاملة في المؤتمر وانها ستحضر بصفة مراقب ، وقد يقال انها قد لاتجد المكان مناسبا لان النقاش سيدور حول قضايا كبرى فما بالك بجزر صغيرة لايعرفها الا العسكريون او الجغرافيون ، وقد يقال انها لاتحبذ اثارة قضية صغيرة من هذا النوع خشية ان تؤثر على القضايا الرئيسية ، والف تبرير آخر وتبرير يمكن قوله ، لكن ايا كانت تلك التبريرات فإنها لاتصمد امام حقيقة ان سكوت الحكومة على احتلال إسرائيل لاراضينا هو تفريط غير محتمل لسيادة بلادنا الوطنية ، وهو دليل على نقص اهليتها للحفاظ على استقلالية البلاد وتمامية اراضيها ، وماذا يتبقى من شرعية الحكم اذا فرّط في اراضي البلاد ؟ .

ومع ان تلك الإحتجاجات لامحل لها امام هذه الحقيقة ، فإن بالوسع مناقشتها ، ان صفة مراقب التي اعطيت للوفد الخليجي لاتعني ابدا استحالة طرح القضايا التي يراها مهمة ، وهو اذا لم يستطع طرحها في المناقشات الرسمية فهو يستطيع الإصرار عليها في المناقشات غير الرسمية ، واعتبارها من جانبه شرطا لايقبل تجاوزه إذا أريد له أن يلتزم بما يتمخض عنه المؤتمر من قرارات أو التزامات ، ثم انه يستطيع تكليف احد الوفود العربية الأخرى ذات العضوية الكاملة بطرح القضية ، ونشير بالخصوص الى الوفد المصري ، كما يمكن طرحها على المشرفين على المؤتمر ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي .

تريد اسرائيل من السعودية تحديد حجم تسلحها ، وفك ارتباطها العسكري مع مصر وسوريا ، وشطب مساعدة أي مقاومة للصهاينة ، وإلغاء المقاطعة الإقتصادية

ان الإصرار على الموضوع واثارته اعلاميا وسياسيا هو ما سيجعل الآخرين يستشعرون الجدية في الأمر .

ماذا سنأخذ من مدريد

من المتعارف عليه في السياسة ان حصة اي طرف ، في اي مفاوضات ، تتحدد سلفاً بقوة اوراق الضغط التي سيضعها على طاولة المفاوضات ، فالاساسي هو قدرة الطرف المعني على فرض شروطه ومطالبه ، ويبقى الثانوي هو البلاغة الكلامية التي تساعد على التعبير الامثل عن القوّة ، فماذا بيد الخليجيين من اوراق ضغط سيطرحونها تدعيما لمطالبهم ، بل فلنقل اساسا ، ماهي المطالب الخليجية ؟ .

من الواضح ان الميزان مختلّ بصورة واضحة لصالح العدو الاسرائيلي ، ليس بين الطرف الخليجي وبين اسرائيل وحسب ، بل بين مجموع الاطراف العربية وبين العدو ، كما ان نتائج حرب الخليج تصب في صالح المحور الامريكي ــ الاسرائيلي ، وليس في صالح المحور العربي ، ولن نتحدث بالطبع عن الفارق في القوة العسكرية والتحالفات الدولية التي هي بالكامل لصالح اسرائيل وليس للعرب منها اي نصيب .

مادام الامر كذلك ، فما الذي سنحصل عليه من مدريد ؟ .

لا شيء .. للأسف لا شيء .

ما الذي سنخسر في مدريد ؟

ان اول ما سنخسره هو التفريط والى الابد في جزر صنافير السعودية ، اذ ان اول ما سيتفق عليه المؤتمرون ، هو الاعتراف المتبادل بالدول المشاركة في المفاوضات ، والمقصود بالطبع هو اعتراف العرب باسرائيل ضمن حدودها الحالية ، باستثناء الضفة وغزة والجولان ، واذا لم تبادر الحكومة السعودية الى طرح قضية احتلال صنافير فإنها ستضيع الى الابد .

والثاني ان اسرائيل التي تسعى لدخول السوق العربية من وراء الحاحها على رفع المقاطعة الاقتصادية ، وهو الامر الذي اكد عليه الرئيس الامريكي ايضا في خطاب افتتاح المؤتمر ، ستعمل على اغراق اسواقنا ببضائعها ، وبالتالي ستتحول بلادنا الى مصدر لتمويل استمرار قوة وسيطرة دولة العدوان اليهودي على الاراضي المقدسة في فلسطين ، ويكفي النظر الى تجربة مصر بعد كامب ديفيد لنرى الى اي حد عمل اليهود على التغلغل في الحياة المصرية السياسية والاقتصادية باسم التطبيع والسلام .

والثالث ان بلادنا ستكون ملزمة بالخضوع لتعهدات تعيق تعاونها مع الدول العربية الاخرى ، وتضع حدودا على تسليح قواتها الوطنية ، وهي امور يدرك العقلاء جميعا انها تدخل في صميم السيادة الوطنية لاي دولة مستقلة ، فماذا سيبقى من السيادة اذا قبلت الحكومة بالتعهد بوضع حدود لنمو الجيش والخضوع لرقابة دولية على قواتها المسلحة .

لكل هذه الاسباب نقول لأهل الحكم ... ان لا داعي للارتجال والتسرع ، فما شأنكم ومؤتمر السلام ، وما شأنكم ودولة اليهود ، ولماذا تعتبرون انفسكم معنيين بجهود الولايات المتحدة الامريكية لترتيب نفوذها في الشرق الاوسط بعد انتصارها في حرب الخليج ، كفى جرياً وراء الوهم ، وكفى انسياقا وراء الغرب ، فنحن لم نحصد من هذه السياسات غير الخسارة على مختلف الاصعدة ، وفقدان السيادة الوطنية وضياع الاراضي ، فضلا عن المخالفة الصريحة لمصالح الناس الذين يعتبرون هذا المؤتمر طريقا لتضييع فلسطين .

جدل حول تعيين أعضاء مجلس الشورى أو انتخابهم

توفيق الشيخ

مَن يُصلح مَن ؟ .. ومن يعيّن مَنْ ؟ ، في مملكة اللاقانون ؟

خلال الشهر المنصرم كان الجدل حول الإنتخاب أو التعيين لأعضاء مجلس الشورى المتوقع ، احدى المواد الرئيسية للنقاش في مجالس المثقفين والمهتمين بالشأن العام في مختلف انحاء البلاد ، على الرغم من أن الرأي العام يميل الى التشاؤم حيال وعود الحكومة باصدار النظام الأساسي « الدستور » في وقت قريب .

وعلى الرغم من أن البلاد كلها لا تحكم بصورة قانونية ولا يوجد فيها اي اطار للمشاركة السياسية ، أو لتعبير الناس عن رأيهم في السياسات التي تتبعها الحكومة ، فقد حاولت بعض القطاعات الإجتماعية أن تقيم نظام عملها على اساس رأي الأكثرية ، فقد سعى أعضاء الغرف التجارية بجد حتى تمكنوا من وضع نظام لنشاطهم ، يقوم على أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً حقيقياً لمصالح أكثرية الاعضاء ، الذين يقومون بانتخاب أعضاء المجلس في كل غرفة ، مع أن الحكومة فرضت عليهم أن يكون لها حق تعيين بعض الأعضاء ، وأن يكون الرئيس من بين المرضيين ، لكنها مع ذلك كانت خطوة في طريق صحيح .

ومثلهم حاول العديد من اعضاء الهيئات العلمية في الجامعات أن يحصلوا على حق انتخاب رئيس الجامعة او عمداء الكليات ، كما هو متبع في اغلب جامعات العالم ، الاّ أن الحكومة رفضت التخلي عن سلطتها في تعيين اصحاب المناصب القيادية في التعليم العالي ، بل أن الملك فهد سلب من وزير التعليم العالي صلاحية تعيين الكادر الإداري في الجامعة ، واصبح ذلك من صلاحياته باعتباره رئيس المجلس الأعلى للجامعات .

يدور الجدل غالبا حول وجهتي نظر متعارضتين ، تقول إحداهما بان انتخاب القياديين في الإدارة الحكومة والمؤسسات الإجتماعية هو الطريق الأمثل لضمان التزام المنتخبين بمصالح من يمثلونهم ، وبالتالي عدم تسخير المنصب للاغراض الشخصية ، كما أن الأصلح والأكفأ يتبين من خلال التجربة التي يستطيع الناس معاينتها ومعايشتها وسماع الآراء المختلفة في تقييمها ، وبالتالي فان قدرة الناس على انتخاب او اعادة انتخاب من يرونه صالحا واسقاط غير الصالح هي الفرصة الوحيدة الممكنة لضمان وصول الأصلح والأكفأ الى المناصب الرئيسية سيما تلك المؤثرة على حياة القطاع الأوسع من الناس .

اما وجهة النظر الأخرى التي تقول بالتعيين ، فهي تنطلق من أن الأكفأ لا يستطيع عامة الناس تمييزه وأن الناس يتأثرون بالدعاية التي قد تزيّن اختيار من لا يصلح وفق الإنطباع النفسي السريع وليس بناء على تمعّن في اهليته ، وفي المجتمع السعودي فان استعمال الروابط القبلية والمال هو من اهم نقاط الضعف في جعل الإنتخاب طريقا لوصول زعماء القبائل الكبيرة والأثرياء بدلا من الصالحين والأكفاء .

موضع الجدل

يبدو الأمر كما لو كان جدلاً بيزنطياً بلا موضوع ، فليس في البلاد اي هيئة سياسية او شبه سياسية من الهيئات الحكومية يتم انتخاب القياديين فيها ، بل ولا يوجد في الحقيقة اي قبول من جانب السلطة بالإعتراف بقدرة الناس على انتخاب من يرضون عنه او من يرونه الأمثل .

مع ذلك فهناك بعض الهيئات الأهلية تمارس الإنتخاب ، رغم أن المنتخبين يخضعون في كل الأحوال لموافقة الإدارة الحكومية التي يوجدون في نطاق عملها ، فأعضاء النوادي الرياضية ينتخبون الإداريين في نواديهم والجمعيات الخيرية التي لا يرأسها امير من العائلة المالكة تأتي ادارتها بالإنتخاب ، وكذلك الشركات المساهمة .

لكن الناس يتحدثون حول المجالس البلدية ومجلس الشورى ، فطبقاً لنظام المقاطعات الذي ينظم الإدارة على اساس لا مركزي فإن الادارة الحكومية في كل اقليم من اقاليم المملكة تنقسم الى جهازين احدهما ما يمكن وصفه بالتشريعي والآخر بالتنفيذي ، الذي على رغم عدم توضيح النظام للحدود الفاصلة بينهما الاّ انه يقرّ بوجود هيئة تمثل اهالي الإقليم تعين من جانب الحكومة وتتولى الإشراف على اعمال الإدارة الحكومية بوصفها هيئة مساعدة لحاكم الإقليم ، وبطبيعة الحال فإن هذا النظام الذي صدر دون أن يطبق على الإطلاق ، وهو مجمّد منذ منتصف الستينات ، شأنه في ذلك شأن كل القوانين التي تتيح فرصة ولو ضيّقة لممارسة الشعب حقه في التعبير عن نفسه واختيار الطريق الأنسب لحياته ، إن نظام المقاطعات الذي وعد الملك ايضا بإعادة دراسته وإصداره قريبا ، هو الأخ الشقيق لنظام مجلس الشورى والقانون الأساسي ، اللذين كثيرا ما وعد بهما ولم يجدا فرصة للخروج من رحم

الكلام الى ميدان التطبيق .

ومجلس الشورى هو ايضا من موارد تطبيق الفكرة ، وهناك من يرى أن إقامة المجلس على اساس الإنتخاب سيكون مخرجا للحكومة التي وجدت نفسها منذ « استيراد » الجنود الأجانب الى البلاد في حرج عظيم مع المعارضة الدينية التي اظهرت انها ــ خلافا لما كان يعتقد في السابق ــ لا تتفق مع الحكم ولا مع سياساته ، بل انها تعتقد أن النظام فقد مشروعيته ولم يعد من الممكن استمراره ، وقد كان مشاركة الزعماء الدينيين في اختيار اعضاء مجلس الشورى احد النقاط الجوهرية التي يبني عليها الخط الديني معارضته للحكم ، حيث يُخشى أن تقوم الحكومة بتعيين من لا يعتبرون مرضيين في الوسط الديني . إن ترك العضوية لانتخابات شعبية مباشرة من شأنه أن يأتي بالأشخاص الذين يمثلون الرأي العام حقاً ، كما انه فرصة للتخلص من مسئولية الآثار التي سيخلفها تعيين اشخاص معينين .

رأي العائلة الحاكمة

حتى منتصف العام الماضي كان الرأي السائد في اوساط العائلة الحاكمة يذهب الى تفضيل المزج بين الإنتخاب والتعيين لأعضاء مجلس الشورى ، وكان الجميع قد تأثر بالتطورات التي حدثت في اوربا الشرقية ، والتي تعززت بدعوة العديد من الشخصيات في الخليج الى اعادة تقييم الوضع السياسي والإعتبار بما جرى للانظمة الدكتاتورية في شرق اوربا ، وهي الدعوة التي أكد عليها قابوس سلطان عمان في خطابه الإفتتاحي لقمة مجلس التعاون التي انعقدت في مسقط عام ١٩٨٩ ، والتي اتفقت على تشكيل لجنة خاصة لدراسة التغييرات التي يقترح ادخالها على النظام السياسي في الخليج .

وفي يوليو من العام ١٩٩٠ نقل عن بعض الأمراء قولهم أن الرأي السائد في العائلة الحاكمة يميل الى الأخذ بنظام تدريجي يقوم على التدرج من تعيين اغلبية اعضاء مجلس الشورى الى انتخاب الأغلبية خلال فترة انتقال مدتها اربع سنوات ، ونقل احدهم عن الملك فهد شخصيا انه كان يفضل احيانا هذا الأسلوب بحيث يتم اقامة مجلس يعين الملك ثلاثة ارباع الأعضاء لمدة سنتين وينتخب المواطنون الربع الرابع ، تتلوها فترة سنتين يعين فيها نصف الأعضاء والنصف الاخر بالإنتخاب ، وفي نهاية السنوات الأربع يبدأ التشكيل الأخير للمجلس الذي سيأتي ثلاثة ارباع اعضائه بالإنتخاب بينما يعين الملك البقية ، لكن يبدو أن ازمة الخليج وما كشفت عنه من تدهور مريع في شعبية الأسرة الحاكمة ، وما رافق ذلك من ظهور قوى معارضة واسعة النفوذ في الوسط الشعبي ، قد صدمت العائلة بحيث اصبحت تخشى من مغبة التفكير في فتح المجال امام مجيء اشخاص يمثلون القاعدة الشعبية حتى لو كانوا اقلية في مجلس الشورى .

وحسب رأي العديد من السياسيين من خارج الحكم ، فإن الطريقة التي تصرفت بها العائلة الحاكمة والملك فهد شخصيا خلال الأزمة ما كانت ستمر بسهولة لو أن مجلس الشورى كان قائما وكان هناك بعض الفرصة للتعبير عن الرأي بحرية في البلاد . ولأن العائلة تعرف هذا الأمر جيدا فقد وجدت نفسها قلقة من انها ستكون اقل قدرة على الحركة فيما لو واجهتها ازمة اخرى .

إن اعضاء مجلس الشورى سيعتبرون مصالح البلاد و شعبها تستحق حرصا واهتماما اكبر من المصالح الخاصة بالعائلة الحاكمة ، الأمر الذي يتناقض تماما مع توجهات العائلة التي تقيم سياساتها على اساس أن العائلة مقدمة على الشعب والوطن .

بعد اندلاع الأزمة في الخليج ، وظهور التحديات السابقة الذكر فقد بدأ المحيطون بالعائلة الحاكمة في تسريب انباء مفادها أن مجلس الشورى المنتظر سيتكون كله من اعضاء معينين وسيكون دوره استشاريا بحتا ، ولن تكون له اية صلاحية في المساءلة والمراقبة او التقرير ، وبكلمة أخرى انه سيكون لجنة موسعة شبيهة باللجان الإستشارية التابعة للهيئات الحكومية الراهنة ، بل إن الملك لم يخف هذا الأمر حينما قال إن مهمة المجلس ستكون مساعدة لمجلس الوزراء في اعماله ، بخلاف ما هو متعارف عليه في العالم من كون المجلس فوق الحكومة وقادرا على مساءلتها ومحاسبة اعضائها .

رأي الناس

يميل غالبية الناس الى واحد من الطريقين بصورة كاملة ، التعيين لكل الأعضاء او الإنتخاب لكل الأعضاء . ويمكن أن ترى معظم الأعضاء الكبار في العائلة المالكة ومعظم رجال الدين الذين يصنفون على التيار التقليدي ، ووجهاء المناطق ، وبشكل عام فان الطبقة التقليدية في البلاد (باستثناء التجار ، ورجال الدين غير الوهابيين) تميل الى الأخذ بمبدأ التعيين ، بينما يميل البقية وبينهم التجار والمثقفون ، ورجال الدين الشباب ، وجميع الشخصيات الدينية غير الوهابية اضافة الى الشباب بطبيعة الحال يميلون الى الأخذ بمبدأ الإنتخاب . ومبررات الجماعة الأولى تتركز في محورين رئيسيين :

* اولهما أن الحكم والسياسة تعتمد بدرجة رئيسية على الشخص ، وأن مؤسسة الدولة ماتزال حتى الآن تعتمد على قدرة الشخص المدير وليس على الروتين والدينامية الداخلية النابعة من القانون او من حيوية الترابط بين الجهات الإدارية ، وبالتالي فان الشرط المهم فيمن ينبغي وصوله الى المناصب السياسية هو معرفة هذه التقاليد التي تصنع الفاعلية السياسية في غياب المؤسسة المنضبطة ، ولأن الذين يعرفون هذه التقاليد هم اولئك الذين تمرّسوا في الحكم عمليا ، فإن الذي يعرفهم حق المعرفة هو من عمل معهم ، اي الملك والدائرة الصغيرة التي تضم خاصة المقرّبين من رجال الدولة .
* اما الثاني وهو الذي يدعو اليه رجال الدين فمضمونه أن الدولة يجب أن تكون تابعة للشريعة ومادام مجلس الشورى سيُكَلَّف بوضع القوانين ، فيجب أن يكون اعضاؤه من العارفين بالشرع الإسلامي والملتزمين به حتى يكونوا قادرين على المواءمة بين القوانين التي توضع للدولة ومتطلبات الشريعة ، وهم يرون أن الشرع كيان قائم بذاته لا يتأثر برضا الناس او غضبهم ، إن شريعة الله جارية ، ويجب على الناس أن يتكيّفوا معها وإلاّ أُجبِروا عليها ، وعلى هذا فيجب أن يكون اعضاء المجلس بالتعيين وأن يقوم على التعيين

اشخاص ملتزمون بهذا المبدأ ، وأن تكون الكفاءة الشرعية هي المناط الوحيد في الإختيار .

أما رأي الفريق الثاني الذي يميل الى الإنتخاب ، فيقوم على مبدأ أن الإنتخاب يكفل مشاركة الأصلح ، وانه يكرس مشاركة المواطنين عامة لبحث حاضر وطنهم ومستقبله ، وأن هذه المشاركة هي الأساس الضروري لنجاح الحكم في انجاز مشروعاته ، كما أن الإنتخاب يكفل استقامة اصحاب القرار الذين سيراعون رأي الناس وسيكونون مضطرين للاستقامة من اجل الإستمرار . وعرضت منظمة الثورة الإسلامية ــ وهي جماعة المعارضة الأكثر بروزا على صعيد العمل السياسي في المملكة ــ برنامجا يظهر أن انتخاب اعضاء مجلس الشورى هو الصورة الأكثر مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ، بخلاف التعيين الذي لا يلبي شروطا ضرورية في الشريعة ، ويقوم البرنامج على اعتبار أن القانون الأساسي المستمد من الشريعة هو الحاكم على كل القوانين ، وبالتالي منع إصدار قوانين مخالفة ، ثم التكامل في الأدوار بين مجلس الشورى و الهيئة القضائية التي لها حق الفصل في النزاع على دستورية القوانين ومدى مطابقتها للقانون الأساسي واحكام الشريعة ، إضافة الى وضع اطار قانوني يعطي للفقهاء المجتهدين في الشريعة ، والمتخصصين في العلوم المختلفة والسياسيين فرصة المشاركة في مناقشة القوانين التي تعرض على مجلس الشورى .

وناقش صحفيون و اكاديميون في شهر اغسطس الماضي مبررات الطرفين ، وانتقد بعضهم المبرر الأول لدعاة التعيين قائلا انه يكرّس ما اسماه بالإقطاع السياسي ، كما يجعل من مجلس الشورى في هذه الحالة أشبه بالشركة المساهمة المحدودة ، فقد وسّع بالفعل دائرة القرار ، لكنه حصرها بالنخبة الحاكمة و حواشيها ، واذا كان المنتظر من المجلس هو أن يكون رأس الحربة في الإصلاح ، فمن سيصلح من ، اذا كان القائمون على النظام المطلوب اصلاحه هم الذين سيعينون جهاز الإصلاح ، وأعوانهم الذين تربوا في نعيم النظام والملتزمون بتقاليده هم الذين سيتشكل منهم جهاز الإصلاح .

فؤاد إبراهيم

العلاقات السعودية ـ الفلسطينية ومؤتمر مدريد

مسؤول عربي : بندر حضر المؤتمر كعضو في الوفد الأميركي!

قبل عقد المؤتمر الدولي للسلام بين العرب واسرائيل في مدريد ، بدأت الاطراف العربية المشاركة في المؤتمر عملية حامية لتنسيق الموقف العربي من مباحثات مدريد وصيغ التعاطي مع القرارات التي تصدر عن هذا المؤتمر .

وتاسيسا على ذلك ، بدأت جولة جديدة من الدبلوماسية بعد تجميد ملف ازمة الخليج في سبيل ترميم العلاقات العربية ، لاسيما بين الاطراف المؤيدة لمؤتمر مدريد .

وتتجلى حركة الدبلوماسية العربية في عودة العلاقات السعودية مع اكثر من طرف عربي ، كان ابرزها الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .. فبعد اكثر من عام على القطيعة في العلاقات السعودية ــ الفلسطينية جاء موضوع السلام كعامل انفراج لبدء فصل جديد من العلاقة بين الحكومة السعودية ومنظمة التحرير .

واذا كان للحكومة السعودية موقف ثابت من زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ، بسبب مواقفه المخالفه للسياسة السعودية ابان ازمة الخليج ، فإن ذلك لا يعني غالبا التباين الكلي في وجهات النظر بين الطرفين ، يؤكد ذلك موقف الحكومة السعودية من موضوع السلام مع (اسرائيل) ، والذي يعد احد المسارات الرئيسية التي حكمت الدبلوماسية الفلسطينية في السنوات الاخيرة ، والتي كان للسعودية الاثر البارز في صناعة هذا المسار داخل المنظمة . وقد عبرت الحكومة السعودية عن موقفها ازاء عملية السلام مع اسرائيل في اكثر من مناسبة كان ابرزها مشروع فهد في اواخر عام ١٩٨١ ، وقمة فاس المغرب ١٩٨٢ ، واخيرا زيارة مبعوث الاسرة المالكة حسين خطاب في ٢٩ ذي الحجة الماضي ولقائه بمسؤولين اسرائيليين دون تنسيق او حتى رجوع الى اطراف عربية او فلسطينية ذات علاقة مباشرة بالموضوع ، مما يعكس قناعة لدى الحكومة السعودية مفادها ان السلام يجب ان يتحقق مع اسرائيل وباية وسيلة كانت ! ! .

ومع انقسام الموقف العربي بين مؤيد ومعارض لانعقاد مؤتمر مدريد ، وهو انقسام انعكس ايضا على المنظمات الفلسطينية ، تجد منظمة التحرير نفسها بحاجة الى اصطفاف عربي لتثبيت مصداقية ومشروعية التمثيل الدبلوماسي للمنظمة في مؤتمر مدريد .. ولذلك تبقى منظمة التحرير الطرف الاكثر انسجاما مع الموقف السعودي من مؤتمر السلام ، وهذا يلتقي من جهة اخرى مع رغبة الحكومة السعودية في الالتفاف على المنظمات الفلسطينية المعارضة لمباحثات السلام مع اسرائيل والتي عبرت عن رفضها في مواقع عديدة ، سواء في المؤتمر الدولي للانتفاضة في طهران ، او من خلال بيانات صادرة عن منظمات فلسطينية واسعة النفوذ مثل حركة المقامة (حماس) ، والجبهة الشعبية ، وفتح الانتفاضة ، والجبهة الديموقراطية ، وحركة الجهاد الاسلامي ، وغيرها .. الى جانب معارضة وتنديد عدد كبير من الاحزاب العربية والإسلامية . هذا ما اكد على الدور السعودي في مساندة منظمة التحرير الى جانب الاطراف العربية المشاركة في مفاوضات السلام ، برز ذلك بوضوح بعد الاجتماع الاستثنائي في الرياض لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢٧ اكتوبر الماضي لتنسيق الموقف الخليجي من مؤتمر السلام بعد سفر الامير سعود الفيصل الى دمشق ممثلا عن دول المجلس المذكور ، واجتماعه بمسؤولين من سوريا ومصر والاردن ومنظمة التحرير

الفلسطينية في ٢٤ اكتوبر الماضي ، والتي اعلنت بعدها الاخيرة على لسان رئيس الدائرة الاعلامية للمنظمة ياسر عبد ربه ، أن وزير الخارجية السعودي تعهّد بإستئناف العلاقات المقطوعة مع منظمة التحرير ، وأضاف قائلا : « نحن نعتقد أن هناك ضرورة لبدء عهد جديد في العلاقات وبخاصة مع السعودية » .

هذا وتسعى منظمة التحرير للحصول على معونات مالية من دول الخليج بعد سحب الاخيرة عن المنظمة كافة اشكال الدعم ، مما تسبب في انخفاض مستوى انشطة المنظمة في شتى انحاء العالم ، وقد قدمت الحكومة السعودية مؤخرا ثلاثة الى تسعة ملايين دولار كمعونة اقتصادية للمنظمة ، في صفقة العلاقة بين الجانبين . اما على صعيد المواضيع المدرجة في مباحثات السلام .. فرغم اعلان واشنطن التزامها العلني بسياسة « عدم الضغط » ، فقد جاء اعلان مجلس التعاون الخليجي عن حضور امينه العام عبد الله بشارة للمؤتمر في مدريد ، ثم حضور السفير السعودي في واشنطن الامير بندر بن سلطان في مؤتمر السلام كممثل عن الحكومة السعودية ، رغم اعلان الاخيرة عن عدم حضورها المؤتمر ، جاء هذا ليجعل مجال المناورة والضغط من قبل الادارة الاميركية على الوفود العربية وعلى الوفد الفلسطيني بالدرجة الاولى ممكنا « سخر أحد أعضاء الوفود العربية في مؤتمر مدريد من الضغوط التي يمارسها بندر ، وقال أنه جاء كعضو في الوفد الأميركي » .. خاصة وان المطالب الفلسطينية المشروعة وتطبيق قرارت هيئة الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ قد اصبحت من المطالب المستحيلة في غياب ممثلين عن مجلس الامن كطرف اساس في مباحثات السلام . وهذا ما عملت على تحقيقه الادارة الاميركية منذ فتح ملف ازمة الشرق الاوسط بعيد تحرير الكويت .

من هنا كان الحديث يدور طيلة الفترة الماضية التى سبقت انعقاد المؤتمر حول بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حتى ان الادارة الاميركية افتعلت خلافا في شهر سبتمبر الماضي مع الحكومة الاسرائيلية حول قضية بناء المستوطنات ، وهدد الاميركيون بقطع المساعدات الاقتصادية عن اسرائيل في حال استمرار اقامة مستوطنات جديدة « ! ! » . وللاسف فان هذه القضية لقيت اهتماما مفرطا في العالم العربي بحيث تجاوزت القضيةالمركزية ، حتى ان الحكومة السعودية اعلنت ــ كما جاء في بيان رسمي نقله مراسل اذاعة لندن في الرياض ، سليمان نمر ــ اعلنت أنها ستقيم علاقات اقتصادية مع اسرائيل في حال وقف بناء المستوطنات في الضفة والقطاع .

في مقابل ذلك يؤكد الاسرائيليون على مبدأ السلام مقابل السلام ، وان ليس هناك اراضي محتلة ، وعلى حد زعم رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير في مقابلة مع التلفزيون البريطاني في ٢٩ اكتوبر الماضي : « ليس هناك اراضي محتلة .. انها ارضنا منذ الاف السنين » .. بما يؤكد على عدم مشروعية المطالب الفلسطينية ، وهكذا القرارت الدولية الصادرة عن مجلس الامن .

يأتي هذا التعنت الاسرائيلي في ظل انقسام كبير في الموقف العربي وخلاف عميق في وجهات النظر الفلسطينية من قضية مؤتمر مدريد .. هذا الانقسام طال حتى الاطراف المشاركة في مؤتمر مدريد ، بحيث انعكس بصورة اتوماتيكية على مسار المباحثات والقرارت المترتبة عليها ، خاصة وان اسرائيل تدخل الى المؤتمر دون شروط عربية مسبقة ، ودون ضمانات اميركية ، او رسائل تطمين من جانب الادارة الاميركية للعرب .

وان دخول العنصر السعودي في المؤتمر ، يعني خلق مناخ مرن في طبيعة المداولات التي ستجري في أروقته بين الطرفين العربي الاسرائيلي .. الهدف من ذلك هو كسر الجمود في جو المؤتمر وتسهيل عملية السلام مع اسرائيل . والحال ان الحكومة السعودية تسعى الى اغلاق ملف القضية الفلسطينية بشكل نهائي ، وهو امر كانت العائلة المالكة تخطط له منذ امد بعيد ، ففي لقاء لاحد القيادات الفلسطينية مع الملك فيصل قال الاخير ان فلسطين اصبحت العضو المريض في الجسد العربي وان علاجه لا يتم الا بعملية استئصال ! .

ولان القضية الفلسطينية كانت مصدر ازعاج لدول المنطقة ، فان مؤتمر السلام في مدريد كان فرصة ذهبية للقضاء على بؤرة التوتر ، ليس في الشرق الاوسط فحسب ، وانما في العالم ايضا ، ذلك ان نجاح المؤتمر كفيل باقامة نظام عالمي جديد يحقق الامن الاسرائيلي بدجة اساس ، ويفرض واقعا جديدا يقوم على مبدا التعايش السلمي بين العرب والكيان الصهيوني ، وبالتالي اقامة روابط سياسية واقتصادية وثقافية بين الجانبين .

وثالثة الاثافي .. الاتفاق على صيغة نظام الحكم في الضفة والقطاع والطاقم الذي سيتولى ادارة هاتين المنطقتين ــ في حال موافقة الحكومة الاسرائيلية ــ بحيث تحقق رغبة الطرفين ، وتكون اطارا مناسبا للتفاهم والتواصل بين العرب واسرائيل .

غير ان خطورة الموقف في مؤتمر مدريد هي فيما ترتب على الاطراف المشتركة في المباحثات من التزامات واتفاقات والتي ستحكم الخارطة السياسية في الشرق الاوسط مستقبلا بما يعزز التفوق الاسرائيلي ويضر بصالح الشعوب العربية . بيد ان الترتيبات الجارية في المنطقة تبقى رهينة رد الفعل الفلسطيني والعربي والاسلامي والذي قد يلعب دورا حاسما في تسوية النزاع العربي الاسرائيلي بطريقة مختلفة ، وان ظهور بعض صور رد الفعل كاحتجاج على انعقاد المؤتمر يؤكد بصورة قاطعة على ان المنطقة مفتوحة على احتمالات عديدة ، وهذا ما يترقبه ويخشى منه كل المشاركون في مؤتمر مدريد .

الادعاء الامريكي يستجوب كمال ادهم

قالت صحيفة نيويورك تايمز يوم التاسع والعشرين من اكتوبر الماضي ان مدعيا امريكيا استجوب كمال ادهم المدير السابق للمخابرات السعودية بشان فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولى .

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين فى الشرطة قولهم انه تم استجواب كمال ادهم فى القاهرة ، بسبب دوره كاحد اصحاب الاسهم الرئيسيين فى بنك الاعتماد والتجارة الدولى .

وقالت نيويورك تايمز ان مسؤولى وزارة العدل نفوا ان ادوارد روجرز وهو مساعد سابق لجون سنونو كبير موظفى البيت الابيض رتب هذا اللقاء بين المدعى ديفيد ايسنبرج من مكتب المدعى الامريكى فى واشنطن وكمال ادهم .

واضافت الصحيفة قولها ان روجرز استقال من عمله كمساعد لسنونو فى اغسطس الماضى وتعاقد على العمل مع ادهم كاحد افراد فريقه القانونى مقابل ٦٠٠ر٠٠٠ دولار كراتب سنوي .

وقالت ان سنونو نفى ان روجرز قد ناقش معه موضوع كمال ادهم او تحقيقات بنك الاعتماد والتجارة الدولى .

وكان البنك يتخذ من لوكسمبورج مقرا له وعمل فى اكثر من ٧٠ دولة قبل اغلاقه فى كل انحاء العالم فى الخامس من يوليو تموز الماضى وسط مزاعم عن حدوث عملية احتيال ضخمة .

وقد تردد اسم السيد كمال ادهم الذي يعمل الان في التجارة الدولية ، بعد ان ابعده الملك فهد عن ادارة المخابرات ، في قضية بنك الاعتماد وفي عمليات تمويل لنشاطات غير مشروعة للمخابرات الامريكية في العالم العربي ، وقال بيرت لانس وهو مسئوب سابق في ادارة الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر في شهادته امام لجنة الكونغرس التي تحقق في قضية بنك الاعتماد يوم الثالث والعشرين من اكتوبر الماضي ، ان كمال ادهم لعب دورا كبيرا من وراء الستار في تهدئة قادة اجهزة المخابرات العربية عندما وقّعت مصر على معاهدة كامب ديفيد للسلام مع اسرائيل عام ١٩٧٧ .

واضافت نيويورك تايمز قولها ان دور كمال كرئيس لإدارة المخابرات السعودية قد اثار شكوكا بشان صلاته المحتملة بوكالة المخابرات المركزية الامريكية . وان وكالة المخابرات المركزية الامريكية استخدمت بنك الاعتماد والتجارة كنقطة تحويل اموال لتمويل العمليات السرية ، وكان مسؤولو الوكالة يعرفون بعضا من الانشطة غير القانونية للبنك .

وزير بريطاني يستبعد توصل دول المجلس الى اتفاق قريب حول خطة الأمن الجماعي للخليج

قال دوجلاس هوج وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ، ان الدول العربية الخليجية ما زالت بعيدة عن الاتفاق بشأن خطة امن جماعية للمنطقة . وأضاف بان بريطانيا تأمل ان يتفق زعماء الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي على اطار امني مشترك لمرحلة ما بعد حرب الخليج في المؤتمر الذي يعقدونه في الكويت في ديسمبر كانون الاول القادم ، لكنه قال انه يعتقد ان هذا الامر غير محتمل بسبب اختلاف وجهات النظر بين الدول الاعضاء .

وقال هوج « أعتقد أنه سيمر بعض الوقت قبل أن يتم اعداد شكل نهائي لهذه الترتيبات الدفاعية ... يوجد عدد من الاراء بشأن سبل التحرك الى الامام ولا اعتقد ان الشكل النهائي لما سيتم عمله قد ظهر حتى الان » .

وقال هوج انه لا يعتقد ان اجتماع رؤساء اركان جيوش الدول الخليجية في مسقط يوم ٢١ اكتوبر الماضي كان حاسما . واضاف هوج وهو يشير الى اقتراح عماني بان بعض الدول تؤيد تشكيل جيش دائم قوامه ١٠٠,٠٠٠ رجل ، قائلا ان دولا خليجية أخرى تريد الاعتماد على قواتها المسلحة الخاصة بها بعد زيادة حجمها والمساهمة بجزء منها في قوة مشتركة .

وقال هوج ان بريطانيا تريد ان تشهد تحسنا في الدفاع الجماعي في المنطقة وانها مستعدة لدعم امن دول مجلس التعاون الخليجي من خلال اجراء مناورات مشتركة وتدريب متخصص وتقديم المعدات .

قائد جديد للقوات البرية

أصدر الملك فهد أمراً بإعفاء الفريق يوسف عبد الرحمن الراشد من منصبه كقائد للقوات البرية في الجيش السعودي ، وتعيين اللواء صالح العلي المحيا قائداً جديداً لها ، بعد ترفيعه إلى رتبة فريق ركن ، وكان المحيا قائداً للجيش في المنطقة الشرقية قبل ترفيعه الى المنصب الجديد . ولم توضح وكالة الانباء السعودية التي نشرت النبأ أي تفسير لهذا التغيير ، الذي يأتي بعد فترة وجيزة من إقالة الأمير خالد بن سلطان من منصبه كقائد لقوات الدفاع الجوي .

ولا يجري في العادة الإعلان عن أسباب إعفاء الموظفين الحكوميين من مناصبهم في المملكة ، غير أنه كان شائعا ان عددا من كبار الضباط في الجيش قد احتجوا على الطريقة التي تمت بها إدارة العمليات العسكرية من الجانب السعودي خلال أزمة الخليج ، ولاسيما ممارسة الأمير خالد بن سلطان لدور يتجاوز دور ضباط الاركان الاخرين الاقدم منه أو الاعلى رتبة ، كما انهم ابلغوا نائب وزير الدفاع الامير عبد الرحمن بن عبد العزيز ، بعدم ارتياحهم لاعتزام الملك تعيين الامير خالد رئيسا لهيئة اركان الجيش في الوقت الذي يوجد عدد كبير من الضباط من قادة الاسلحة او من هيئة الاركان أحق — من الناحية المهنية البحتة — بتولي المنصب في حالة اعتزام الملك إعفاء القائد الحالي للجيش من مهماته .

جدير بالذكر ان ترقية الضباط لما بعد رتبة مقدم لا يلتزم فيها بالكفاءة او المناقبية العسكرية ، كما يجب أن يوافق الملك على أي ترفيع للضابط بعد هذه الرتبة التي يعتبر فيها الولاء للعائلة المالكة كعنصر رئيسي في تقييم المرشح .

٢٨١ مليون ريال قيمة ألماسة الأميرة

أعلن في نيويورك ان تاجر المجوهرات السعودي المعروف احمد حسن فتيحي قد اشترى ما يمكن اعتباره واحدة من أغلى قطع المجوهرات في هذا القرن ، وهي حجر من الالماس ، كان معروضا منذ نصف عام على الاقل للبيع ولم يتقدم احد لشرائه .

وقالت الانباء ان التاجر السعودي دفع ٧٥ مليون دولار ، أي ما يعادل ٢٨١,٢٥ مليون ريال سعودي ثمناً للحجر الثمين ، الذي يقال انه سيذهب اخيراً إلى إحدى أميرات العائلة المالكة السعودية ، ولم يكشف المتعاملون في نيويورك الذين أعلنوا الخبر اسم الاميرة المعنية ، لكن من المعلوم ان فتيحي هو واحد من مجموعة وسطاء بعضهم من الارمن المقيمين في السعودية يعملون كواجهات لمشتريات من هذا النوع تخص أميرات العائلة .

شكوى من التمييز بين الاساتذة في جامعة محمد بن سعود

شكى د . عبد الحليم عويس الاستاذ بجامعة محمد بن سعود الاسلامية من التمييز بين الاساتذة السعوديين وزملائهم من الجنسيات الاخرى ، قائلا ان الاساتذة العرب لا يستطيعون الدفاع عن انفسهم في المملكة ، كما انتقد بصورة غير مباشرة الصحافة السعودية التي تتحيز ضد هؤلاء الاساتذة في توجيه النقاشات .

جاء ذلك بعد ان اعتذر محرر مجلة اليمامة الاسبوعية التي تصدر في

الغرامة على قدر النية

اهتدت وزارة الداخلية بشخص وزيرها الهمام الامير نايف الى ما يعتبر اعظم فتح في تاريخ المرور في العالم ، الا وهو تقدير الغرامة على المخالفات المرورية بناء على (نية السائق) .

ولكي لا يظن القارىء اننا نمزح ، سننقل له نص الكتاب الذي وجهه العميد عمر بصفر ، مدير ادارة المرور بالعاصمة المحروسة الرياض الى صحيفة الرياض ونشرته في عدد الاحد ٢٧ اكتوبر الماضي ، والرسالة هي رد على مقال في الصحيفة ينتقد تمييز ادارة المرور بين المواطنين ، بإعطاء البعض خصومات خاصة على مخالفاتهم وزيادتها على البعض الاخر ، يقول لا فض فوه بعد التمجيد والتحميد للحكومة الرشيدة ووزير داخليتها الهمام نائبه : (ولما كان ما اشار اليه مندوب جريدة الرياض حول تفاوت قيمة المخالفتين اللتين حررتا لمواطنين لانتهاء مدة الفحص احداهما ٢٠٠ ريال بينما حرر للسائق الثاني مخالفة قيمتها ١٥٠ ريالا ، وتساءل احد المخالفين باستغراب كيف يحرر رجل المرور نفسه المخالفة نفسها وفي ذات التاريخ وباختلاف في القيمة عن كل غرامة ، الى ان يختتم كلامه بالقول بانه عندما يذهب احد المخالفين الى المرور لتسديد الغرامة يجد المراجعين يوشوشون بأن هناك إمكانية الحصول على أوكازيون ويتم بالفعل التخفيض إلى مبالغ أقل) . ويتابع المدير لا فض فوه قائلا : (اقول للمحرر ولسائر المواطنين ، ان قيمة المخالفة بموجب نظام المرور لها حد أعلى وحد ادنى وتختلف قيمة المخالفة وفق توفر النية السليمة وعدم توفرها) . اي أن شرطي المرور حصل على ترقية جديدة فأصبح محللا نفسيا يتعرف على نيات السائقين ، ثم يقرر قيمة الغرامة التي سيفرضها عليهم .

ولما كان هذا العلم غير معروف حتى الآن في العالم ، وهو يعتبر اكتشاف سعوديا خالصا ينسب الفضل فيه الى وزارة الداخلية ، فاننا نقترح تسميته باسم باللغة العربية والانكليزية ، ثم تسجيله في مدينة الملك عبد العزيز العجيبة للتكنولوجيا ، والاعلان عنه في كبريات صحف العالم .

ونأمل ان تقوم الاجهزة المختصة بوزارة الخارجية وشركات العلاقات العامة التي تتولى تسويق المفاخر السعودية في العالم ، بوضع تفاصيل الاكتشاف الجديد في كتيب ملون يوزع بكل اللغات مجاناً ، في جميع انحاء العالم لتنبيه الغافلين الى الاكتشافات الجديدة للحكومة السديدة ، كما نقترح ان يكلف الملك وزير الخارجية الاصيل او الوزير البديل — وهو الاحسن لانه يجيد التحدث الى الاميركان احسن مما يفعل ابن عمه — ان يكلف احدهما او كليهما للقيام بجولة في العالم لشرح خلفيات واسرار الاكتشاف الجديد حتى يطمئن العالم الى ان السعودية بعد حرب الخليج لا زالت تتطور بفضل الخطط الخمسية والقيادة الرشيدة لشركة خادم الحرمين واخوانه المحدودة .

الرياض العاصمة عن استمرار فتح باب المناقشة في جدل علمي بين د . عويس وأحد الطلبة السعوديين ، في الوقت الذي وردت انباء عن طلب من الجهات الدينية للمجلة بمنع الاستمرار في النقاش ، لاسيما وان الطرف الاخر في النقاش السيد حسن المالكي قد وضع اصبعه على كثير من عيوب الرؤية التقليدية لقضايا التاريخ الاسلامي التي تتبناها الهيئة الدينية الرسمية ، في سياق مناقشته للدكتور عويس ، الذي اورد العديد من الحوادث عن كتابات لاساتذة سعوديين مخالفة للمنهج الرسمي لكنها لم تؤد الى قيام احد بالرد عليهم وتخطئة منهجهم ، وقال عويس فيما يفهم انه مجاملة لرجال الدين التقليديين ان المالكي قد انتقد اشخاصا يعتبرون اعمدة للفكر السلفي مثل محب الدين الخطيب وابن تيمية ، وانه كان مهتما بالدفاع عنهم ، وقد بررت اليمامة قرار وقف النقاش بالخشية من « الوقوع تحت طائلة الحواشي ولزوم مالا يلزم » ، على الرغم من ان المحرر ابدى ارتياحه لان الحوار الذي استمر اسابيع قليلة قد استقطب اهتمام معظم القراء ، واثار الجدل في العديد من المجالس .

الصالح : إهمال حكومات المنطقة سبب تلوثاً دائماً في الخليج

قال رجل اعمال سعودى بارز امام المؤتمر الإقليمى حول البيئة الذي عقد في دبي الشهر الماضي ، أن سنوات من الاهمال من جانب دول الخليج قد ادت الى حدوث تلوث دائم للمجرى المائى الذى تعتمد عليه جميع دول المنطقة .

ووجه ناصر عثمان الصالح مدير عام شركة الاسماك السعودية انتقادات صريحة للدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجى لتهاونها .

وقال فى بحث قدمه الى مؤتمر دبى ان تلوث الخليج لم يعد مجرد مرحلة عابرة وانما اصبح سمة غالبة ودائمة من سمات الحياة بالمنطقة .

وقال الصالح ان التلوث موضوع طال اهماله في المنطقة رغم تشدق حكومات وبعض المنظمات عادة ببعض الكلمات حوله .

وقال انه يشعر بان الوقت قد حان لان تتيقظ دول مجلس التعاون الخليجى لتهديد التلوث النفطى .

وقال بعض مندوبى المؤتمر انه من النادر سماع مثل هذه الكلمات الحادة والمباشرة من مسؤول في احدى دول مجلس التعاون الخليجى .

وقال الصالح ان مياه الخليج الضحل وشبه المغلق تأخذ ما بين ثلاث واربع سنوات فى المتوسط حتى تختلط تماما بمياه بحر العرب ، الامر الذى يؤدى الى بقاء المواد الملوثة بالخليج لفترة طويلة ، وان المواد الملوثة تزداد تركزا من جراء التبخير الناجم عن شدة حرارة الصيف وان كمية المياه الجديدة التى تدخل الخليج تتناقص كل عام بسبب الاستغلال المتزايد لمياه نهرى دجلة والفرات من جانب تركيا وسوريا والعراق .

وقال الصالح انه فضلا عن بقعة النفط التي حدثت خلال حرب الخليج والتى اعتبرت اضخم بقعة فى التاريخ ، والبقعة التى تسربت من حقل نوروز النفطى البحرى عام ١٩٨٣ خلال الحرب العراقية ــ الايرانية .. فان ناقلات النفط التى تغسل خزاناتها بالخليج ومصافى النفط وارصفة الشحن والغاز الطبيعى المنبعث من الطبقات الحاملة للنفط اسفل الخليج ، تسهم كلها فى زيادة التلوث النفطى .

وأضاف بانه بالاضافة الى النفط فهناك عنصران رئيسيان اخران يتسببان فى اضرار للحياة البحرية بالخليج ، وهما التوسيع العشوائي للياسة الناجم عن دفن السواحل والقاء مياه المجاري والفضلات في البحر ، حيث يدمر توسيع اليابسة اماكن توالد الاسماك والقشريات في المناطق الساحلية الضحلة ، فى حين يؤدى الصرف الصحى فى مياه الخليج الى تلويث موارد طعام البحر .

عمر عبد الرحمن يندد بالملك فهد ويفتي بحرمة المشاركة في مؤتمر مدريد

وجّه الشيخ عمر عبد الرحمن ، الذي اشتهر بأنه الزعيم الروحي لمنظمة الجهاد الإسلامي في مصر ، وجّه بياناً بمناسبة إنعقاد في مؤتمر السلام في مدريد ، قال فيه بأنه مرّ حين من الدهر على العرب كان فيه زعماؤهم يصرخون : لا صلح ..لا تفاوض ولا إعتراف بإسرائيل . وأنهم اليوم يستجدون السلام راضين بالفتات ، هذا إن رضي اليهود أن يعطوهم هذا الفتات . وأضاف بأن الزعماء العرب قدموا سيلاً من التنازلات للعدو الصهيوني ، وأن اسرائيل لا تزال تقول : هل من مزيد .

وأرجع الشيخ عمر عبد الرحمن السبب الى تغييب الإسلام عن المعركة ، وضرب الحركة الإسلامية بشكل مستمر ، ومساندة الحكام العلمانيين الجهلاء . « وإنني أقولها صريحة لا لبس فيها ولا غموض ، إن الصلح مع اليهود حرام حرمة قاطعة ، ولا يجوز لمسلم أن يشارك في هذا الصلح المزعوم أو أن يساعد فيه أو أن يرضى به » .

واستند الشيخ عمر في فتواه هذه على عدد من المعطيات : أولاها : أن الصلح المزعوم سيقر اليهود على الجزء الأكبر من أرض فلسطين التي أصبحت مسلمة منذ أن فتحت ، وأصبحت جزءاً من أرض الإسلام ، وهي ليست اليوم ملكاً لأحد حتى يأتي حاكم خائن يساوم عليها بأبخس الأثمان .

وثانياً : إن الصلح مع اليهود موالاة لهم وهم مغتصبون للأرض .

وثالثاً : إن الصلح المزعوم سيكبل البلاد الإسلامية بالقيود السرية والعلنية كما حدث مع مصر .

لهذا كله « أفتي بحرمة الصلح مع اليهود .. ولست بدعاً من العلماء ، فقد صدرت فتوى الحاج أمين الحسيني ، مفتي القدس ، في حرمة بيع أرض فلسطين لليهود وتكفير من يفعل ذلك معتقداً حله مع علمه بضرره ، وكذلك فتوى علماء فلسطين عام ١٩٣٥ ، وفتوى لجنة الفتوى بالأزهر عام ١٩٥٦ ، والتي نصّت على أن من فعل ذلك من الصلح فهو في حكم الإسلام مفارق لجماعة المسلمين ويقترف أعظم الآثام . الى غير ذلك من الفتاوى التي صدرت بهذا المعنى » .

وخاطب الشيخ عمر الشعوب الإسلامية بقوله : « حكامهم أيها المسلمون ليسوا بمسلمين ، إنهم أقل وأذل من أن يخاطبوا ، وهم أصغر وأحقر من أن يُعاتبوا .. فيا أتباع محمد ﷺ .. قوموا لله قومة رجل واحد واغضبوا لدينكم وثوروا لأعراضكم ومقدساتكم .. قوضوا هذه العروش الظالمة ، وأزيلوا هذه الرئاسات الغاشمة ، وخصوصاً هذا السمسار الأكبر ، وهذا السرطان الذي ينخر في جسد الأمة مبارك لا بارك الله فيه ، وذلك الملك السكير العربيد الذي لا يرى إلاّ في صالات الرقص والقمار ، ذلكم هو هادم الحرمين الشريفين » .

حلف أميركي خليجي دائم

في عددها الصادر في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي ، نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً لمراسلها في المملكة ، ابراهيم اليوسف تحت عنوان : الدول الخليجية مصممة على البقاء ضمن الحلف الأميركي . قال فيه أن السعودية وحليفاتها الخليجيات خرجت من أزمة الخليج مقتنعة بأن أمنها في المستقبل القريب يعتمد على علاقة عسكرية وطيدة مع الولايات المتحدة الأميركية وعلى توسع كبير في الأسلحة وفي حجم القوات الخليجية . وقد اعترف مسؤولون عرب بأن عناصر إكمال إتفاقية أمنية شاملة ستحول قناعات المسؤولين في الخليج الى نظام أمني متفق عليه يجري الحوار بشأنه مع الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا .

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين خليجيين قولهم بأن المسؤولين السعوديين مصممون على جانب هام من الخطة ، وهو إعداد برنامج يرفع عدد القوات العسكرية السعودية الى ٢٠٠ ألف جندي خلال السنوات الخمس أو السبع القادمة . ويستفاد من الدول الخليجية في تخزين أسلحة ثقيلة أميركية وربما أوروبية أيضاً .

ونقلت الصحيفة أيضاً عن أولئك المسؤولين بأن العناصر المتقدمة التابعة للجيش الأميركي والتي تتخذ من مدينة تامبا بولاية فلوريدا الأميركية مقراً لها ، سوف تُنقل الى عمان أو الأمارات العربية المتحدة ، رغم أن تقارير سابقة تقول أن البحرين هي المرشحة لهذا الدور .

أساس الإتفاقية الأمنية التي تسعى لترتيبها بصورة نهائية السعودية والولايات المتحدة تقوم على ثلاثة محاور : الأول ، يقضى بأن ترفع دول مجلس التعاون الست من عدد قواتها الى مائتي ألف جندي ، والثاني : يكمّل النقص وجوانب الضعف بإيداع أسلحة أميركية وربما غربية في البلدان الخليجية وبالتعاون مع فرنسا وبريطانيا ، والثالث : ويعتمد على الحاجة الخليجية ، حيث يمكن لدول الخليج الإستعانة بمصر وسوريا عبر تنشيط الإتفاقية الأمنية الموقعة .

قياس التبعيّة في الوطن العربي

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب الدكتور ابراهيم العيسوي « قياس التبعية في الوطن العربي » ، والكتاب الجديد يأتي كاضافة في اطار مشروع المركز الذي يعده بالتعاون مع جامعة الامم المتحدة لدراسة المستقبلات العربية البديلة ، ضمن محور آليات التبعية في العالم العربي .

ومع الدراسة النظرية لموضوع التبعية ، فقد اخذ الباحث ثلاث دول عربية ، هي المملكة العربية السعودية ومصر والجزائر ، كنماذج تطبيقية للبحث خلال مرحلة زمنية محددة .

ويقترح الكاتب مجموعة من ١٠٧ مؤشرات ، يعبر كل منها عن جانب او اكثر من جوانب التبعية لقطر معين تجاه الخارج ، وتتوزع هذه المؤشرات الى عشر مجموعات فرعية هي :

١ ــ مجموعة مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة .

٢ ــ مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية .

٣ ــ مجموعة مؤشرات التبعية الغذائية .

٤ ــ مجموعة مؤشرات التبعية التكنولوجية .

٥ ــ مجموعة مؤشرات التبعية الثقافية .

٦ ــ مجموعة مؤشرات التبعية المعلوماتية .

٧ ــ مجموعة مؤشرات التبعية العسكرية .

٨ ــ مجموعة مؤشرات التبعية السياسية .

٩ ــ مجموعة مؤشرات التعاون الاقليمي .

١٠ ــ مجموعة مؤشرات التعاون مع بقية دول العالم الثالث .

ويعتقد الكاتب ان تبعية قطر من الاقطار للخارج هي ظاهرة شديدة التعقيد ، الامر الذي يجعل من الصعوبة بمكان قياسها بمؤشر واحد او مؤشرات محددة ، لكن استعمال مؤشرات كثيرة هو ايضا من اسباب تعقيد التوصل الى استنتاجات محددة ، على الرغم من انه يساعد على تناول الموضوع بدرجة اكبر من المنطقية ، ويظهر جانب مهم من التعقيد عندما يمكن ايراد ظاهرة محددة ، باعتبارها تندرج تحت احد المؤشرات لكن يتم التحقق فيما بعد من انها كانت حالة مؤقتة ، وبالتالي فانها لا تصلح اساسا يقام عليه حكم عام .

في التطبيق .. لاحظ الباحث ان المؤشرات المستخدمة ، تدل على ان المملكة العربية السعودية كانت خلال جميع المراحل الزمنية المدروسة « قبل العام ١٩٦٥ ، بين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ ، بعد ١٩٨٠ » في منطقة التبعية ، كما تظهر النتائج المعدلة لحساب المؤشرات ان حجم التبعية قد ازداد بعد نهاية عقد السبعينات ، وبينما تمتعت البلاد خلال الفترة التالية لمنتصف السبعينات ، بقدرة اكبر على التحول من منطقة التبعية الصافية الى منطقة الانتقال باتجاه الاستقلال ، الا انها لم تتحرك بهذا الاتجاه ، بل على العكس من ذلك اتجهت صعوديا وبدرجة اقوى من الفترات السابقة ، نحو المزيد من التبعية .

وفي الاستنتاجات النهائية للدراسة ، يتوصل الكاتب الى ان التحليل اظهر صعوبة الخروج من دائرة التبعية ، بالنظر الى انها جزء من الارث التاريخي للنظام الاجتماعي ــ السياسي ، وان الحاجة ماسّة لاجراء تعديلات اساسية في البنى الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ، للتمكن من اقتحام الحاجز الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال .

الحكم والسياسة في العربية السعودية

عن دار الكتاب السياسي في طهران صدر كتاب الاستاذ داود اقائي (سياست وحكومت در عربستان سعودي) باللغة الفارسية ، في ٣٧٠ صفحة من القطع الكبير .

وقسم الكاتب بحثه الى ستة فصول : اولها عن مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وعلاقة العائلة الحاكمة السعودية بالمذهب ، محللا الاسباب التي قادت الى ما يظهر من ترابط عضوي بين المذهب والعائلة ، ثم تاثير الخلفية المذهبية على العقيدة السياسية للحكم في المملكة . وفي الفصل الثاني درس المؤلف نظام الحكم ، وهيكل النخبة الحاكمة وعلاقاتها الداخلية ، ثم عرض للقوى السياسية المعارضة للنظام ، وبالتفصيل حول انتفاضة محرم ١٤٠٠ « نوفمبر ١٩٧٩ » في مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ، وموقع الشيعة السعوديين واتجاهاتهم السياسية وعلاقتهم بالحكم .

وبعد عرض للمراحل التاريخية التي مرت بها المملكة منذ تاسيسها حتى اليوم في الفصل الثالث ، يدرس الكاتب في الفصل الرابع السياسة العسكرية والتسليحية في ضوء الاستراتيجيات الاقليمية للدول الكبرى ، ثم يدرس السياسة الاقتصادية وخاصة البترولية للمملكة في الفصل الخامس ، مركزا على موقف المملكة في منظمة الدول المصدرة للبترول « اوبك » ، وفي الفصل السادس يقدم تحليلا للتطورات الاقتصادية من حيث تاثيرها على المجتمع السعودي ، ولاسيما تبلور طبقات اجتماعية جديدة وتاثير كل ذلك على العقيدة السياسية الراهنة لنظام الحكم في المملكة .

ويعتقد السيد اقائي ان اهم عناصر القوة الداخلية التي يقوم عليها النظام السياسي في المملكة هو الاندماج بين الدعوة الدينية وما تحمله في طياتها من حماسة و قدرات تعبوية ، وبين النظام القبلي الذي كان سائدا في الجزيرة العربية ، وفي رايه ان نظام القبيلة الذي قام على اساس الدفاع عن الذات قد ازد
قوة حينما تشرب مضمونه بالرو
الدينية ، وان الحكم قائم على بقايا التاثي
شديد القوة لتبلور الحالة الجديدة الت
نجمت عن تداخل العنصرين ، ام
عنصر القوة الخارجي الذي يرجع الي
جزء كبير من قدرة النظام السياسي عل
الاستمرار في اقليم مضطرب ، فه
الحاجة المشتركة بين العائلة الحاكم
والدول المستهلكة الرئيسية للبترول
ونجاح الطرفين في بلورة نظام للعلاق
يقوم على الضمان المتبادل ، الام
والاستقرار مقابل الوقود .

اما نقاط الضعف الرئيسية في النظ
فهو يعتقد انها تتضمن بالدرجة الرئيس
النقاط الاتية :

** التعارض المتوقع بين تمركز السلط
في يد عائلة ال سعود و مطالب الطبقا
الجديدة بدور اكبر في الشؤون العام
للبلاد .

** اعتماد الحياة المعيشية للبلاد على نو
واحد من الانتاج هو البترول ، وارتباه
الاقتصاد الشديد بالاسواق الخارجية
مما يجعل البلاد اسيرة لكبا
المستهلكين ، وما يرتبه ذلك من اثا
سياسية راهنة ومستقبلية .

** موقع المملكة من الاستراتيجيا
الغربية ، حيث ان موقعها الجي
استراتيجي والمالي يحمل الغرب عل
التمسك بها في اي حال من الاحوال
وهو لذلك يحتفظ بالعديد من اوراق
التاثير التي يمكن له ان يستعملها ، ومن
بينها احتواء التغييرات الشديدة التي يمك
ان تصيب مصالحه بالخسارة باجرا
تبديلات اساسية للنظام القائم ، وبالنظر
لعناصر الضعف مجموعا فان العائل
الحاكمة لن تكون قادرة باي درجة عل
مقاومة تغيير محتمل يريد الغرب فرض
في المستقبل .

** تاثيرات الثورة الاسلامية ومن بينه
تصاعد المد الاسلامي الذي يرى الكاتب
انه قد سحب البساط الديني من تحت اقدا
العائلة الحاكمة ، واثار الشك في
مشروعية التزامها بمتطلبات الشريع
الاسلامية ، وهو يعتقد ان ذلك سيؤثر
مباشرة او غير مباشرة ، وبشكل خاص
في احتمال حدوث انشقاق واسع النطاق
يؤدي بالعائلة الى التخلي عن الدين
كمصدر معلن للمشروعية ، لكنه يحتمل
ان يتاخر ظهور تلك الاثار حتى زمن
مناسب في المستقبل .

صفقة تسلّح سعودية جديدة بقيمة ١٧ مليار دولار

إمكانيات مهدورة لا تلغي حاجة العائلة المالكة الى الحماية الأجنبية

ماذا تعني صفقات السلاح إذا كانت الحكومة قد قررت الصلح مع الصهاينة ؟

قالت صحيفة التايمز اللندنية ان الحكومتين السعودية والبريطانية تدرسان التفاصيل الأخيرة لصفقة معدات عسكرية بريطانية الى المملكة العربية السعودية بقيمة ٣٦,٧٥ مليار ريال « ١٧ مليار دولار » .

وأوضح السفير السعودي في الولايات المتحدة ، الأمير بندر بن سلطان في مقابلة مع الصحيفة البريطانية أنه من المحتمل أن يعلن العقد رسميا قبل نهاية العام الجاري ، الاّ أنه لم يؤكد قيمة العقد ، وقال الأمير بندر ان الحكومة تعتزم انفاق اي مبلغ تتطلبه الحاجات الأمنية للحكومة ، وأضاف « اننا ندعم مبادرة الرئيس الامريكي جورج بوش للسلام في الشرق الاوسط كليا ، لكن اذا لم يُوَقَّع اي اتفاق سلام ، وإذا ما استمر التوتر ، وإذا لم تؤدي أي خطة الى احلال الاستقرار في المنطقة ، فسنرفع عندها نفقاتنا إلى الضعفين ، أن لم يكن الى ثلاثة اضعاف » .

واوضحت الصحيفة ان الصفقة التي سيتم تنفيذها على مدى خمس سنوات ، تشمل ٤٨ طائرة مقاتلة جديدة من طراز تورنادو التي يملك الجيش السعودي بعضاً منها ، و ٦٠ طائرة تدريب من طراز هوك ، و٤٠ مروحية من طراز وستلاند ، و ٦ كاسحات الغام ، وعددا غير محدّد من صواريخ جو ــ جو .

وأضافت إن الإتفاق ينص على ما يبدو ، على مشاركة بريطانية في بناء قاعدة جوية جديدة ، من المتوقّع ان تقام على الحافة الصحراوية الجنوبية للمنطقة الشرقية قرب الحدود مع كل من الامارات العربية المتحدة ، قطر وسلطنة عمان ، وقد اقامت المملكة مدينة عسكرية قرب حدودها مع كل من الكويت والعراق ، وأخرى قرب الحدود مع اليمن ، وثالثة قرب الحدود مع الاردن .

من جهة أخرى أكد المتحدث بأسم وزارة الدفاع الأمريكية « بيت وليامز » أن عملية إعادة المعدات الثقيلة التي كانت الولايات المتحدة تنوي نشرها في منطقة الخليج ولا سيما في السعودية بدأت في غياب اتفاق حول هذا الموضوع ، وقال وليامز ، لا يوجد إتفاق لنشر المعدات ، علينا اذن أن نسحبها .

وافادت معلومات حول هذا الموضوع نشرتها الصحف الأمريكية مؤخرا نقلا عن مسؤولين حكوميين طلبوا عدم كشف هوياتهم ، أن الهدف من هذا الإجراء قد يكون الضغط على السعودية وغيرها من الحلفاء في الخليج لتسريع المفاوضات حول اتفاقات للدفاع والتعاون العسكري مع الولايات المتحدة تتضمن نشر هذه المعدات ، وقد وقعت اثنتان من دول الخليج هما البحرين والكويت على معاهدات حماية مع الولايات المتحدة ، بينما يوجد بالفعل اتفاق مماثل بين واشنطن والسعودية منذ العام ١٩٧٤ ، لكن يقال ان واشنطن تسعى لاستبداله بحيث يعطيها الحق في ارسال قواتها الى الاراضي السعودية واستعمال القواعد والتسهيلات العسكرية القائمة في الاراضي السعودية دون مشاورات مسبقة مع الحكومة ، لكن الملك فهد الذي عبّر عن رغبته في التوصل الى اتفاقية من هذا النوع ، ابدى قلقا من ان تستعمل هذه الاتفاقية للضغط عليه من جانب الولايات المتحدة ، وانها قد تثير غضب الراي العام ولاسيما التيار الديني ضدّه .

وحتى الآن وقعت الكويت فقط اتفاقا من هذا النوع لمدة عشر سنوات قابلة للتمديد ، وتتعثر المفاوضات مع السعودية حيث تريد الولايات المتحدة نشر ٣٠٠ دبابة م ــ ١ ابرامس ، و٣٠٠ عربة قتال من طراز برادلي ، امام مسألة الإشراف على هذه المعدات على الاراضي السعودية .

واكد وليامز في هذا الصدد انه عندما تنشر واشنطن معدات عسكرية فإنها لن تسمح لاي دولة أخرى باستعمالها ، واوضح ان حوالي مليون طن من هذه المعدات بينها ١٣٠٠ عربة مجنزرة ، وعشرة الاف عربة أخرى ما زالت متمركزة في الأراضي السعودية ودول الخليج الاخرى ، رغم انتهاء حرب الخليج ، وأفادت مصادر ان الحكومة السعودية قد عرضت على الولايات المتحدة شراء هذه المعدات ، وأن واشنطن تميل الى الموافقة على بيعها خاصة وانها ستباع باسعار تعادل المعدات الجديدة ، في الوقت الذي ستضطر لانفاق مبالغ كبيرة فيما لو قررت اعادتها الى الولايات المتحدة واوربا ، لكن الرئيس الامريكي قرر ارجاء البحث في الطلب السعودي الى شهر ديسمبر القادم خشية ان يؤثر على محادثات السلام في الشرق الاوسط .

على صعيد آخر علم في مقر مجلس التعاون الخليجي ، أن وزراء خارجية دول المجلس عقدوا أجتماعا لهم في الرياض لتنسيق مواقفهم استعدادا لمؤتمر السلام حول الشرق الاوسط الذي أفتتح الاربعاء ٣٠ / ١٠ / ٩١ في مدريد ، واضاف المصدر نفسه : أن وزراء خارجية الدول الست ، بحثوا الموقف في الشرق الاوسط وسبل التوصل الى سلام دائم وشامل في المنطقة . ويذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي دعيت رسميا الى حضور مؤتمر مدريد بصفة (مراقب) ومثل السعودية الامير بندر بن سلطان السفير في واشنطن ، بينما ترأس الوفد السيد عبد الله بشارة الامين العام لمجلس التعاون ، وعلم ان الملك فهد سحب في الساعات الاخيرة قبيل ذلك الاجتماع القرار السابق بأن يترأس الامير سعود الفيصل وزير الخارجية الوفد الخليجي ، باعتبار أن السعودية ستكون ممثلة لدول ا لخليج كما اتفق سابقا ، خشية ان يكون لظهور السعودية في مباحثات مع الدولة اليهودية تأثيرات سلبية على سمعة الحكومة في وسط المواطنين في البلاد ، الذين ينظرون الى المؤتمر باعتباره مقدمة للتنازل عن الحقوق العربية والاسلامية في فلسطين المحتلة .

ومن جهتها أكدت مجلة (ديفنس نيوز) المتخصصة في الشئون العسكرية أن الولايات المتحدة قررت وقف مبيعات الاسلحة الى السعودية موقتا بسبب إقتراب موعد انعقاد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط ، وذكرت المجلة نقلا عن مصادر في الحكومة والكونجرس أن القرار اتخذه وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر بالتشاور مع وزير الدفاع ديك تشيني في التاسع من اكتوبر الماضي .

وكانت وزارة الدفاع الامريكية قد ارسلت بعثة عسكرية الى السعودية لتقدير حاجاتها لتحديث القوات البرية السعودية بعد حرب الخليج ، وأثار التقرير الذي قدمته البعثة لدى عودتها نقاشا ظاهرا بين وزارة الدفاع ، التي كانت قد كلفت البعثة بالبحث في السبل الكفيلة بضمان تحديث القوات المسلحة للدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة ، وبين وزارة الخارجية التي أعربت عن القلق من أن يكون لهذه المبيعات تاثير على جهود السلام التي يقوم بها وزير الخارجية . وكان الكونجرس قد اوقف مبيعات بقيمة ١٤ مليار دولار حتى إشعار آخر للسعودية وتضم طلبية بـ ٢٦ قاذفة صواريخ من طراز باتريوت تضاف الى ٦ قاذفات تضمنتها شريحة المبيعات الاولى .

ونقلت الصحف عن مسؤول في وزارة الخارجية رفض ذكر اسمه أن خرقا يمكن القبول به في مجال صواريخ باتريوت ، ولكن عرضا كبيرا لمبيعات اسلحة سيكون مزعزعا للإستقرار في الوقت الراهن ، و غير متناسب مع جهود السلام الامريكية في الشرق الاوسط ، بالنظر الى ان اسرائيل قد تغضب اذا ما وافقت الولايات المتحدة على تقديم اسلحة ضخمة الى السعودية ، كما ان واشنطن تعتبر انه من غير الملائم الانطلاق في برامج ضخمة لإعادة تسليح حلفائها في الخليج في حين كانت طرفا اساسيا في محادثات تهدف الى خفض مبيعات الاسلحة تعقد حاليا بين اكبر خمس دول تزود السلاح في العالم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا والصين) .. ويشير المراقبون الى ما يشجع واشنطن على عدم بيع الاسلحة للسعودية هو المخاوف الامريكية على أمن اسرائيل مستقبلا .

إقتفاءاً للسياسة الأميركية

السعودية تقرّر وقف مساعداتها للمجاهدين الأفغان

بقلم : حمزة الحسن

في سابقة نادرة أعلن الأمير تركي الفيصل في بيان صحفي أصدره في ختام لقاء مع رئيس الوزراء الباكستاني السيد نواز شريف ان المملكة العربية السعودية تعتبر خطة الأمم المتحدة لتسوية الصراع في افغانستان حلا مناسبا للقضية الأفغانية ، وانها تطلب من المجاهدين الأفغان قبول الخطة والعمل بموجبها ، وتقضي الخطة المذكورة بإقامة حكومة ائتلافية تضم المعارضة والحزب الشيوعي تكون مهمتها تنظيم انتخابات عامة باشراف الأمم المتحدة ، ومن المتوقع ان تؤدي إلى حصول الشيوعيين على حصة في الحكومة القادمة في كابول ، وكانت الأحزاب الأفغانية قد رفضت هذه الخطة بإصرار طيلة السنوات الماضية .

لم يسبق للأمير تركي ، وهو رئيس إدارة المخابرات أن أصدر بيانات صحفية عن مواقف للحكومة السعودية ، كما ان وكالة الأنباء السعودية لم توزع البيان المذكور على الصحافة المحلية .

ويأتي هذا الأعلان بعد أسابيع قليلة من أنباء نقلتها مصادر وثيقة الإطلاع تتضمن ان الحكومة اوقفت الدعم المالي للمجاهدين ، كما طلبت من البنوك المحلية إغلاق كافة الحسابات البنكية التي تجمع فيها التبرعات للمجاهدين الأفغان ، وتحويل الأموال التي فيها إلى حساب خاص تحت إشراف الأمير سلمان امير الرياض ، لتصرف طبقا لموقف جماعات المجاهدين من السياسة السعودية ومواقفها تجاه القضية الأفغانية .

وإضافة إلى إيقاف جمع التبرعات الشعبية والدعم الرسمي للمجاهدين فقد إتخذت خطوات اضافية تضمنت ــ حسبما نقل المطلعون ــ الطلب من سفارات المملكة في الخارج ، التشدد في منح الشخصيات الأفغانية المعارضة تأشيرات الدخول الى البلاد ما لم تكن مدعوة رسمية وإحالة الباقي إلى مكتب رئيس الإستخبارات لإصدار تعليماته بشأن الموافقة او الرفض ، و تخفيض مستوى اللقاءات الرسمية بين قادة المجاهدين والرسميين السعوديين ، لاسيما السياسيين منهم ، والتوقف عن منحهم أية تسهيلات قبل موافقة رئيس إدارة الإستخبارات شخصياً، ويقال أيضا أن وزير الأعلام طلب من الصحافة المحلية تخفيف تغطيتها لأخبار المجاهدين ، ومعالجة قضاياهم بصورة لاتأخذ في الإعتبار التاييد المطلق الذي كان يمنح لهم في الماضي .

وعلى الرغم من ان جميع اشكال العلاقة الرسمية بين الحكومة والجماعات المعارضة في الدول الأخرى تخضع فعلياًلإشراف الإدارة العامة للإستخبارات التي يرأسها تركي الفيصل الا ان العلاقة مع المجاهدين الأفغان قد امتدت الى قطاعات واسعة من المواطنين الذين اهتموّا بتقديم الدعم المادي للنشاطات العسكرية او لأعمال الإغاثة في تلك البلاد ، وتبنّى عدد من علماء الدين دعوة المواطنين لتقديم التبرعات النقدية والعينية ، كما دعى بعضهم الشباب إلى زيارة مناطق الحدود الباكستانية الأفغانية حيث توجد معسكرات المجاهدين ومخيمات اللاجئين ، وكانت الأجهزة الأمنية تراقب هذا الإهتمام المتنامي من جانب الناس بقضية تعتبر بين القضايا الأكثر بروزا في العالم الإسلامي بقلق شديد ، لكنها اعتمدت على الزعماء الدينيين في ابقاء العلاقة ضمن اطاراتها الإنسانية ، والحيلولة دون امتداد الروح الجهادية الى داخل المملكة ، وقد كان آهل الحكم مطمئنين إلى ان المشايخ يقومون بالدور المطلوب منهم بالصورة المطلوبة ، واستمرت الحال على هذا المنوال إلى ان بدأت السبل تفترق بين المجاهدين والحكومة السعودية من جهة ، وبين التيار الديني السعودي والحكومة من جهة أخرى .

المحلي والدولي

في أواخر العام المنصرم قررت الإدارة الأمريكية وقف الإعتمادات المالية المخصصة لدعم المقاومة الأفغانية ضد الحكم الماركسي في كابول ، وقال المسؤولون الأمريكيون في معرض التبرير لهذا الموقف ، إنهم يؤيدون خطة الأمين العام للأمم المتحدة لحل سلمي ، كما انهم قد اتفقوا مع الإتحاد السوفيتي على التعاون في تبريد النزاعات الأقليمية التي كانت في الماضي تعبيرا عن تضارب المصالح بين الدولتين الأعظم .

في ذلك الوقت بالذات كانت أزمة الخليج في أوجها ، حينما كانت الحكومة السعودية في أمس الحاجة إلى تاييد من الجماعات و الشخصيات الإسلامية لموقفها ، ولاسيما من قرارها بالسماح للأمريكيين بإرسال عشرات الآلاف من قواتهم للمرابطة في الأراضي السعودية والانطلاق منها للحرب ضد العراق ، ولأن جميع القوى الإسلامية تقريبا ــ بما فيها السعودية غير الرسمية ــ قد اتخذت موقفا مخالفا للسياسة السعودية في الأزمة ، فإن فصائل المجاهدين تلكأت في إعلان موقف مؤيد ، وكانت أكثر ميلا إلى اتخاذ موقف المعارضة ، فلمّا لم تستجب للطلب السعودي ، وجّهت الحكومة تحذيراًواضحاًبأنها ستتخذ موقفاًقاسياًإزاء المجاهدين إذا لم يعلن موقف مؤيد على الفور ، عندها أعلنت جماعة واحدة صغيرة عن تأييدها للسعودية و عزّزت هذا الأعلان بإرسال مئة من مقاتليها لدعم القوات المتحالفة كما قالت في بيانها يومذاك ، اما بقية الجماعات وبينها التنظيمات الثلاث الرئيسية التي يقودها عبد الرسول سيّاف ، كلبدين حكمتيار وبرهان الدين رباني ، فقد

أعلنت موقفاًمنسجماًمع الموقف الإسلامي العام ، في استنكار التواجد العسكري الامريكي في الأراضي المقدسة ، وكان ذلك نقطة الإفتراق بين الحكومة السعودية والمجاهدين الأفغان .

من المؤكد ان التدهور المريع في العلاقات التقليدية بين المجاهدين الافغان والحكومة السعودية لايرجع الى عامل محدد ، سيما بالنظر الى سياسة الإحتواء التي تفضل الحكومة السعودية استعمالها دائما تجاه الجماعات الدينية في العالم الإسلامي ، وبالنظر الى حاجة المجاهدين أنفسهم للدعم الشعبي والرسمي السعودي ، إضافة إلى المعاني الشعبية لتبني قضية الشعب الأفغاني ، من زاوية أن الخطاب الديني كان أساسا للشرعية للنظام السياسي في المملكة ، لذلك فليس من المتوقع ان يكون هذا التدهور نتيجة مباشرة لعامل واحد او لحدث عارض .

ومن المرجح اذن ان يكون للأمر خلفيات تتعلق بالأوضاع الداخلية للبلاد وفلسفة العمل السياسي الخارجي للملكة ، لاسيما بعد اندلاع ازمة الخليج .

فعلى الصعيد الداخلي يمكن الإشارة الى تبني المجاهدين الأفغان لبعض الأشخاص المعارضين للحكم السعودي من الخط الديني ، الذين حصلوا على ملجأ في معسكرات المجاهدين ، وحصل العديد منهم على تدريب عسكري ، وقد تمّ هذا في الغالب من خلال تنظيمات اسلامية غير سعودية تتعاون مع المجاهدين ، وحاولت الحكومة رصد هذه الحالات بارسال عناصر من مخابراتها إلى بيشاور ، لكن لا يبدو أنها حققت نجاحاًكبيراًفي وقف هذا الإتجاه ، من ناحية أخرى فان القضية الأفغانية كانت قناة تسخين استعملها التيار الديني بنجاح لزرع الأفكار الجهادية وتسييس الشباب بصورة خاصة ، في غياب أي إمكانية للعمل السياسي العلني في البلاد ، والخشية من الإصطدام بالأجهزة الأمنية فيما لو تمّ إثارة أي قضايا أخرى لا تتخذ الحكومة منها موقفاًمناسباً، وحسب اعتقاد بعض المحللين فإن الحكومة تغاضت عن هذا الإتجاه مع علمها به وعدم رغبتها فيه ، خشية أن يكون الفراغ في هذه الناحية دافعا للناس للتطلع صوب الثورة الإسلامية في ايران ، التي كانت قد انتصرت للتوّ، حينما غزا الروس الأراضي الافغانية ، وبالنسبة لها كان الأرتباط النفسي بالقضية الأفغانية أهون تاثيراًوخطراًمن الإرتباط بالثورة الإسلامية ، بالنظر الى التطلعات الخطرة لزعماء هذه الثورة واصطدامها المبكر مع الحكم السعودي ، وعلى أي حال فان المدّالأسلامي الذي تصاعد منذ نهاية السبعينات في جميع البلدان الإسلامية ، كان قد امتدّ أيضا إلى المملكة ، ولم يكن بالإمكان صدّه او قمعه ، وكان من الأفضل للحكومة السعودية احتواؤه في إطارات فكرية او اجتماعية يمكن ضمانها على المدى القصير على أقل التقادير ، ريثما تظهر إمكانيات جديدة لعلاجه بصورة جذرية ، لكن الإنفتاح الشعبي على الثورة الأفغانية لم يبق ضمن حدود التعاطف النفسي

●●

إلغاء الدعم جاء في سياق إعادة تقييم السياسة الخارجية السعودية تجاه الحركات الإسلامية ، وخوف الحكومة من إنتقال روح الجهاد الى المواطنين السعوديين

●●

المجرّد كما تمنى المخططون الرسميون ، كما أن الذين كلّفوا بدور احتواء هذا التعاطف ، ونشير بالخصوص الى من يعتبر ابرزهم وهو الدكتور عبد الله التركي رئيس جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، كان اضعف من أن يستطيع مجابهة الزعماء الدينيين الاخرين الذين أرادوا استثمار هذا التعاطف في تسييس الشبيبة ، فضلا عن أن رجال الدين الرسميين من أمثال التركي لا يتمتعون بأي احترام على الصعيد الشعبي ، ويتهمون غالباًبأن تعاونهم مع الحكومة في تنفيذ مشاريعها دون الأخذ بعين الإعتبار مطالب التيار الديني العام يضعهم في مصافّ رجال الإستخبارات .

أما البعد الخارجي فيمكن عرضه في اطار اتجاه الحكومة السعودية لإعادة تقييم سياستها الخارجية على ضوء أزمة الخليج ، ويتعلق هذا بالحكومات او بالجماعات الاسلامية التي كانت تعتبر نفسها في الماضي ، حليفا طبيعيا للحكومة وتحصل منها على دعم منتظم ، فقد تبين للحكومة أن هذه الجماعات التي كانت تقارير المبعوثين السعوديين اليها تصوّرها باعتبارها أوراقا جاهزة في جعبة الحكومة السعودية ، تبيّن ان مواقفها الحقيقية وارتباطاتها الحقيقية ، أبعد ماتكون عن الحكم السعودي وأهدافه وتحالفاته ، وأن معظمها كان ينظر إلى الحكومة السعودية باعتبارها صرّافاًللمساعدات وحسب ، لذلك فانها حين انفجرت ازمة الخليج ووجدت ان الموقف الاقرب لمتطلبات الدين الاسلامي لايخدم الإتجاه الرسمي السعودي اختارت التخلي عن تحالفها مع الحكومة ، وذهبت بعيداً في الإتجاه المعاكس .

ومثلما حدث للجماعات الدينية حدث أيضاًلعلاقاتها مع الحكومات ، ان دولة مثل السودان واليمن تعتبر الحكومة السعودية انها كانت في جيبها مئة في المئة ، لم تلق بالاً إلى علاقاتها معها يوم وجدت نفسها أمام خيار حادّ بين مبادئها ومصالحها مع السعودية ، ان عنصر الضعف الرئيسي في علاقات السعودية الخارجية ، هو في كونها تعتمد أولاً و أخيراًعلى ما يطلق عليه المحللون الغربيون « دبلوماسية الريال » وهي على أي حال دبلوماسية فاعلة لكن مشكلتها هو في انها قصيرة الامد ، وخلافاً للدول العربية الأخرى التي تسعى الى صناعة امتدادات سياسية وعقائدية في البلدان الأخرى التي تقدم لها المساعدات ، فإن الدبلوماسيين السعوديين لا يجدون أي شيء يقدمونه سوى المال ، كما ان الحدود الضيقة التي تفرض على نشاطهم السياسي ، تحول بينهم وبين العمل على جوانب اخرى غير العلاقات السطحية ، ولا يجد المبعوثون الدينيون فرصا أفضل من زملائهم الدبلوماسيين ، فهؤلاء يعانون في الغالب من ضيق الأفق ، وعدم القدرة على التفاعل الفكري الحرّمع نظرائهم في البلاد الأخرى ، فضلاًعن اصرارهم على طرح المذهب الرسمي الوهابي بما فيه من ضيق ، وبما يترافق معه من صدامات مفتعلة مع الإتجاهات والمدارس الإسلامية الاخرى .

كشفت أزمة الخليج عن لاجدوائية ذلك

النمط من العلاقات الذي كان قائما قبل الأزمة ، لكن لأن القائمين على السياسة الخارجية لايزالون هم نفس الأشخاص الذين صنعوا السياسة القديمة ، لذلك لم يكن من المتوقع ان يبدعوا بديلا أفضل مما كان ، لذلك لم يكن مستغرباًأن يتخلى اولئك الناس عن النمط القديم في السياسة الخارجية ، دون ان يكونوا بالفعل قد أعدوا البديل الأفضل .

في القناة الأمريكية

حينما تسمع الدبلوماسيين السعوديين يتحدثون عن النظام الدولي الجديد ، يخيل إليك كما لو أن الدنيا قد انقلبت ، ولم يعد من الممكن الأبقاء على أي من السياسات القديمة بغض النظر عن كونها صحيحة أم سقيمة ، بل إن بعضهم يتحدث في القضايا العربية من خلال ما يسميه النظام الدولي الجديد كما لو كان عضوا في الحكومة الأمريكية وليس السعودية ، ولا نريد عرض المواقف التي استند فيها اولئك المسئولون إلى ما يطلقون عليه النظام الدولي الجديد ، لكن القضية ستكون واضحة جدا في موضوع هذه المقالة ، ونشير بالخصوص الى أن النظام الجديد الذي يتحدث عنه هؤلاء ، هو بالتحديد ، السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وسقوط الإمبراطورية السوفيتية ، وفي التطبيق على القضية الأفغانية ، سنجد أن الحكومة السعودية قررت التخلي عن المجاهدين الأفغان ، بل والضغط عليهم بعد قرار أمريكي مماثل ، وفي تقديرنا ان الإدارة الأمريكية لو عادت غداً ، وقررت دعم المجاهدين من جديد ، فستجد الحكومة السعودية أول المبادرين للعون ، إن مثال افغانستان هو واحد ، ومشاركة السعودية في مؤتمر السلام هو مثال آخر ، من تلك الامثلة التي تدل على ان البديل السعودي للنمط القديم في السياسة الخارجية ، سيكون بالتحديد اقتفاء أثر السياسة الأمريكية ، سيما فيما يتعلق بقضايا العالم العربي والإسلامي ، وهو البديل الوحيد الذي يفرض نفسه يوم تعجز الحكومة عن صناعة بديلها الخاص .

وعد ملكي آخر في طيّ النسيان بانتظار أزمة أخرى

بعد ان انقضى ما يزيد على السنة منذ أن وعد الملك بقرب إصدار القانون الأساسي « الدستور » و نظام مجلس الشورى ، دون ان يبدو في الأفق ما يشير الى عزم حقيقي على إخراج الوعد الى ميدان الواقع ، فإن معظم الناس في البلاد يشيرون الى الأمر باعتباره أصبح في طي النسيان ، وان الملك فعلها مرة اخرى ، حلقة في سلسلة طويلة من الوعود الكاذبة التي تطلق لامتصاص المطالبة الشعبية في ظروف الأزمات ، لكنها ما تلبث ان تُطوى فور ان تنتهي الأزمة ، دون ان يشعر احد من اعضاء العائلة المالكة بالحاجة حتى الى الإعتذار عن الموضوع او الإشارة اليه .

وللحق فان للعائلة قدرة لا نظير لها في اطلاق الوعود ، لا تجاريها سوى القدرة على ابتلاع تلك الوعود وكانها شربة ماء ، ولا ندري في الحقيقة ما الذي يدعو العائلة للتمادي في استغفال الناس والضحك على ذقونهم ، ولا ندري ما الذي يبقي للعائلة من شرعية تحكم على أساسها ، وهي التي لا تجد اسلوباًلامتصاص غضب الناس سوى اغراقهم بالوعود مع علمها سلفا بعدم رغبتها في انجازها .

عن أي دين سيتكلمون بعد اليوم ، والدين يقول ان خلف الوعد من النفاق : إذا حدّث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا إئتمن خان . ومن أغرب ما يشار اليه في هذا الصدد أن كل مناسبة تشهد وعدا من الملك ، ففي البداية تعيش البلاد ظرف أزمة سياسية ، وتنتشر الإنتقادات الشعبية للحكومة على عجزها عن ادارة امور البلاد بالصورة المناسبة ، بعدها يصرّح الملك للصحفيين بان العائلة المالكة ستتفضل على الشعب المسكين ، بإصدار النظام الأساسي وإقامة مجلس الشورى في وقت قريب ، بعدها يعلن مصدر مسؤول أن اللجنة التي شكلها الملك برئاسة الأمير نايف وزير الداخلية قد قطعت شوطا طويلا في دراسة النظامين وأنها على وشك أن ترفعهما الى الملك لإقرارهما ، واحياناً ان الإصدار الرسمي للنظامين سيكون في بحر ثلاثة اشهر من الزمن ، ثم تنتهي الأزمة ، ويسأل السائلون عن مصير تلك الوعود فلا يجدون جوابا .

لقد تكررت هذه الصورة في السنة الماضية وهذه السنة حينما عاشت البلاد ظروف أزمة الخليج ، وقبل ذلك ببضع سنين حينما انهارت السوق البترولية وعانت البلاد من أزمة إقتصادية خانقة أطاحت بقدرة الحكومة على شراء سكوت الناس بإغراق السوق المحلية بالسيولة النقدية وإشغال الناس بالمال ، وقبلها حينما انفجرت انتفاضة الجزيرة في محرم ١٤٠٠ « نوفمبر ١٩٧٩ » وقبلها بسنة تقريباً، إثر تصاعد الثورة الإسلامية في ايران ، ودائما الصورة نفسها . . أزمة . . وعد من الملك . . لجنة برئاسة الأمير نايف « وزير الداخلية هو الرئيس الدائم لهذه اللجنة . . ولاندري لماذا ، إلا أن يكون عبقري القانون في هذه البلاد المبتلاة » . . واخيراً لحسّ للوعد ونسيان وبانتظار أزمة اخرى .

أليس مهزلة أننا نعيش هكذا .. أليس عيباً أننا نحكم بهؤلاء الناس .. أليس وبالاً ان تكون ارض المقدسات ، قبلة المسلمين في العالم تحت سيطرة هؤلاء الناس ؟ .

عيب .. وبال .. مهزلة .. لكن من المسئول ؟ .

اليس انا وانت اخي المواطن ؟ .

اليس من العيب ان نسكت ، وان نخاف وان نظهر الخضوع

العلاقات السعودية الأردنية تعود على قطار التعاون الأمني

وساطة أميركية فتحت الباب ، وتعاون المخابرات الأردنية في إختطاف الفاسي كان الإختبار السعودي لجديّة الأردن

أعطى الملك فهد الضوء الأخضر لإعادة تطبيع العلاقات مع الأردن ، بعد أن كانت تدهورت إلى الحضيض إثر تاييد الأردن لموقف العراق خلال أزمة الخليج .

وكان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قد قام بوساطة بين البلدين خلال جولاته المكوكية في المنطقة التي استهدفت التمهيد لعقد المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد في الثلاثين من اكتوبر ، والحّ الملك حسين على إعادة العلاقات مع السعودية ودول الخليج قبل أن يعطي موافقته النهائية على المشاركة الكاملة في المؤتمر ، وأوضح للوزير الأمريكي انه مستعد لتلبية الشروط السعودية شرط أن تراعي الوضع الشعبي المتوتر في الأردن ، والذي لايزال ينحو منحى التأييد للموقف العراقي .

وأبلغ الملك مسؤولين أمريكيين واوروبيين التقاهم خلال الأشهر القليلة الماضية ، انه يعتبر الوضع في الأردن ميؤوسا منه اذا استمرت المقاطعة الخليجية والدولية ضدّه ، وفي آخر خطاب عام ألقاه أخرج القضية الى العلن لأول مرة حينما قال انه يفكر في التخلي عن الحكم لأنه لم يعد قادرا على الإستمرار في إدارة البلاد ، على الرغم من أنه برر الأمر بانه قد وصل إلى خريف العمر ، لكنه من جهة أخرى طالب الشعب والحكومة بالمشاركة في مؤتمر السلام « حفاظا على المملكة » وقد جاء ذلك في حديث ادلى به في بداية اكتوبر ، وهي اشارة واضحة الى قلقه على مستقبل البلاد ، لكن الحديثين كلاهما تهديد مبطّن للغرب والدول المجاورة بالعودة للخيارات القاسية التي طرحت أكثر من مرة ، والتي يبني عليها الغرب فلسفته في دعم الحكم الهاشمي ، و تفترض هذه الخيارات ان أي تدهور في مكانة البيت الهاشمي سيؤدي الى سيطرة الفلسطينيين على الحكم في البلاد ، وقد كان هذا التقدير معمولاًبه حتى منتصف السبعينات ، ويقال انه كان السبب وراء الهجمة التي شنتها القوات الأردنية في سبتمبر ١٩٧٠ على المقاومة الفلسطينية وأدت إلى ترحيلها من البلاد ، أما في الوقت الراهن ، وبالتحديد منذ منتصف الثمانينات ، فإن الغرب يضع احتمال سيطرة التيار الديني المتنامي في الاردن على النظام ، باعتباره الخيار البديل الرئيسي الذي ينبغي مواجهته ، وأظهرت أزمة الخليج أن هذا التيار الذي أيّد ايضا موقف العراق خلال الأزمة ، كان قويا وواسع النفوذ في الوسط الشعبي بحيث يستطيع بالفعل استثمار اي اختلال محتمل في المعادلة الداخليه لصالحه ، وهو الأمر الذي اجتهد ولي العهد الأمير حسن في التحذير منه أمام المحافل الدولية طيلة السنوات الماضية .

وتعتبر الإدارة الأمريكية مشاركة الأردن في مؤتمر السلام أكثر من ضرورة ، إنه في الحقيقة ضرورتان ، فالأردن يمتد على أطول خط حدود عربية مع الدولة اليهودية ، وبالتالي فانه يمثّل الجبهة الرئيسية في اي حرب محتملة مع العدو ، وهو من ناحية أكثر الأطراف استعداداً للتعايش مع الدولة اليهودية ، واظهر الملك حسين هذا الإستعداد في لقاءات متكرّرة مع الزعماء الإسرائيليين ، وإن كانت الجرأة لم تبلغ به حد الإعلان عن هذه اللقاءات كما فعل الرئيس المصري السابق أنور السادات ، ولعل الملك كان يرى بعين البصيرة ، المصير الذي يمكن أن يؤدي اليه من يتجرأ على فتح هذا الباب المحاط بالمخاطر ، وهوالذي فقد جدّه لنفس السبب .

أما الضرورة الثانية لمشاركة الأردن فهي تجاوز عقدة التمثيل الفلسطيني الذي لاتريد اسرائيل ولا الولايات المتحدة الأمريكية ان تراه متاحا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بل ولاتريد أن تراه تمثيلا مستقلا قائما بذاته بالنظر إلى انه يكرس اعترافها الرسمي بالإحتلال الإسرائيلي لفلسطين ، بينما تريد الدولتان حلا لمشكلة يتم تصويرها باعتبارها تصفية لنتائج حرب ١٩٦٧ بين اسرائيل والدول العربية ، أدت الى احتلال اراض تابع لهذه الدول ، من بينها الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة من مصر والجولان من سوريا ، وبالتالي فانه ليس هناك شيء إسمه فلسطين ليتمثل بوفد خاص ، وفي حالة غياب الأردن عن المؤتمر أو رفضه المشاركة في الترتيبات التي اختارتها الإدارة الأمريكية والإسرائيليون ، فان إسرائيل لن تشارك وبالتالي فان انعقاد المؤتمر سيكون غير ذي معنى ، وفقا للخطة الأمريكية ـ الإسرائيلية .

لهذا كانت الإدارة الأمريكية شديدة الحماس للضغط على السعودية للتجاوب مع المطلب الأردني ، نظراً لأن جزء مهماً من خياراتها السياسية في الشرق الاوسط بعد حرب الخليج ، يعتمد على نجاحها في عقد مؤتمر السلام ، ولن يكون مؤتمر سلام بدون الأردن .

تعتبر العلاقات السعودية الأردنية حديثة بالمعنى السياسي ، فحتى أوائل الستينات كانت العلاقة فاترة غالباً ، ومتوترة في بعض الأحيان ، لكن قيام الجيش اليمني بالثورة على الحكم الملكي واندلاع الحرب الأهلية ، دفع بالمملكة الى اصلاح سريع لعلاقاتها مع الأردن ، التي كانت يومذاك أكثر الدول العربية استعدادا لتقديم خدمات التدريب العسكري للقوات المسلحة

السعودية ، وقوات إمام اليمن التي اتخذت لها معسكرات على الجانب السعودي من الحدود بين البلدين ، كما ان البريطانيين الذين كانوا يحتلون امارات الخليج قبل عام ١٩٧٠ كانوا قد اعتمدوا على الضباط الأردنيين في تدريب قوات الأمن والدفاع في دول الخليج ، لذلك فقد كان الأردن موجوداًوشريكاًبصورة مباشرة في ترتيبات الأمن الداخلي الخليجية ، وقد تعززت هذه الشراكة في السبعينات ، لكن نهاية هذا العقد شهدت تعديلا في موازين العلاقة لصالح دول الخليج التي اصبحت تقدّم المساعدات للحكومة الأردنية ، كما انها استضافت عشرات الآلاف من الأردنيين والفلسطينيين الذين هاجروا اليها للعمل ، بل إن الحكومة السعودية موّلت صفقات متعددة من الأسلحة للجيش الأردني .

لكن العداوة القديمة بين العائلتين الحاكمتين كانت دائما تحت الرماد ، ولايخفي كبار العائلتين احتقارهما للعائلة الأخرى ، ويتذكر الأردنيون جيداًأن مؤسس العائلة السعودية هو الذي اقصى جدّهم من الحجاز واطاح بحكومتهم ، بينما يراود السعوديين على الدوام هاجس طموح العائلة الهاشمية الى استعادة عرش الحجاز ، وهو الأمر الذي تحدث عنه المسؤولون السعوديون عند اندلاع الأزمة ، حينما عرضوا مخططاًنسبوه الى الملك حسين والرئيسين العراقي واليمني ، يقضي بان يكون العراق رأس حربة لإعادة الحجاز إلى الأردن وجنوب تهامة الى اليمن ، وهي اراض لم تكن في الأصل تابعة للمملكة كما هي ضمن حدودها الحالية .

وقد أنكر الملك حسين وجود الخطة المزعومة ، كما أنكرها اليمنيون ، ووصفها مسؤولون غربيون بانها خرافة مضحكة ، لكن السعودية لاتستطيع التخلي عن قلقها بسهولة ، خاصة في الظرف الحالي الذي يشهد تراجعا ملموسا في قوة السلطة السعودية ، وانحساراًفي قدرتها على الضبط الداخلي .

ومع هذا كله فان السعودية ودول الخليج تشعر جميعها بان ثمة حاجة للتحالف مع الأردن لموازنة العلاقة مع سوريا ، والدور الذي يحتمل ان تلعبه بعد ان شاركت في الحرب ضد العراق ، ووقّعت مع الدول الخليجية ومصر ميثاق التحالف الذي يطلق عليه « إعلان دمشق » فعلاقات الخليج مع الدول المجاورة اعتمدت دائما على قاعدة التوازن بين الأطراف المختلفة لضمان عدم قيام احدهما بممارسة نفوذ غير مرضي عليها ، كما أنها تحتاج الى دعم الملك حسين بالذات ، لأنه الضمان الوحيد لعدم وقوع الحكم الأردني تحت سيطرة التيار الديني الذي اتخذ موقفامعادياًمن المملكة ودول الخليج في الأزمة ، وهو يطمح كما كان في السابق الى مدّخطوطه الى داخل المملكة وإيجاد قاعدة تمكّنه من المشاركة في التاثير السياسي .

الملك حسين أظهر استعداداًتاماً للتجاوب مع المطالب السعودية ، ويتعلق الجوهري منها بموقف الملك من العراق ، حيث بدأ الأردن بالفعل مسيرة ابتعاد عن حليفه ،

●●

السعودية تدعم الملك حسين قبال الفلسطينيين والتيار الديني .. وفصل جديد من العلاقات قطاره التعاون الأمني ومحطته الأولى مؤتمر مدريد

●●

وصلت الى حد استقبال معارضين للحكم العراقي و تقديم عرض لهم بالعمل ضد حكومة صدام انطلاقا من الأراضي الأردنية ، شريطة ان يبقى ذلك دون اعلان ، ويقول الأردنيون المطّلعون ان الملك لم يكن على أي حال راغبا في التورط مع صدام حسين إلى الحد الذي وصل اليه بالفعل ، لكن ضغط الشارع المحلي أخذه رغما عنه ، وكان قد نقل في بداية الأزمة عنه قوله في معرض تبرير وقوفه مع العراق ، ان صدام حسين كان قادراًبالفعل على قلب الطاولة الأردنية على رؤوس أصحابها ، و أنه لمّح في لقاءات مع شخصيات اردنية الى انه يفكر في اجتياح الأراضي الأردنية لمحاربة اسرائيل فيما لو ضُيّق عليه الخناق ، وكان يعتبر ذلك خيط الإنقاذ الوحيد المحتمل ، لكن موقف الملك حسين المؤيد له حمله على استبعاد هذا الخيار ، و لاندري مدى صحة مانُقل عن الملك ، لكن مثل هذا التحليل تبنّاه العديد من المراقبين في الأسابيع الاولى بعد اندلاع الأزمة ، ويبدو في الوقت الراهن ان العلاقة بين عمّان وبغداد تنحو تدريجيا نحو الفتور ، إذ لم تشهد الشهور الثلاثة الماضية قيام أي من الشخصيات الرئيسية في البلدين بزيارة الاخر ، وهو الأمر الذي لم يكن معتاداًفي السابق حينما كان يتم تبادل الزيارات بين كبار المسئولين بصورة تكاد تكون أسبوعية ، وحسب سياسيين أردنيين فان الحكومة الجديدة التي تشكلت في الأردن برئاسة طاهر المصري ، والتي اعتبرت حكومة مؤتمر السلام ، لم تبد أي اهتمام بالمحافظة على العلاقات الدافئة مع بغداد ، وانها تتشكل من اشخاص يميلون غالبا الى إصلاح العلاقات الأردنية مع الغرب ، وقد اعلن رئيسها عند بداية تشكيلها ، ان بين مهماته الرئيسية سيكون إصلاح العلاقات مع دول الخليج .

من الجانب السعودي أطلقت الحكومة بالون اختبار ، حينما طلبت من الحكومة الأردنية التعاون معها في اعتقال السيد محمد الفاسي ، وهو معارض سعودي معروف بكثرة التردد على الأردن ، للاقامة فيها أو في طريق سفره من و إلى العراق ، من أجل أن تقدم هي على الخطوة التالية ، ووجدت الرياض استعدادا تاما عند الأردنيين للقيام بالعملية ، حيث اعتقل الرجل من مقر سكنه في العاصمة الأردنية يوم الثاني من اكتوبر وسُلّم إلى المخابرات السعودية ، وبعدها بثلاثة أيام أعلنت الأردن أن السعودية أبلغتها بإعادة فتح حدودها امام الشاحنات الأردنية ، التي سبق للحكومة السعودية ان منعتها من عبور الحدود .

ومن المتوقع ان تكون الخطوة التالية هي السماح بعودة المتعاقدين الأردنيين مع الدوائر الحكومية السعودية الذين منعوا من العودة إلى أعمالهم إثر الأزمة .

وقد تكون عودة هذه العلاقة ، وعلاقة منظمة التحرير مع السعودية ، بداية فصل جديد في العلاقات العربية ، قطاره التعاون الامني كما ظهر في اعتقال الفاسي ، ومحطته الاولى مؤتمر مدريد للسلام .

مملكة الصمت :

حريّة التعبير في العربية السعودية

أصدرت « المادة ١٩ » أو المركز الدولي ضدّ الرقابة ، والذي يتخذ من لندن مقراً له ، أصدرت تقريراً مطولاً وشاملاً وباللغتين العربية والأنجليزية ، حول حرية التعبير في المملكة ، كتبه الأساتذه توفيق الشيخ ، وحمزة الحسن ، وعبد الأمير موسى ، وحرّرته كارمل بيدفورد .

ويعتبر التقرير ، الذي تنشر « الجزيرة العربية » في هذا العدد القسم الأول منه ، أهم التقارير الموثّقة من نوعها ، وقد لقي صدى إعلامياً واسعاً في الصحافة العربية والأجنبية ، وأجهزة الإعلام الأخرى من إذاعة وتلفاز .

تشعر الحكومة السعودية في الوقت الحالي أنها عاجزة عن مخاطبة العالم باللغة التي يفهمها وبالقيم الجديدة التي اكتسحت اوروبا الشرقية والعديد من بلدان الدنيا .. كما أنها تشعر بالحرج إزاء تسليط الأضواء على انتهاكاتها الشديدة لحقوق الإنسان ، ومن بينها حقّه في التعبير عن رأيه وفكره ، وحق المشاركة في تقرير مصيره بانتخاب ممثلين عنه ضمن نظام منفتح ، يساير الموجة الديمقراطية التي تسود العالم ، والإهتمام المركّز بقضايا حقوق الإنسان .

بديهي ان الحكومة السعودية التي تعتبر نفسها حليفاً قديماً للغرب ، والتي طالما دافعت عنه ودافع عنها ، لا تنظر بارتياح للأضواء المسلطة على ممارساتها القمعية والتي زادت في الآونة الأخيرة ، خصوصاً بعد أن عرف العالم كم هي مملكة الأمراء السعوديين صامتة مهانة مقموعة . وقد بدأ الإحراج السعودي حين نشرت منظمة العفو الدولية تقريرها المفصّل عن المعتقلين السياسيين في المملكة في يناير ١٩٩٠ م ، ثم في تقاريرها اللاحقة أثناء أزمة الخليج ، ثم جاءت المنظمة الدولية الحقوقية الأخرى : « ميدل ايست ووتش » والتي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها ، لتنتقد بحدّة ممارسات العائلة المالكة ، وبعدها جاء تقرير اتحاد المحامين الدولي الذي كشف عن إضطهاد العمال الأجانب في المملكة ، وبعد ذلك صدر تقرير « المادة ١٩ » عن حرية التعبير والرأي في البلاد ، هذا إضافة الى تقارير الخارجية الأميركية السنوية ، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة كونها صادرة من الحكومة الأميركية الحليفة .. وهناك تقارير أخرى من منظمات دولية ذات ثقل شعبي ورسمي معروف في الغرب ، أصدرتها أو تستعد لإصدارها .

إن تأثر أمراء العائلة المالكة بهذه التقارير أمر لا يحتاج الى توضيح ، ويجب ان تتظافر جهود المواطنين لفضح ممارسات العائلة المالكة السعودية ، على الأقل فإن هناك الآن صوت يسمع في الغرب ، خاصة وأن مفاتيح العائلة المالكة — وللأسف الشديد هي في العواصم الغربية — ، من هنا كان ضرورياً لكل الفئات المخلصة والداعية لحياة أفضل في وطن كريم حرّ ، ان تخصّص جزءاً من نشاطاتها في المعركة الخارجية إضافة الى نشاطها الداخلي الذي يجب أن يستمر ، حتى تتكثّف الضغوط لإجبار العائلة المالكة على تحسين معاملتها لمواطنيها في مختلف المجالات .

وإذا كانت حساسيّة الحكومة تجاه ما يجري في الداخل شديدة ، فإن حساسيتها لا تقلّ شدّة تجاه النشاطات التي تجري في الخارج ، والتي أصبحت شديدة الإحراج لها . إن هذا النشاط لا يلغي حقيقة وقوف الغرب الى جانب العائلة المالكة ، ولكن هذا الوقوف الذي يتساير مع مصالحه ، قابل للتعديل ، وهناك فرص يجب استثمارها ، من أجل خلق رأي عام معارض للممارسات القمعية الحكومية .. وإذا لم ينشط طلاب الإصلاح في إستثمار الأوضاع ، وتنبيه العالم الى ما يجري في بلادنا ، فإن أحداً لا ولن يهتم بالدفاع عن المعذبين والمسحوقين بآلة القمع . يجب أن ينطلق الفعل من المواطنين انفسهم قبل غيرهم ، من منطلق أن من لا يدافع عن حقّه فإن أحداً لن يدافع عنه مهما كانت قضيته عادلة .

١ ــ مقدّمة

يدرس هذا التقرير الوضع الحالي لحريّة التعبير وتبادل المعلومات في العربية السعودية ، مستعرضاً مختلف القوانين والأنظمة التي تقيّد الحقوق المضمونة المعترف بها دولياً ، والخاصة بحريّة التعبير السياسي ، عن طريق التجمّع والتظاهر السلمي ، كما يحلّل التقرير قضيّة حريّة المطبوعات والصحافة تحليلاً نقدياً ، ويستعرض بالوثائق آليّة الرقابة على جميع وسائل الإعلام وأنظمة الإتصال ، ودور المؤسسات الحكومية في التحكّم في عمليّة تدفّق المعلومات ، سواء داخل حدود المملكة أم خارجها . إن بيروقراطية الرقابة ، كما يعرضها هذا التقرير ، تفرض كبتاً وحظراً شبه مطلقين على جميع الاراء والأنشطة السياسيّة والدينيّة والأكاديميّة التي لا توافق عليها الحكومة السعودية . كما يصف التقرير مدى قوّة النفوذ السعودي وتأثيره على رقابة وسائل الإعلام في الأقطار الأخرى .

إن قسم التوصيات في تقرير « المادة ١٩ » هذا ، يدعو الى إلغاء عدد من القوانين التي تعيق حالياً ، والى حدّ كبير ، حريّة التعبير في العربية السعودية . وتعرب « المادة ١٩ » عن قلقها العميق ، وبصورة خاصة ، عن سوء المعاملة وعمليات التعذيب المستمرة التي تمارس بحقّ أولئك الموقوفين بتهمة ممارسة حقّهم في حريّة التعبير ، وتدعو الحكومة السعودية الى التوقف عن هذه الممارسات . وتأمل « المادة ١٩ » ، من خلال نشرها لهذا التقرير ، أن تحقّق حريّة أكبر في التعبير ، وأن تشجّع على الإلتزام بالقوانين والأنظمة المعترف بها دولياً ، والتي تحمي هذا الحقّ الأساسي .

١ ــ ١ خلفيّة عامّة

تقع المملكة العربية السعودية في الزاوية الجنوبيّة الغربيّة من قارة آسيا ، وتمتد على مساحة ٢,٢٤ مليون كيلومتراً مربعاً من الأرض ، تغطّي معظمها صحراء (الربع الخالي والنفوذ والدهناء) .

ومع أن الحكومة السعودية لم تنشر أبداً أرقام الإحصائيّات السكانية ، بما فيها تلك التي أجريت عام ١٩٧٥ ، فإنّ عدد سكان العربية السعودية يقدّر بـ ١٣ مليون نسمة ، بينهم ثلاثة ملايين من العمّال الأجانب . ومعظم السكان من المسلمين السنّة ، وهناك أقليّة وهابيّة تسكن نجد ، كما أن هناك أقليّة من المسلمين الشيعة يتراوح عددها بين ٨٠٠ ألف نسمة و ١,٢٥ مليون نسمة ، حسب التقديرات المتفاوتة .

تأسست المملكة العربيّة السعودية عام ١٩٣٢ ، حينما أعلن الملك عبد العزيز آل سعود توحيد المناطق الخاضعة لحكمة تحت نظام سياسي واحد . وقد توالى على حكم البلاد منذ وفاة عبد العزيز في التاسع من نوفمبر ١٩٥٣ ، أربعة من أبنائه هم : سعود ، فيصل ، خالد ، والملك الحالي فهد ، الذي تولّى العرش منذ عام ١٩٨٢ .

منذ تفجّر أزمة النفط في منتصف السبعينات ، أصبحت العربيّة السعودية مركز إهتمام عالمي . فموقعها المهيمن في أسواق النفط العالمية ، منحها نفوذاً إقتصادياً ومالياً ، كما تمارس السعودية زعامة دينيّة وسياسيّة في العالم العربي ، وبين أقطار إسلاميّة أخرى .

١ ــ ٢ النظام السياسي والقضائي

لا يوجد في المملكة العربية السعودية دستور ولا برلمان ولا هيئات منتخبة مهما كان شكلها ، وهي واحدة من الأقطار القليلة التي رفضت التوقيع على معاهدات وإتفاقيات حقوق الإنسان الكبرى ، أو المصادقة عليها ، بإستثناء ميثاقي القتل الجماعي والرقّ . كما أن الطابع المسيطر على الحياة السياسيّة والإجتماعية قاس متحجّر الى أبعد الحدود ، ولا يعرف التسامح ، وتضبطه قوانين وأحكام متشدّدة تحرّم جميع أشكال التعبير السياسي تقريباً .

وبموجب القوانين السارية ، فإنّه لا يحق لسكان البلاد المطالبة بالمشاركة في العمل السياسي ، أو مناقشة السياسات الحكوميّة ، كما لا يسمح لموظفي الدولة حتى بإبداء الرأي في القضايا السياسيّة ، أو الحديث للصحافة حول القضايا المتعلّقة بدائرة عملهم ، دون ترخيص مسبق من مرجعهم الإداري . كما يُعتبر تشكيل الأحزاب ، والإنتماء إليها ، وتبنّي الاراء السياسيّة المخالفة للتوجهات الرسميّة من موجبات العقاب ، باعتبارها مضرّة بأمن الدولة .

أمّا الملك ، والذي هو رئيس الوزراء أيضاً ، فهو الذي يرشح ويعيّن أعضاء مجلس الوزراء ــ أعلى سلطة في البلاد ــ حيث يقوم بدور الأداة المنفذة لإرادة السلطة الملكيّة ، سواء في المجال التشريعي أم التنفيذي . وتخضع جميع قرارات مجلس الوزراء لموافقة الملك ، الذي يعاونه مستشارون شخصيون يرشحهم هو ويوافق على تعيينهم . ويتمّ وضع التشريعات موضع التنفيذ ، إمّا بموجب مراسيم ملكيّة ، أو أوامر وزاريّة يصادق عليها الملك .

ولا تعترف المملكة بإجراءات المحاكمات ، ولا بحقوق الدفاع القانونية المتعارف عليها دوليّاً . ويرتكز النظام القضائي على أسس الشريعة الإسلامية ، ولا تطبّق المحاكم سوى القوانين الدينيّة . ووزارة العدل مسؤولة عن تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم ، ولا يجوز مساءلة هؤلاء أو عزلهم إلاّ من قبل مجلس القضاء الأعلى . وتجري المحاكمات عادة خلف أبواب مغلقة ، وبدون إستشارة قانونيّة للدفاع ، ولكن يُسمح للمحامين القيام بدور المترجمين لغير الناطقين بالعربيّة ، وتنظر وزارة العدل في الإستئنافات المرفوعة ضدّ الأحكام الصادرة . أمّا بالنسبة للقضايا الخطيرة ، فإنّ ديوان المظالم ومجلس القضاء الأعلى هما المخوّلان بالنظر فيها . كما أن القضايا المتضمّنة حكماً بالإعدام ، يجب عرضها على الملك .

٢ ــ كبت حريّة التعبير

تسيطر الحكومة على جميع القنوات الموجودة للتعبير عن الرأي ، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون والصحافة الأهليّة . كما تمارس رقابة مشدّدة على الكتب والصحف المستوردة من الخارج ، ولا يُسمح بعقد الندوات الثقافيّة والمحاضرات العامّة دون إجازة رسميّة من الحاكم المحلّي ، والمرجع الإداري الأعلى ، إذا كانت ستُقام بجهود مؤسسات حكوميّة أو شبه حكوميّة .

ولا يوجد في العربيّة السعودية دستور ، وإنّما بضع قوانين وأنظمة تحرّم توجيه أيّ نقد لأنشطة وسياسات الحكومة ومسؤوليها ، كما تحرّم أيّ مشاركة في النشاط السياسي الممنوع . ويؤكّد تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ١١ يناير ١٩٩٠ أن ما يزيد على ٧٠٠ سجين من سجناء الضمير قد تمّ توقيفهم في العربية السعودية ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٩ .

ويفرض قانون الأمن الوطني الصادر عام ١٩٦٥ قيوداً مشدّدة على حريّة التعبير ، كما ينصّ على إنزال عقوبات شديدة بحقّ أولئك الذين يعارضون السياسات الرسميّة . وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يُستخدم كأساس لأيّ من الأحكام الصادرة بحقّ المدانين بتهمة التعبير عن آرائهم خلال السنوات العشر الماضية ، فإنّ مجرّد وجود هذا القانون يثبّط عزائم كلّ من يرغب في التعبير عن وجهة نظر منشقّة .

ويحدّد القانون المذكور عدداً من الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، ومنها :

• إنتقاد الحكومة علناً في الكتب أو الصحف ، أو بأيّ صورة يمكن أن تكون عرضة لإطلاع الاخرين عليها ،

• التدخّل في الشؤون السياسيّة ، بما في ذلك الإنتماء للتنظيمات السياسيّة أو التحريض على الإحتجاجات العلنيّة ،

• الحثّ على الإضرابات أو المشاركة فيها ،

• الإتصال بالتنظيمات السياسيّة خارج البلاد ،

• تزويد الآخرين بالمعلومات التي قد تجعلهم معادين للسلطة ، بما في ذلك كتابة الشعارات على الجدران ، واستيراد الكتب والمطبوعات التي تحرّض على مواقف معادية للحكومة ،

• التشجيع على إنتشار الأفكار المعارضة للحكومة .

ونصّ قانون الأمن الوطني على أن من يثبت بحقّه إرتكاب الجرائم الموصوفة ، يعاقب بعقوبات تتراوح بين السجن والنفي داخل البلاد والإعدام ، ويُعاقب الذين يحملون أو يدعون الى أفكار تخالف مصلحة الدولة بالنفي الداخلي ، أمّا الذين ينتمون الى الأحزاب السياسيّة ، أو يتصلون بجماعات خارجيّة معادية ، فإنّهم يعاقبون بالسجن لمدّة تصل الى خمسة عشر عاماً . كما أن الذين يشاركون في أيّ محاولة لقلب نظام الحكم بالقوّة ، يحكم عليهم بالإعدام .

وبموجب الأعراف السائدة ، فإن الجرائم المتعلّقة بممارسة حقّ التعبير عن الرأي أو المعتقد ، موكولة الى الشرطة السريّة (المباحث) ، وقد جرى تثبيت هذا الأمر مجدّداً ، عندما أجاز نظام السجن والتوقيف الصادر عام ١٩٧٨ لوزير الداخلية ، إحالة المتهمين في جرائم تمسّ الأمن الوطني الى إدارة خاصة ، وبهذا فإن المتهمين في قضايا من هذا النوع لا يُعرضون على المحاكم العادية (المادة ــ ٤) .

٢ ــ ١ حظر التنظيمات السياسيّة

تحرم مراسيم حكومية تشكيل التجمّعات أو الأحزاب السياسيّة أو النقابات المهنيّة ، ويُعتبر الإنتماء الى حزب أو الدعوة إليه ، جريمة ضدّ أمن الدولة ، وكان الذين يعتقلون بتهمة الإنتماء الى الأحزاب السياسيّة ــ قبل إغتيال الملك فيصل ــ ، يُعاقبون بالسجن لفترة تصل الى خمسة عشر عاماً ، بموجب قانون الأمن الوطني الذي صدر عام ١٩٦٥ . لكن معظم مَن صدرت بحقّهم أحكام ــ وهم قلّة في العموم ــ تراوحت مدد سجنهم بين أربع وعشر سنوات ، لكن في الغالب لا يُعلن عن الأحكام الصادرة على السجناء السياسيين . ويتمّ إطلاق سراحهم بعد قضاء مدد متفاوتة ، حسب (عفو ملكي) يُعلن عنه في مناسبات دينيّة ، أو بمناسبة صعود ملك جديد الى العرش ، ولا يتضمّن العفو إعلان براءتهم من التهم الموجّهة إليهم .

في شهر أبريل من عام ١٩٩٠ ، تمّ إطلاق سراح ما يزيد على السبعة آلاف سجين في أعقاب صدور عفو ملكي . كان معظم هؤلاء من المجرمين العاديين .. ولكن ، وطبقاً لما ذكرته منظمة العفو الدوليّة ، ربما كان خمسة وتسعود منهم من السجناء السياسيين . وقد تمّ توقيف معظمهم دون تهمة أو محاكمة . وتضمّن ذلك العدد ٢٦ متهماً بالإنتماء الى « منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربيّة » ، وهي المنظمة السياسيّة التقليديّة للشيعة ، وقد اعتبرت منظمة العفو الدوليّة هؤلاء « سجناء ضمير » . كما تمّ سجن خمسة من هؤلاء بسبب ما زُعم عن إنتمائهم الى « حزب العمل الإشتراكي في الجزيرة العربية » ، وسُجن أربعة آخرون بسبب إنتمائهم المزعوم لـ « حزب الله الحجاز » .

وطبقاً لتقارير منظمة العفو أيضاً ، فقد تمّ إعتقال ما لا يقل عن خمسة وثمانين منتقداً للحكومة لم يلجأوا الى العنف ، وقد جرى إعتقالهم ما بين شهري فبراير ونوفمبر من عام ١٩٩٠ ، بقي منهم ٢٣ شخصاً قيد التوقيف حتى نهاية ١٩٩٠ . وكذلك إعتقلت السلطات ٢٧ شخصاً زُعموا أنهم من مؤيدي « منظمة الثورة الاسلامية » ، ما بين شهري أغسطس وأكتوبر من عام ١٩٩٠ ،

بقي ٢٢ منهم قيد التوقيف حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

وصدرت أحكام على أربعة متهمين بالإنتماء الى « حزب الله الحجاز » ، بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٧ و ١٥ عاماً في أواخر عام ١٩٨٩ أو أوائل عام ١٩٩٠ ، وذلك على أثر محاكمات استغرقت بضع دقائق فقط ، وتمت بصورة سريّة ، ومُنع محامو الدفاع من حضورها . كما أن أربعة مواطنين كويتيين ، كان قد حكم عليهم بالسجن مدداً تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ عاماً إثر محاكمات مماثلة ، يقوا رهن التوقيف حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

أما القانون رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٩ ، الذي أصدره وزير الداخليّة ، وصادقت هيئة كبار العلماء عليه ، فيعرّف أعمال العنف التي ترتكبها التنظيمات السياسيّة المحظورة بأنّها « فساد في الأرض » ، يُعاقب مرتكبها بالقتل (بقطع رأسه ، أو بإعدامه رمياً بالرصاص ، أو بالرجم ، حسب الجريمة المرتكبة) ، أو ببتر اليد اليمنى والقدم اليسرى . وقد أدين ستة عشر حاجاً شيعيّاً وتمّ إعدامهم بموجب هذا القانون بعد صدوره بوقت قصير .

كما تحرّم قوانين أخرى على منتسبي الجيش الإنضمام الى التنظيمات السياسية أو تأييدها . هذا التحريم قطعي مطلق ، ويتعرّض المخالفون الى العقوبات الموصوفة أعلاه .

وعلى الرغم من حظر التنظيمات السياسيّة والمضايقات والإعتقالات التي يتعرّض لها أعضاؤها باستمرار ، فإن عدداً كبيراً منها يواصل نشاطاته . وتوجد في المملكة خمسة أحزاب رئيسيّة هي : الإخوان (وهو إتجاه أكثر منه تنظيم) ، ويُمثّل الخطّ الديني السلفي المتشدد . ومنظمة الثورة الإسلامية ، وحزب الله في الحجاز ــ وهو تنظيم سياسي شيعي ــ ، والحزب الشيوعي في السعودية (غيّر إسمه مؤخراً الى : التجمّع الديمقراطي في السعودية) ، وحزب العمل الإشتراكي العربي في الجزيرة العربية ، وهو حركة قوميّة عربية تتبنّى بعض المفاهيم الماركسيّة . وهناك أيضاً العديد من التنظيمات السريّة لم يتمّ التعرّف عليها جيّداً .

٢ ــ ٢ حظر الإضرابات

العربيّة السعوديّة عضو في منظمة العمل الدوليّة منذ عام ١٩٧٦ . وقد أقرّ مؤتمر المنظمة مواثيق وتوصيات حدّدت المستويات الدنيا للعمل ، والتي تتضمّن حقوق إنسان أساسيّة ، كحريّة تشكيل النقابات ، وإلغاء العمل القسري ، واستئصال التمييز في التوظيف . وهذه جميعاً تشكّل قانون العمل الملزم لجميع الموقّعين عليه . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الإضرابات العماليّة محظورة في العربية السعودية ، ويعتبر مرسوم ملكي صدر في ٢١ يونيو ١٩٥٦ ، أن أيّ إتفاق على ترك العمل يقوم به ثلاثة أفراد على الأقل يعتبر جريمة . وبموجب هذا المرسوم (رقم ١٢ / ٢ / ٢٣ / ٢٦٣٩) يتمّ إيقاع عقوبة السجن لمدّة عام بحقّ من يشارك ، أو يتّفق ، أو يدعو للتظاهر أو الإضراب عن العمل ، حتى ولو لم ينجح في مساعيه . ومما جاء في نصّ المرسوم الملكي المشار إليه :

« يُحظر على جميع موظفي وعمّال الشركات صاحبة الإمتياز ، وكذلك على جميع المؤسسات الخاصّة التي تمارس أيّ نشاط في المرافق العامّة ، أو التي تتعهّد بتنفيذ مشاريع حكوميّة عامّة ، أن يغادروا أعمالهم أو يمتنعوا عن تنفيذها ، إذا كان مثل هذا الموقف ناتجاً عن إتفاق بين ثلاثة منهم أو أكثر ، وسيعاقب المخالف بالسجن لمدّة أسبوع واحد . وكلّ شخص ثبت بحقّة جريمة تحريض الموظفين أو العمال المشار إليهم ، سواء بالقول أو بالفعل ، على التوقّف عن أعمالهم ، تُفرض بحقّه عقوبة السجن لمدّة عام واحد ، حتى ولو لم تنجح عمليّة التحريض أو التوقّف المشار إليها » (المادة الأولى) .

« لا يحقّ لموظفي وعمّال الشركات والمؤسسات والمصالح المذكورة في المادة الأولى ، الإشتراك في أيّ تظاهرة أو إضراب القصد منه دعم أيّة مطالب .. ويُعاقب المخالفون بالسجن لمدّة لا تقلّ عن عام واحد ، وكل شخص يوجد مذنباً في تحريض الموظفين والعمال المشار إليهم ، سواء بالقول أو بالفعل ، على التظاهر أو الإضراب ، وحتى لو لم ينجح التحريض في تحقيق التظاهر أو الإضراب ، يُسجن لمدّة لا تقلّ عن عامين » (المادة الثانية) .

« كلّ شخص يُدان بإستخدام القوّة أو الإرهاب أو التهديد أو التخريب ، أو أيّة وسيلة أخرى من وسائل العنف غير القانوني ، سواء كان ذلك بهدف تسهيل إرتكاب إحدى الجرائم المذكورة في المادتين السابقتين ، أو بغرض منع الموظفين والعمّال المذكورين من الإستمرار في أداء أعمالهم ، أو بغرض إبتزاز الشركات والمصالح المشار إليها في المادتين السابقتين ، لاستخدام أو الإمتناع عن إستخدام أيّ موظف أو عامل ، أو لتسبيب إغلاق الشركات والمصالح ، يعاقب بالسجن لمدّة لا تقلّ عن عامين .. وكلّ شخص يوجد مذنباً ، سواء بالقول أو بالفعل ، بتهمة التحريض لآخرين على إرتكاب أيّ من الجرائم المشار إليها في المادّة الأولى ، يُعاقب بالسجن لمدّة لا تقلّ عن ثلاثة أعوام ، حتى ولو لم ينتج عن التحريض إرتكاب فعليّ للجريمة » (المادة الثالثة) .

٢ ــ ٣ منع المظاهرات

٢ ــ ٣ ــ ١ المظاهرات الدينيّة والسياسيّة

قام أهالي القطيف وعدد من المدن والقرى المحيطة بها في نوفمبر ١٩٧٩ بالتظاهر سلميّاً ، لإعلان الإحتجاج على ما يعتقدون أنّه قمع حكومي لحقوق الشيعة ، فأرسلت الحكومة الحرس الوطني الذي أطلق النار على المتظاهرين . وأفادت أنباء أن ثلاثين شخصاً قد قتلوا في تلك الحوادث ، كما جُرح نحو مائتين ، واعتقلت السلطات ما يقرب من ١٢٠٠ شخصاً .

وتُعتبر الإحتجاجات الفرديّة في العربية السعودية مخالفة للقانون أيضاً .. ففي يونيو ١٩٨٠ ، إستجاب بعض مواطني المنطقة الشرقيّة لدعوة وجّهها الزعيم الديني الراحل آية الله الخميني للمسلمين بالمناداة بشعار (الله أكبر) و (حرّروا فلسطين) ، فكان ردّ الحكومة السعوديّة على ذلك أن أمرت أجهزة الأمن بتسيير دوريات إستثنائيّة ، واعتقال كل من يقوم بهذا العمل . ويطلب أمر أصدرته قيادة الشرطة الى الجنود : مواجهة المخالفين بقمع حازم وصارم . وجاء في الأمر الذي عممته إمارة المنطقة الشرقيّة برقم ٥٣٣٥ / س يوم ٦ أغسطس ١٩٨٠ ، ما نصّه :

« علمنا هذه الليلة أن إذاعة إيران ، أذاعت ليلة البارحة نداءاً يحرّض أبناء الشيعة في المملكة والبحرين بالقيام بمظاهرات سلميّة يوم الخميس ، وكذلك يوم الجمعة بعد الخروج من صلاة الجمعة ، وأن يكون الهتاف : الله أكبر .. حرّروا فلسطين .. وطالبهم بالصعود الى أسطح المنازل والهتاف : الله أكبر . منعاً للتجاوب مع هذا النداء ، فإن عليكم اليقظة والإنتباه والحرص على قمع أيّ عمل عدائيّ يقوم قمعاً حازماً صارماً لا هوادة فيه . وعلى أمير القطيف وكافة قادة القطاعات الأمنيّة إعتماده » .

وفي شهر مارس ١٩٩١ قامت قوات مكافحة الشغب السعودية بتفريق مظاهرة في القطيف ، سار فيها حوالي أربعة آلاف مواطن شيعي ، إحتجاجاً على قمع القوات العراقيّة للإنتفاضة العفويّة التي قام بها الشيعة في جنوب العراق ، واحتجاجاً على الإعتقال القسري في بغداد لأعلى سلطة دينيّة شيعيّة ، وهو آية الله أبو القاسم الخوئي . وقد اعتقلت قوات الأمن السعودية أكثر من خمسين متظاهراً ، كما إقتحمت منازل من اشتبهت بأنهم قادة المظاهرة ومنظّموها ، وفتّشتها .

لم تكن أهداف المتظاهرين تتعارض مع سياسة الحكومة السعودية تجاه العراق ، كما أظهرت ذلك البيانات الرسميّة والصحافة المحليّة بوضوح . ومع ذلك ، إستدعى الأمير محمد ، إبن الملك وأمير المنطقة الشرقية .. استدعى عدداً من وجهاء المنطقة الشرقيّة وحذّرهم من مغبّة التشجيع على ممارسة أيّ نشاط سياسي ، وقال لهم إنّه يعتبر أن مثل هذا النشاط ، والتعبير عن الآراء السياسيّة ، هو من حقّ الحكومة حصراً . وأضاف قائلاً بأن وزارة الداخلية لن تتساهل تجاه أيّ نوع من المسيرات والمظاهرات ، سواء كانت مع الحكومة أو ضدها .

وفي شهر أبريل من عام ١٩٩١ ، سارت مظاهرة سلميّة في شوارع مدينة القصيم (شمال الرياض) إحتجاجاً على منع بعض علماء الدين من إلقاء الخطب ، بناءاً على أوامر الأمير عبد الإله بن عبد العزيز ، أمير منطقة القصيم . ومن بين الذين مُنعوا من الوعظ الشيخ سلمان بن فهد العودة ،

والشيخ عبد الله الحمد الجلالي ، وهما عالمان معروفان ، وُجّهت إليهما تهمة تجاوز الحدود المسموحة في الوعظ ، حين إنتقدا إنتشار القوات الأجنبيّة على الأراضي السعوديـة . وقد هاجمت قوات الأمن المتظاهرين ، وقامت بحملـة إعتقالات ، وقيل أن بعض المتظاهرين أصيبوا بجروح نتيجة الصدامات التي أعقبت ذلك .

٢ ــ ٣ ــ ٢ المظاهرات النسائيّة

في السادس من نوفمبر عام ١٩٩٠ ، قامت مجموعة مؤلّفة من ٤٧ سيّدة ، وكلهن من عائلات سعوديّة مرموقة ، بقيادة قافلة سيارات سارت فيها ١٥ سيارة في شـارع الملك عبد العزيز بـالرياض ، وكنّ يطالبن بإنهاء الحظر المفـروض على قيـادة النسـاء للسيارات ، وهو حقّ مباح في جميع الأقطار العربيـة الأخرى . وقد تدخّل رجـال الشـرطـة لمنـع المطـاوعة (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) من إعتقال النساء على الفور . وبعد توقيفهن والتحقيق معهن لمدّة إحدى عشـرة سـاعة ، أجبرهن رجال الشرطة علىتوقيع تعهدات بألاّ يكررن مثل هذا العمل ، وأن يتحملن العواقب الناتجة عن تكراره إذا فعلن . كمـا أجبر آباؤهن وأزواجهن على تـوقيـع تعهدات مماثلـة ، وحمّلوا مسؤولية أيّ تكرار لمثل هذا السلوك من قبل زوجاتهم وبناتهم ، تحت طائلة الإعتقال والعقاب .

في أعقاب هذه المظاهرة ، قامت وزارة الداخلية بإعطاء الحظر على قيادة النساء للسيارات الصبغة الرسميّة ، وعلّلت ذلك بأنّه مبنيّ على فتوى أصدرها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، وهو السلطة الدينيّة الرسمية العليا في البلاد ، وعلماء كبار آخرون .

أمّا النساء المتظاهرات ، ومنهنّ محاضرات جامعيات وصحفيات وموظفات في القطاع العام ، فقد تمّ فصلهن من وظائفهن (انظر الصفحة ٢٣) .

٣ ــ تنظيم الصحافة والرقابة عليها

٣ ــ ١ الصحافة

تصدر في السعودية ثلاث عشرة صحيفة يوميّة ، منها عشر صحف عربيّة هي : الجزيرة ، الرياض ، المسائيّة (وتصدر جميعها في العاصمة) ، وعكاظ ، والندوة ، والمدينة ، والبلاد (وتصدر في جدّة) ، واليوم (وتصدر في مدينة الدمام في المنطقة الشرقيّة) ، والصباحيّة والشرق الأوسط ، وتصدران في لندن وتطبعان في المدن السعودية الرئيسيّة الثلاث .

وهناك ثلاث صحف تصدر بالإنجليزيّة هي : الرياض ديلي ، وآراب نيوز ، وسعودي غازيت . كما تصدر سبع مجلات وصحف إسبوعية أهمّها : اليمامة ، والشـرق ، وإقرأ ، والدعوة . وتصدر أيضاً ما يزيد على مائة نشـرة دورية ورسالة ونشرة إخباريّة .

وتوجد حالياً تسع مؤسسات صحفيّة للنشر رئيسيّة في العربيّة السعودية ، ويملك معظم أسهمها القطاع الخاص ، وأفراد من العائلة المالكة .

في عام ١٩٦٣ ، وفي محـاولـة لتشديد الرقابة على الصحافة وللتحكّم في حريّة التعبير ، صدر مرسوم ملكي قضى بإلغاء جميع الترخيصات الممنوحة لأفراد لإصدار صحف تعالج القضايا السياسيّة . ومنذ ذلك الحين ، أصبح إصدار الصحف والمجلات مقصـوراً على المؤسسـات الصحفيّة . ويحظر قانـون الصحافة والمطبوعات الصادر عام ١٩٨٢ إصدار أيّ صحف أو مجلات جديدة من قبل أيّ شخص ، بإستثناء المؤسسات الصحفية القائمة ، إلاّ بتصريح صادر عن الملك (المادة ــ ٢٦) .

وعلى الرغم من أن المؤسسـات الصحفيّة هي شركات نشر خاصة ، فإن الحكومة تسيطر على نشاطاتها ، كما يعيّن الملك بإنتظام رؤسـاء التحرير أو يعزلهم ، وكذلك الأمر بالنسبة لأعضاء مجالس الإدارة .

ويتـوجّب على كل رئيس تحرير ، قبل توجيه الدعوة لأيّ صحفي أو كاتب لكتابة في صحيفة أو مجلّة ، أن يقدّم نسخة كاملة عن سيرة حياة الكاتب الى وزارة الداخليّـة . وتحتفظ الـوزارة بملف حول كلّ صحفي وكـاتب يعمل في العربيّة السعودية ، وكل ما يكتبونه مما تعتبره أجهزة الأمن ضاراً يجري ضمّه الى الملف وتوثيقه .

٣ ــ ٢ قانون الصحافة والمطبوعات

ينصّ قانون الصحافة والمطبوعات الصادر عام ١٩٨٢ على أن :

« حريّة التعبير عن الرأي بمختلف وسـائل النشر مكفولة ، ولا تخضع الصحف المحليّة للرقابـة ، إلاّ في الظروف الإستثنائيّة التي يقررها مجلس الوزراء » (المادة ــ ٢٤) .

كما أعفى القانون الصحف المحليّة من الرقابة المسبقة التي فرضها على الصحافة الأجنبيّة ، لكنّه تضمّن قيوداً مشدّدة تجعل من هذا البند غير ذي قيمة في مجال التطبيق . فقد نصّ على أن حريّة التعبير يجب ألاّ تتعدّى نطاق الأحكام الشرعيّة والنظاميّة ، ثم شرح عدداً من التطبيقات ، فنصّ في المادة السادسة على أنه : « يحظر طبع أيّ مطبوعات مخلّة بالنظام العام أو الآداب العامّة في المملكـة » . ونصّت المـادة السـابعة على حظر تداول ونشـر المطبوعات التي تحتوي الممنوعات الآتية :

أ : كلّ ما يخالف أصلاً أو شرعاً ، أو يمسّ بقداسة الإسلام وشريعته السمحاء ، أو يخدش الآداب العامّة .

ب : كلّ ما ينافي أمن الدولة ونظامها العام .

ج : كلّ مـا تقضي الأنظمـة والتعليمـات بسـريّته ، إلاّ بإذن خاص من صـاحب الصلاحيّة .

د : التقارير والأخبار التي لها مساس بسلامة القوات المسلحة .

هـ : الأنظمة أو الإتفاقيات أو المعاهدات أو البيانات الرسميّة للدولة قبل إعلانها رسمياً .

و : كلّ مـا يمسّ كرامـة رؤسـاء الدول ، أو رؤسـاء البعثـات الدبلـومـاسيـة المعتمدين في المملكة ، أو ما يسيء الى العلاقات مع تلك الدول .

ز : كلّ مـا ينسب الى المسـؤولين الحكـوميين أو الهيئـات المحليّة العامّة أو الخاصة أو الأفراد ، من أخبار مكذوبة من شأنها الإضرار بهم أو بجهاتهم أو المساس بكرامتهم .

ح : الدعوة الى المبادىء الهدّامة ، أو زعزعة الطمأنينة العامّة ، أو بثّ التفرقة بين المواطنين .

ط : كلّ ما من شأنه تحبيذ الإجرام ، أو الدعوة إليه ، أو الحضّ على الإعتداء على الغير بأيّ صورة من الصور .

ي : كلّ ما يتضمّن القدح والتشهير بالإفراد .

ويمنـع النظـام الصحـافة المحليّة من نشـر الإعلانـات الخـاصـة بـالدول والمؤسسات الحكوميّة الأجنبيّة ، إلاّ بموافقة مسبقة من وزارة الإعلام ، كما يمنع نشر تحقيقات صحفيّة مدفوعة الثمن للمؤسسات والأفراد دون الإشارة الى أنهـا مواد إعلانيّة . ويحظر النظام على المؤسسـات الإعلامية والعاملين فيهـا قبـول المسـاعدات والهبات والمنـافع المقدّمـة من جهات أجنبيّة داخل المملكة وخارجها ، بأيّ صورة من الصور ، مباشرة أو غير مباشرة .

وينبغي على الصحـافة الأجنبيّة الإلتـزام بقـانـون الصحـافة والمطبوعات للحصول على إجازة التوزيع داخل المملكة (المادة ــ ١٣) ، لكنه أوجب عليها إضافة الى ذلك ، الخضوع للرقابة للحصول على ترخيص رسمي قبل عرضها في الأسـواق ، واستثنى من هذا القيد الكتب والصحف الـواردة الى الجهـات الـرسميـة ، شـرط عدم عرضهـا لـلإطـلاع العـام قبل مـرورها على الـرقابـة (المادة ــ ١٨) .

وأخضع النظام لأحكامه جميع المؤسسات العاملة في الحقل الإعلامي ، بما في ذلك المطابع التجارية ، واستديوهات التصوير الفوتوغرافي ، والرسم ، والإعلان ، وتسجيل الأشـرطـة والأفلام ، والخطـاطين ، وشـركـات العـلاقات العامة ، والمكتبات ، وأكشاك بيع الصحف (المادة ــ ١) .

وينصّ النظام على أن المواطنين السعوديين فقط هم الذين يحق لهم إمتلاك المكتبـات والمطـابـع ومنـافذ المعلـومـات الأخـرى . ويتطلّب تشـغيل هذه

المؤسسات ، الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام (المادة ــ ٣) .

وبموجب قانون الصحافة والمطبوعات ، فإن :

« لوزارة الإعلام حق مصادرة أو إتلاف أي عدد من أيّة صحيفة صادرة في المملكة ، وبدون تعويض ، إذا تضمّن ما يمسّ الشعور الديني ، أو يعكّر الأمن ، أو يخالف الآداب العامة ، أو النظام العام . ويعاقب المسؤول طبقاً لأحكام هذا النظام » (المادة ــ ٣٣) .

كما يخوّل القانون الوزارة صلاحية :

« مصادرة أيّة مطبوعات محظورة أو غير مجازة ، وإتلافها بدون تعويض ، أو الاحتفاظ بها ، أو السماح بإعادة تصديرها » (المادة ــ ١٦) .

ويمكن لوزارة الإعلام أن تفرض عقوبة السجن والتغريم والعقوبات الأخرى على كل من يخالف هذه الأنظمة . وينص القانون على إنزال عقوبة السجن لمدّة أقصاها عام واحد أو التغريم بمبلغ ثلاثين ألف ريال (ثمانية آلاف دولار) أو كليهما . كما أن إنزال مثل هذه العقوبات لا يعفي المخالف من عقوبات أكبر تنصّ عليها مواد أو قوانين أخرى (المادة ــ ٣٨) .

ويوفّر النظام فرصة واسعة لوزارة الإعلام للتحكّم في الأوضاع المالية للصحافة والمؤسسات الخاضعة لنظام المطبوعات ، حيث تجيز (المادة ــ ٣١) لوزارة الإعلام تحديد أسعار النسخة الواحدة ، وقيمة الإشتراكات السنويّة للصحف والمجلات ، وتنظيم شؤون الإعلان وتحديد أسعاره .

٣ ــ ٣ مؤسسات الرقابة

من الناحية الرسميّة ، تشرف على الرقابة مديرية خاصة تابعة لوزارة الإعلام ، هي « المديرية العامة للمطبوعات » . ويدخل ضمن إختصاص هذه المديريّة : مراقبة جميع ما يرد الى المملكة من كتب ومجلات وأشرطة كاسيت وفيديو ، وكذلك الصحف والمجلات والنشرات المحليّة . كما أن المديريّة آنفة الذكر ، مسؤولة عن إصدار الرخص الخاصة بفتح محلات بيع الكتب والمطابع ، ومحلات الرسم والتصوير والوكالات الإعلاميّة ، ومحلات بيع الأشرطة المسموعة والمرئيّة ، والخطاطين .

لكن في حقيقة الأمر ، فإن جهات عديدة في الحكومة تمارس الرقابة كلاً حسب توجهاتها واهتماماتها .. فوزارة الداخلية تمارس الرقابة على المواد الإعلامية التي لها علاقة بالسياسة ، باعتبارها ذات علاقة بالأمن الوطني الذي أوكل إليها ، كما تعيّن موظفين من قبلها في وزارة الإعلام للعمل مع موظفي الأخيرة . وعزّز هذا التدخّل ، كون وزير الداخلية هو أيضاً رئيس المجلس الأعلى للإعلام ، والذي يتمتع بصلاحيات في الحقل الإعلامي تفوق صلاحيات وزير الإعلام نفسه . كما أن أمراء المناطق يمارسون قدراً من الرقابة بصورة مستقلّة على جهاز الرقابة التابع لوزارة الإعلام ، وربما يقومون بوضع تشريعات تتعلّق بما هو مسموح وما هو ممنوع من النشر ، ومن أمثلة ذلك ترأس الأمير سلمان بن عبد العزيز ــ أمير الرياض ــ لإجتماع عُقد في فبراير ١٩٩٠ لوضع أنظمة للتحكّم في نشر وبيع أشرطة الكاسيت المسجّل عليها محاضرات وندوات دينيّة . وفي شهر مارس من عام ١٩٩١ ، أمر الأمير عبد الإله بن عبد العزيز ، أمير القصيم ، بمنع سلمان العودة ، وهو محاضر وخطيب ، من مخاطبة الجمهور على أساس أنه يتدخّل في قضايا ليست من إختصاصه ، وأنه « تجاوز ما يسمح به واجب الوعظ والإرشاد » .

٣ ــ ٣ ــ ١ المجلس الأعلى للإعلام

المجلس الأعلى للإعلام ، الذي أسّس في يناير ١٩٧٧ ، يعتبر أعلى سلطة صحافية وإعلاميّة في البلاد . ورئيس المجلس هو الأمير نايف بن عبد العزيز ، وزير الداخلية ، ومن أعضائه النافذين وزيرا الخارجية والإعلام . أما دائرة الإعلام الخارجي ، والتي كانت في السابق تابعة لوزارة الخارجية ، فقد ألحقت بالمجلس الذي يضع سياسة الإعلام الداخلية والخارجية للمملكة . كما أن وزارة الإعلام التي يديرها الآن الفريق علي الشاعر ، وهو ضابط سابق ، هي التي تضع مقررات المجلس موضع التنفيذ .

في عام ١٩٨٠ ، وربما كردّة فعل لصراع داخلي مرتبط بانتفاضة الحرم التي وقعت في نوفمبر ١٩٧٩ ، أصدر المجلس الأعلام للإعلام نظاماً داخلياً (القرار ٧٨ تاريخ مارس ١٩٨٠) نصّ على أن صلاحياته تتضمّن :

« الإشراف على جميع ما يقدّم في الإذاعتين المسموعة والمرئيّة ، وما تحويه الكتب والمجلات والصحف والأفلام والتسجيلات والنشرات والإعلانات ، وكلّ ما له صله بالإعلام ووسائل الإتصال بالجمهور » (المادة ــ ٣) .

وقبل إنشاء المجلس الأعلى للإعلام بزمن غير قصير ، أصبح من المتعارف عليه أن يعيّن وزير الداخلية مندوباً في كلّ صحيفة ومجلّة لمراقبة المطبوعات قبل طبعها ، وأيضاً لمراقبة نشاط الصحفيين . مع أنه ، وطبقاً لقانون الصحافة والمطبوعات ، جرى إعفاء الصحافة المحليّة من المراقبة قبل الطبع .

٣ ــ ٣ ــ ٢ المديريّة العامّة للمطبوعات

وبخلاف الإدارات الحكومية الأخرى ، فإن لوزارة الإعلام جهازاً متفرّغاً مهمّته الرسميّة هي : الرقابة ، وتغطي صلاحيات المديرية كل مدينة وبلدة وقرية في العربية السعودية ، وكل نقطة حدود ومطار وميناء بحري ومركز جمارك ومكتب بريدي .

وقد حدّدت الوزارة مهمّات هذا الجهاز ، في كرّاس حمل إسم « المديريّة العامّة للمطبوعات » ، صدر سنة ١٩٨١ ، على الوجه التالي :

١ ــ مراقبة المطبوعات التي ترد الى المملكة من كتب ومجلات وصحف ونشرات وأشرطة وأفلام .. ومنع غير الصالح من الدخول ، أو الإكتفاء بنزع أو طمس الأجزاء المخالفة .

٢ ــ إستقبال ومراقبة مسوّدات الكتب التي يراد طباعتها داخلياً ، وإبداء الملاحظات بشأنها ، قبل إعطاء الإذن بطباعتها .

٣ ــ التعميم على فروع المديرية بالإجراءات التي تتخذ بشأن الكتب التي تمّت مراقبتها سواء من جانب المديرية أو الفروع ، وإعداد بيانات بالكتب المسموح بها مرتّبة أبجدياً وتوزيعها على الفروع ودور النشر والمكتبات تسهيلاً لعمليات المراقبة .

٤ ــ مراقبة المطبوعات التي ترد مع المسافرين الذين يصلون عن طريق المطارات أو الموانىء أو المداخل الأخرى .

٥ ــ إبلاغ الفروع ومتعهدي توزيع الصحف بالملاحظات المتخذة بشأن ما تنشره الصحف والمجلات الوافدة برقياً أو هاتفياً حسب الأحوال ، ليقوم الموزّعون بشطب وتمزيق الأجزاء المخالفة .

وبالنسبة للكتب ، فإن على المؤلف أو الناشر عرضها على الرقابة قبل إرسالها الى المطبعة (المادة ــ ١١) . وتمنع المطابع من طباعة أيّ كتاب لم يحصل على ترخيص من المديرية العامّة للمطبوعات . واعتبر المؤلف والناشر وصاحب المطبعة متضامنين في تحمّل المسؤوليّة الجزائيّة عن المخالفة . كما اعتبر صاحب المطبعة مسؤولاً بمفرده فيما لو طبع كتاباً أو مادة إعلاميّة لا يعرف إسم أو عنوان كاتبها أو ناشرها ، وكانت تحوي مواد ممنوعة . ويوجب النظام على أصحاب المطابع تهيئة سجل خاص مختوم بخاتم وزارة الإعلام ، تدوّن فيه التفصيلات المتعلّقة بكلّ مادة يقومون بطباعتها ، بما في ذلك عدد النسخ المطبوعة ، ويوضع هذا السجل تحت تصرّف مفتشي مديريّة المطبوعات ، الذين يقومون بجولات تفتيش مفاجئة .

٣ ــ ٣ ــ ٣ دائرة الرقابة على الصحف المحليّة

هناك دائرة خاصة بمراقبة الصحف المحليّة تدعى « إدارة رقابة الصحف المحليّة » وتتبع وزارة الإعلام التي تلخّص مهمّاتها في :

١ ــ مراقبة ما تنشره الصحافة المحليّة ، وفق الأنظمة التي سنّتها الوزارة .

٢ ــ إبلاغ الصحف والمجلات المحليّة بتوجيهات وزير الإعلام فيما يتعلّق بسياسة الدولة على الصعيد الداخلي والعربي والإسلامي والدولي ، لتتولّى الصحف والمجلات ترجمة آراء ومواقف الدولة .

٣ ــ تنفيذ توجيهات وزير الإعلام ووكيل وزارة الإعلام للشؤون الإعلاميّة فيما يتعلّق بالتحقيق مع المخالفين من الصحافيين للأنظمة ، ووضع العقاب المناسب .

٤ ــ متابعة الإحتياجات المالية للمؤسسات الصحافيّة وسد إحتياجاتها وتمويلها ، ومتابعة المشاكل المتعلّقة بتوزيع الصحف داخلياً وخارجياً ، وأيضاً متابعة أسعار الصحف والمجلات وتحديد مقدار الإشتراك السنوي فيها .

٥ ــ متابعة تطبيق أحكام نظام المؤسسات الصحافيّة فيما يتعلّق بشؤون العضوية والإدارة والتحرير ، ودراسة الطلبات التي ترد بشأن إصدار جرائد أو مجلات أو نشرات جديدة .

ويتمّ إطلاع الصحافة على المواقف الرسميّة للحكومة في الإجتماعات التي تعقد أحياناً بين وزير الإعلام ورؤساء تحرير الصحف . ويقوم الوزير خلال الإجتماع بشرح السياسة العامة والإتجاه الذي يجب على الصحفيين ان يكتبوا ضمن إطاره .. وفي أحيان أخرى ، فإن الوزارة تبعث بتعليماتها مكتوبة الى رئيس تحرير الصحيفة مباشرة ، مع ملاحظة أن هناك أسساً عامة للكتابة لا يجوز تجاوزها ، تحدد ما يمكن نشره وما لا يمكن . بل أن بعض آيات القرآن الكريم ممنوعة من النشر سواء في الإذاعة أو التلفاز أو الصحافة ، كالآية القائلة : ﴿ إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ، وجعلوا أعزّة أهلها أذلة ، وكذلك يفعلون ﴾ (٢٧ : ٣٤) . ويقول صحفيون سعوديون أن كلمات وتعبيرات مثل « المستضعفين » و « الثورة الإسلامية » و « الإمبريالية » ، محظور تداولها في الصحافة .

وتخضع « ألفاظ » المقالات الصحافية لرقابة دقيقة ، فقد يتعرّض الصحفي الى التحقيق إذا ما أورد كلمة أو لفظاً أو إصطلاحاً ممنوعاً .. كتب أحد الصحفيين « محمد علوان » يشكو الرقابة بمرارة في مقال حمل عنوان : « رقابة الألفاظ » في مجلة اليمامة الأسبوعيّة الصادرة في العاشر من يونيو ١٩٨٦ ، فقال : « أتقدم بإقتراح الى كلّ المسؤولين عن صحافتنا بإصدار لائحة بالكلمات أو العبارات المحظورة ، بعدها يمكن لبقيّة الكلمات المحظوظة أن تصل » ! .

كما تقوم الأجهزة الرسميّة أحياناً بالتدخّل لتطلب من الصحافة وأجهزة الإعلام ومدراء الجامعات ، منع النقاش حول موضوع معيّن . في سبتمبر ١٩٨٨ ، أصدر وزير الداخلية أمراً يحظر على الصحفيين السعوديين أو العاملين في حقل الإعلام في العربية السعودية من الإستمرار في الكتابة عن موضوع « الأصالة والحداثة في الأدب العربي » ، بعد أن كثر الجدل فيه ، وظهر أن الموضوع كان ستاراً للجدل بين الإتجاه التقليدي والإتجاه الليبرالي في المجتمع . وخشيت الحكومة أن يتحوّل الأمر الى جدل سياسي مفتوح ، فتدخّلت لوقفه (انظر صفحة ٣٨) .

وتمارس الرقابة الحكومية نشاطها على الصور أيضاً .. فالصور النسائيّة ممنوع نشرها في الصحافة السعودية المحليّة ، وقد استثنيت من هذا الأمر المجلات والصحف الصادرة عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق (الشرق الأوسط ، والصباحية اليوميان . والمجلة ، وسيدتي ، ومجلة الشرق الأوسط الأسبوعيّة) ، وذلك بموجب أمر ملكي خاص . وفي معرض تبرير هذا الإستثناء ، أكّد وزير الإعلام لرؤساء تحرير الصحف المحليّة عام ١٩٨٣ ، أن مطبوعات الشركة المذكورة ، والصادرة في لندن ، تقود النشاط الدعائي للجوانب الإيجابيّة في المملكة في الخارج ، كما أنها لا تُطبع داخل البلاد إلاّ كإصدار ثان .

لا تستطيع الصحافة المحليّة أن تنحرف عن خطّ السياسة الرسميّة بأيّ حال من الأحوال ، ولهذا لم تنشر الصحف السعودية أي شيء عن غزو العراق للكويت يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، إلاّ بعد ثلاثة أيام من وقوعه ، حين أصدرت الحكومة السعودية بيانها الرسمي الأول حول الموضوع (انظر صفحة ٤٨) .

وقد طالب العديد من الصحفيين في العربية السعودية بإدخال تغييرات على قانون الصحافة والمطبوعات ، وعلى الأنظمة والقوانين التي تحكم مؤسساتهم ، والتي يعتبرونها بالغة الشدة .

ففي مقال كتبه الأستاذ أياد أمين مدني ، رئيس تحرير جريدة عكاظ ، ونشره في جريدة الرياض بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٨٥ ، شكا فيه من الكبت الذي تتعرّض له الصحف المحليّة ، وعدم ثقة القارىء بها .. وأرجع السبب الى نظام المطبوعات ، حيث « أن الصحف المحلية يضمّها نظام المؤسسات الصحافية ، الذي صدر منذ نحو ربع قرن من الزمان » ، ثم طالب بأن تعامل المؤسسات الصحافية بنفس المعاملة التي قال إن الشركات التجارية التي تتقيّد بالأنظمة تلقاها ، دون تدخّل من الحكومة .

٤ ــ الإذاعة والتلفزيون

الإذاعة والتلفزيون في السعودية ملك للحكومة وتديرهما وزارة الإعلام ، باستثناء إمتياز منح الى شركة الزيت العربية ــ الأميركية (ارامكو) قبل إنشاء محطّة التلفزيون الحكوميّة . كما تدير أرامكو شبكة إذاعيّة في الظهران ، لخدمة موظفيها وعائلاتهم . وأغلب بثّ هذه الإذاعة هو بالإنجليزية ، ويخضع لأحكام وأنظمة وزارة الإعلام السعودية ، كما أن دائرة بثّها محصورة بالمنطقة الشرقية ، حيث تقوم منشآت الشركة وعملياتها .

والمدراء العامّون للإذاعة والتلفزيون ، أعضاء دائمون في المجلس الأعلى للإعلام منذ تأسيسه عام ١٩٧٧ .

عندما بدأت الإذاعة السعوديّة بثّها الأوّل من جدة في أكتوبر ١٩٤٩ ، أصدر الملك عبد العزيز مرسوماً ملكياً (رقم ٧ / ٣ / ١٦ /٣٩٩٦) بخصوص السياسة الإذاعيّة . ونصّ المرسوم على أنه ، الى جانب ترتيل القرآن الكريم ، وبثّ المواعظ الدينيّة الوهابيّة ، والمحاضرات التاريخية حول الإسلام والعرب ، ينبغي بثّ الأخبار الدوليّة بصورة حياديّة ، دون « شتم أحد أو التعريض بأحد أو المدح الذي لا محلّ له » . أما في الأخبار المحليّة فتلاحظ « عادتنا في السكوت على ما اعتدنا السكوت عليه ، ونشر ما اعتدنا نشره » .

كانت مدّة البثّ في البدء لا تتجاوز خمس وأربعين دقيقة يومياً . وفي عام ١٩٥٢ نُقلت الأستوديوهات الى مكّة المكرمة ، وكانت تذيع البرامج الدينيّة والأخبار . لم تكن الأغاني والموسيقى تُذاع خوفاً من الإحتجاجات الشعبيّة ، واستمر الأمر كذلك حتى عام ١٩٥٤ ، حين حُذف إسم مكّة من نداء المحطّة التي أعيد تسميتها بإسم « محطّة الإذاعة العربيّة السعوديّة » .

وفي عام ١٩٦٢ ، وتلبية للطلب المتزايد ، أنشئت محطّة ثانية في مكة ، أطلق عليها إسم « نداء الإسلام » خُصّصت كليّة للإستهلاك الإسلامي . كان حوالي ٩٥ ٪ من البرامج دينياً ، بينما خصّصت البرامج المتبقيّة للدعاء والموسيقى الدينيّة . وكان هدف الإذاعة المعلن : هو حماية الإسلام والمسلمين من الإلحاد والملحدين .

في أواخر عام ١٩٦٢ ، ونتيجة لثورة اليمن ، بدأت الإذاعة ببثّ التعليقات السياسيّة للردّ على إدّعاءات خصوم المملكة السعودية . ثم أدخلت التعليقات السياسيّة على برامج أخرى لردّ على الدعايات الصادرة عن الإذاعات المصريّة المعادية للسعودية .

في عام ١٩٦٤ ، أنشئت محطّة إذاعيّة أخرى في الرياض ، وفي عام ١٩٧٠ أنشئت محطّة إذاعة القرآن الكريم في مكّة ، وكانت تذيع لمدّة ستّ ساعات يومياً ثم مدّدت الى ١٤ ساعة .

وفي عام ١٩٧٩ تمّ توحيد الإرسال من جدّة والرياض ، وكانت البرامج الدينيّة هي المسيطرة ، بينما خصّص للأغاني والموسيقى ٢٥ ٪ من وقت الإذاعة ، وشغلت الأخبار والتعليقات نحو ١٥ ٪ من ذلك الوقت .

تذيع محطة مكّة بلغات عدّة خلال موسم الحج ، بما في ذلك اللغات الأندونيسيّة والأوردية والفارسية والسواحلية والتركية والصومالية . ويخصّص لكل لغة ثلاثين دقيقة من وقت الإذاعة . كما تذيع محطتا جدّة والرياض برامج بالإنجليزية والفرنسيّة ، لمدّة ست ساعات يومياً بالنسبة للأولى ، وأربع ساعات للثانية ، وتذاع هذه البرامج على الموجات القصيرة ، والغرض منها الإستهلاك الدولي .

وتصرّ السلطات السعودية على أن هدف هذه الإذاعات متعددة اللغات هو الردّ على « الغزو الفكري والأفكار الهدّامة ، والإهتمام بالأقليّات المسلمة في جميع أنحاء العالم » . وتحقيقاً لهذا الهدف ، تتألّف البرامج المذاعة بصورة رئيسيّة من دعايات للمملكة السعودية وسياساتها .

أما التلفزيون السعودي ، الذي بدأ إرساله عام ١٩٦٥ ، فهو ملك للدولة أيضاً . وتأثيره أعظم بكثير من تأثير الإذاعة . كما أدخل التلفزيون الملون عام

١٩٧٥ ، وبدأت قنال ثانية في البث عام ١٩٨٣ .

تتناقص باستمرار مصداقيّة عرض الإذاعة والتلفزيون السعوديين للأوضاع الداخلية في عين المواطن السعودي ، كما تتلاشى ثقة المواطنين بما يذيعانه . وقد تجلّى ذلك واضحاً بصورة خاصة أثناء ومنذ أزمة الخليج ، حين إضطرّ السعوديون الى الإنتظار ثلاثة أيام كاملة قبل أن تعلمهم محطاتهم الإذاعية أن العراق غزا الكويت .

وقد فرضت الحكومة السعودية أثناء أزمة الخليج تعتيماً كاملاً على الأخبار . ويُقال أن الملك تولّى شخصياً تسيير السياسة الإعلاميّة خلال تلك الفترة ، فكان ان تزايد تحوّل المواطنين للإستماع الى إذاعات الدول الأخرى طلباً للمعلومات .

هناك ما لا يقل عن عشر محطات تلفزيونية أجنبية تلتقط برامجها في السعودية ، من إيران ودول الخليج ، في المنطقة الشرقية ، ومن مصر والأردن وسوريّة والسودان في الحجاز . كما يستطيع المواطن السعودي التقاط برامج التلفزيون المذاعة بواسطة الأقمار الصناعية ، بما في ذلك برامج محطة C.N.N)سي . إن .إن) التي تذيع الأخبار بصورة متواصلة منذ أزمة الخليج والحرب التي تلتها وحتى الآن .

إن التشويش على شبكة إذاعات خارجية بهذا الحجم ، هو أمر خارج على القدرات التقنيّة للمراقبين السعوديين . وقد جرت محاولات من قبل السلطات السعودية للتشويش على الإذاعات العربية الصادرة من إيران ، خصوصاً أثناء الحرب الإيرانية ــ العراقية ، وأثناء حرب الخليج الأخيرة . وخلال عام ١٩٩٠ ، وضع راصدو هذه الإذاعات في المنطقة الشرقية تقريراً (رقم ٦ / م / ك) أرسلوه الى وزارة الإعلام ، وجاء فيه :

« إن التشويش ــ الصفير ــ على إذاعة إيران العربيّة في مدينة الخبر والمناطق المحيطة بها في المنطقة الشرقية قد فشل ، وأن صفير التشويش إختفى تماماً ، ويمكن سماع الإذاعات بوضوح وقوّة في تلك المنطقة » .

وأضاف التقرير بأن الوضع ذاته ينطبق على الدمام والظهران وعزبة الثقبة ومناطق أخرى في المنطقة الشرقية . وأخيراً أوصى التقرير بإتخاذ « إجراءات فوريّة لتصحيح الوضع » .

٥ ــ الرقابة على الصحافة الأجنبيّة

تفرض العربية السعودية رقابة مشدّدة على الصحافة الصادرة خارج المملكة . ولا تمنح أيّ صحيفة رخصة التوزيع الضرورية إلاّ بعد إجراء دراسة مستفيضة للأعداد الصادرة خلال الأشهر الثلاثة السابقة بالنسبة للصحف اليومية والأسبوعية ، والأعداد الإثني عشرة السابقة بالنسبة للمجلات الشهرية .

ويفرض حظر على بعض الصحف العربيّة منذ مدّة طويلة ، وما يزال قائماً بغض النظر عن محتوياتها . من هذه الصحف « الأهالي » و « المختار الإسلامي » المصريتان . و « السفير » و « الكفاح العربي » و « النداء » اللبنانيّة ، و « الطليعة » الكويتيّة ، و « الأزمنة العربية » التي كانت تصدر في الإمارات العربية المتحدة ، ثم انتقلت الى لندن .. وكذلك جميع الصحف الصادرة في اليمن الجنوبي قبل الإتحاد ، وجميع الصحف الليبيّة ، وصحيفة « المحرّر » الصادرة في باريس ، ومجلة « الطليعة العربية » ، و « الوطن العربي » ، و « النشرة » الصادرة في أثينا ، وصحيفتا « القدس » و « العرب » الصادرتان في لندن (مع أن هذه الأخيرة كان يسمح بدخولها قبل أزمة الخليج) .

كما فرضت رقابة مشدّدة على الصحف الأجنبيّة المسموح بدخولها إبّان أزمة الخليج . فقد حظرت وزارة الإعلام جميع الصحف والمجلات الصادرة في البلدان التي لم تؤيّد موقف دول الخليج من الأزمة ، بما في ذلك جميع الصحف الأردنيّة واليمنيّة والعراقية والجزائريّة والسودانيّة . كما صنّفت بعض الصحف والمجلات الصادرة في دول التحالف في قائمة الصحف « المعادية » ، على الرغم من أنه كان مسموحاً بإدخالها في الماضي . مثال على ذلك مجلّة « الجهاد » ، صوت المجاهدين الأفغان ، وحظر دخول صحف أخرى بسبب تغطيتها لأزمة الخليج ، كما حظر دخول مجلّة « التضامن » العربيّة الصادرة في لندن حظراً دائماً في أغسطس ١٩٩٠ ، وحظرت بشكل دائم أيضاً صحيفة « لانوفيل إنتميت » الفرنسية ، إعتباراً من العدد ٢٣٣٩ الصادر في شهر سبتمبر ١٩٩٠ .

وحظر دخول مجلّة « الإيكونوميست » البريطانية لمدّة خمسة أشهر بسبب تقرير نشرته في السابع والعشرين من يونيو ١٩٨٧ ، تحت عنوان « مجد العرب المفقود » . كما حظرت المجلّة مرّة أخرى إعتباراً من السابع من يوليو ١٩٩٠ وحتى العشرين من أكتوبر ١٩٩٠ ، إثر نشرها مقالاً حول موت الحجاج نتيجة إنهيار نفق (المعيصم) في مكّة . كما حظرت صحيفة « الإندبندنت » البريطانية عام ١٩٩٠ ، إثر نشرها لمقال إنتقادي عنيف كتبه روبرت فيسك ، مراسل الصحيفة لشؤون الشرق الأوسط ، حول وفيّات مكّة ، وبقي الحظر ساريا على الرغم من منح السلطات السعودية تأشيرات دخول لمراسليها أثناء حرب الخليج .

كما حظر دخول اعداد معيّنة من صحف أخرى ، أو جرى مصادرتها . فقد حظرت مجلّة « نيوزويك » الأميركية مرتين خلال عام ١٩٩٠ ، أولاً عددها الصادر في ٩ أبريل ، الذي حمل موضوع غلافه عنوان « فارس العراق الأسود ــ صدام حسين » . ثم عددها الصادر في ٢٧ أغسطس (الطبعة الدوليّة) ، ربما لاحتوائه مقالاً عن العائلة المالكة السعودية . وحظرت مجلة « التايم » الأميركية ثلاث مرات خلال عام ١٩٩٠ ، أولا عددها الصادر في ٢٤ سبتمبر ، لأن الملك فهد كان موضوع الغلاف ، وثانياً عددها الصادر في ١٥ أكتوبر ، بسبب مقال عن الشيعة السعوديين ، وثالثاً عددها الصادر في ٢٤ ديسمبر ، بسبب مقال الغلاف الذي حمل عنوان « ما هي الكويت ؟ » . وحظرت صحيفة « لوبوان » الفرنسية ثلاث مرات خلال عام ١٩٩٠ ، وخلال فترة قصيرة : في ٣٠ يوليو ، ومنتصف سبتمبر ــ العدد ٩٣٩ ــ ، وأوائل اكتوبر ــ العدد ٩٤٢ ــ .

كما حظرت أعداد معيّنة من الصحف التالية : « المساواة » الباكستانية (٣٠ سبتمبر ١٩٩٠) ، و « إمروز » الباكستانية (٢٩ سبتمبر ١٩٩٠) ، و « مشرق » (٣٠ سبتمبر ١٩٩٠) ، و « نواي وقت » (٣٠ سبتمبر و ١٦ مارس ١٩٩٠) . وحظرت صحيفة « الغارديان » البريطانية (١٥ فبراير ١٩٩١) ، و « الفايننشال تايمز » البريطانية (١٥ مارس ١٩٩١) ، و « ديلي ميل » البريطانية (١٨ مارس ١٩٩١) .

وألغت وزارة الإعلام تراخيص الدخول الممنوحة لعدد من الصحافيين الأجانب الذين دخلوا المملكة لتغطية حرب الخليج . ومن الذين جرى إبعادهم : جيرالدين بروكس ، مراسلة صحيفة « وول ستريت جورنال » الأميركية ، ربما لأن مقالاً نشرته عن أحوال الشيعة السعوديين أغضب أجهزة الرقابة .

وحظر دخول صحيفة « لوموند » الفرنسيّة في عدّة مناسبات . وحين تساءلت الصحيفة عن مبرّرات الحظر الذي فرض عليها ، إثر نشرها لمقال يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩ حول إعدام ١٦ كويتياً في السعودية ، تمّ حظرها بشكل دائم .

٦ ــ الإعتداء على الصحافيين والكتاب

٦ ــ ١ المضايقات

غالباً ما تستدعي وزارة الإعلام الكتاب للتحقيق معهم . ففي يونيو ١٩٨٠ ، وفي مقال نادر من الإنتقاد المباشر ، نشرت صحيفة « الرياض » الشكوى التالية :

« وزارة الإعلام إستدعت أمس الزميل سليمان العصيمي ، المشرف على صفحات الفن والمجتمع في تحقيق استمرّ نحو ساعة ، وأعدّ له منذ ثلاثة أسابيع .. والقضيّة ملاحظات نشرت عن الإذاعة والتلفزيون بهدف الإصلاح والنقد البنّاء .. ومع ذلك ، فإن الوزارة بحساسيتها المفرطة تجاه النقد ، اعتبرت هذه الملاحظات قضيّة كبرى يجب التحقيق فيها . ترى لو أن كل الوزارات والجهات الحكوميّة بلغت بها هذه الحساسيّة تجاه النقد الى هذا الحدّ .. كيف سيكون بمقدور الصحفيين التوفيق بين ساعات عملهم وساعات التحقيق ؟ .. وكيف تستطيع الصحف ممارسة مسؤولياتها وأداء رسالتها تجاه هذا الوطن ؟ » .

٦ ــ ٢ الطرد من الوظائف

في مارس ١٩٨١ ، أمر الملك خالد بفصل رئيس تحرير صحيفة الرياض السيد تركي السديري ، بعد أن وجّه إنتقادات حادة الى وزارة الإعلام ، التي كان يتولاّها يومذاك الدكتور محمد عبده يماني ، ووصفها بأنّها « وزارة النفي » ، كما شكّك في أهليّة الوزير للوفاء بالمسؤوليات التي تتطلّبها الوزارة ، لكن تمّ بعد ذلك بفترة قصيرة إعادة السديري الى عمله ، بعد طلب من وزير الإعلام نفسه ، وموافقة الملك على سحب قراره السابق .

وفي يناير ١٩٨٤ ، أُقيل من منصبه كرئيس لتحرير جريدة المدينة ، الأستاذ أحمد محمد محمود .. وربطت الإقالة بمقال كتبه عن مرض الرئيس حافظ الأسد يومئذ ، وكان شديدة اللهجة ضدّ الحكم في سوريا .. ويبدو أن المقال تجاوز الحدود المسموحة ، رغم ما هو معروف من خلاف بين السياستين السعودية والسوريّة .

محرر الصفحة الثقافيّة في صحيفة الجزيرة ، فصل من منصبه لأنه نشر قصيدة لوزير الصحّة يومئذ الدكتور غازي القصيبي ، كانت موجّهة الى الملك ، وحملت عنوان « رسالة المتنبي الى سيف الدولة » ، وذلك في ٥ مارس ١٩٨٤ ، حذّر فيها الملك من المنافقين والمرتشين والواشين .. وكانت النتيجة أن دفع القصيبي ثمن جرأته فأقيل من منصبه بعد نشر قصيدته في ١٨ أبريل ١٩٨٤ ، قبل أن يعيّن مجدداً كسفير للمملكة في البحرين في نوفمبر من نفس العام . ومع أن السفير هو من أشدّ مؤيدي السياسات الرسميّة السعودية ، فإنّه لم يتمكّن من الحصول على إذن من المديريّة العامّة للمطبوعات لنشر كتابه الأخير « حتى لا تكون فتنة » في العربية السعودية ، رغم أن كتبه السابقة نشرت هناك . ويناقش الكتاب مواقف الهيئات الدينيّة المختلفة في السعودية تجاه غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، وتجاه السلطات السعودية . وقد صدرت طبعة ثانية للكتاب في لندن عام ١٩٩١ . وعلى الرغم من القيود والمخاطر ، وجدت مئات من النسخ طريقها الى داخل السعودية .

وهناك العديد من النساء منعن من الكتابة بعد أن شاركن في المسيرة النسائيّة التي جرت يوم ٦ نوفمبر ١٩٩٠ ، كما تمّ فصل العاملات منهنّ في الجامعة ، ومن بين هؤلاء : فوزيّة البكر ، د . عائشة المانع ، د . عزيزة المانع ، د . نورة صالح با دخيل ، د . منيرة الناهض ، د . ألفت موذة ، د . سعاد المانع ، د . نهال الأحمد . ويقول تقرير لرويتر صدر يوم ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ ، إنه تمّ استدعاء الشرطة الى حرم جامعة الملك سعود في الرياض لإخماد الإقتتال الذي نشب بين الأصوليين الإسلاميين والأساتذة المؤيدين للنساء . وعلى الرغم من المناشدات العديدة التي رفعت الى الملك ، محلياً ودولياً ، طالبة منه إلغاء قرارات الطرد ، فإن هذه القرارات ماتزال سارية المفعول .

٦ ــ ٣ الاعتقالات

تعرّض خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الصحفيين للإعتقال ، وأخلي سبيل معظمهم ، وليس جميعهم ، فيما بعد .

وقد استقطبت صحيفة « اليوم » إهتمام الرقابة الخاص بسبب علاقاتها في أوائل الثمانينات بمنظمة سياسيّة محظورة ، هي حزب العمل الإشتراكي العربي .

* حميد الغريافي ، الصحافي في جريدة اليوم ، فُصل من عمله وأمر باعتقاله وطرده عام ١٩٨١ ، بعد نشره قصيدة شعريّة بعنوان « مزّقيه » ، قيل أنها تحضّ النساء على عدم الإلتزام بالحجاب . وقد صدرت الأوامر باعتقاله لكنه تمكّن من الهرب .

* محمد العلي ، رئيس تحرير « اليوم » ، اعتقل عام ١٩٨٢ مع عدد من صحفيي الجريدة ، الذين اتهموا بالإنتماء الى منظمة سياسيّة ممنوعة .. ووجّهت الى العليّ تهمة معارضة الدولة وتعريض أمنها للخطر . ونتيجة وساطة دولية ، وإثر صدور عفو عام في نهاية ١٩٨٢ ، أطلق سراحه ، لكنه طرد من منصبه كرئيس للتحرير ، ومُنع من الكتابة لعدة سنوات .

* صالح العزّاز ، مدير التحرير السابق لصحيفة « اليوم » ، إعتقل أيضاً عام ١٩٨٢ ، واتهم بالإنتماء الى منظمة محظورة ، ثم أطلق سراحه إثر عفو عام في ١٩٨٢ . وقد أعيد اعتقاله يوم ٦ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث ادعت السلطات أنه أبلغ المراسلين الأجانب عن الإحتجاج الذي كانت النساء يزمعن القيام به مطالبات بحقّ قيادة السيارات ، وأنه التقط صوراً لمظاهرة الإحتجاج .

حين إعتقل العزّاز كان رئيس تحرير مجلة « غرفة التجارة والصناعة » ، وقد أطلق سراحه يوم ٤ مارس ١٩٩١ .

* « المربد » ملحق « اليوم » الأدبي ، الذي استقطب العديد من الكتاب الشباب ، أغلق في مايو ١٩٨٢ ، وألقي القبض على محرّره علي الدميني ، ثمّ أطلق سراحه بعد عفو عام ١٩٨٢ .

* عبد الله علي الدبيسي ، المشرف على صفحة اليوم والناس بجريدة « اليوم » ، اعتقل عام ١٩٨٣ ، بعد نشر رسائل من القراء تلمح الى حصول عمليات رشوة في العقود التي حصل عليها مقاولون لإنجاز مشروعات لوزارة الشؤون البلدية والقرويّة ، وقد أطلق سراحه فيما بعد .

ومن الكتاب الذين تعرّضوا للإعتقال :

* فوزيّة البكر ، محاضرة مادة علم الإجتماع في جامعة الرياض ، وكاتبة في صحيفة « الجزيرة » . اعتقلت عام ١٩٨٢ إثر اتهامها بمعارضة الحكومة ، وبقيت محتجزة عدّة أشهر . (كما اعتقلت عام ١٩٩٠ لعلاقاتها بمظاهرة النساء المطالبات بحقّ قيادة السيارات . انظر ص ٢٣) .

* يوسف الزهير ، المحرر السياسي لصحيفة « اليوم » . اعتقل عام ١٩٨٣ ثم اطلق سراحه .

* الشاعرة فاطمة كامل أحمد يوسف (المعروفة بإسم ندى اليوسف) ، عُذبت حتى أصابها الشلل حين اعتقلت عام ١٩٨٥ ، بسبب تأييدها ــ حسبما قيل ــ لجماعة سياسيّة معارضة . وقد أطلق سراحها فيما بعد .

* عبد الله الصيخان ، وهو كاتب وشاعر معروف ، اعتقل وتعرّض للتحقيق وسوء المعاملة عدّة مرات عام ١٩٨٥ .

* عبد الرزاق الكوي ، كاتب وصحافي ، اعتقل عام ١٩٨٠ ثم أطلق سراحه .

* بدر الشبيب ، كاتب وشاعر . اعتقل عام ١٩٨٠ ثم أطلق سراحه فيما بعد .

* مهدي البحارنة ، وهو شاعر ، اعتقل أيضاً عام ١٩٨٠ ثم أطلق سراحه .

* عبد الرسول محمد حسين ، شاعر وفنان ، اعتقل مدّة عامين (١٩٨٥ ــ ١٩٨٧) .

* علي إبراهيم الدرورة ، وهو مؤرخ وشاعر ، كتب عدداً من المؤلفات . اعتقل ما بين عامي ١٩٨٥ ــ ١٩٨٧ لاتهامه بعدم الولاء للنظام ، ولاقتنائه كتباً ممنوعة .

* أحمد راشد المطوع ، وهو أستاذ جامعي وكاتب . اعتقل سنة ١٩٨٩ حتى أواخر ١٩٩٠ .

ونظراً لصرامة الرقابة السعودية ، يلجأ الكتاب السعوديون الى نشر مؤلفاتهم في الخارج ، حيث الرقابة أقلّ تشدداً . إلاّ أن هذا لا يحمي الكتاب الذين ينشرون إنتقادات مباشرة ضدّ النظام السعودي .

ويعدّ ناصر السعيد ، الذي كان زعيماً لمنظمة سياسيّة معادية للحكومة (إتحاد شعب الجزيرة العربية) أحد أبرز الكتاب الذين تعرّضوا للإضطهاد بسبب آرائهم . في عام ١٩٧٩ نشر ناصر كتاباً في بيروت (تاريخ آل سعود) ، وجّه فيه إنتقاداً بالغ الشدّة للحكومة وسياساتها . وفي شهر ديسمبر من ذلك

●●

تسيطر العائلة المالكة على جميع القنوات الموجودة للتعبير عن الرأي ، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون والصحافة الأهليّة ، وتمارس رقابة مشدّدة على الكتب والصحف المستوردة

●●

العام ، إختطف السعيد في بيروت بواسطة جماعة وثيقة الصلة بالسفاة السعودية هناك ، ثم نُقل الى الرياض ، حيث سجن دون توجيه تهم أو محاكمة . وعلى الرغم من الإحتجاجات الدوليّة على هذه القضيّة ، لم يُسمع عن أخباره شيء منذ ذلك الحين . وتقول مجموعة مستقلّة من المحامين العرب ، أن ناصر السعيد اختطف بناءاً على أوامر الملحق العسكري في السفارة السعودية في بيروت في ذلك الحين ، الفريق علي الشاعر ، وزير الإعلام الحالي . وطبقاً لما يقوله المحامون ، فإن ناصر السعيد ــ بعد إختطافه ــ أُرسل على عجل وتحت الحراسة الى طائرة صغيرة عليها شعار العربية السعودية . أما تقارير الأمن العام اللبناني ، فقد كشفت أن الطائرة وصلت الى بيروت ليلة الإختطاف . ويُقال أن الطيار والملاح ذكرا أنهما إستُدعيا الى بيروت لنقل دبلوماسيين سعوديين جرحى الى المملكة .

٦ ــ ٤ حظر تداول الكتب

تمنع الحكومة السعودية دخول الكتب القادمة من مختلف بلدان العالم ، بما في ذلك تلك المنشورة بصورة قانونيّة والموزّعة في أقطار مجلس التعاون الخليجي (الذي يضمّ في عضويته كلاً من العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان) .

فكتب الدكتور عبد الله فهد النفيسي ــ الذي نشر كتاباً عن التاريخ السياسي للشيعة في العراق ــ ، وهو أكاديمي ، وعضو سابق في البرلمان الكويتي .. ممنوعة في العربية السعودية . وكذلك كتب كويتيين آخرين هما : الدكتور محمد الرميحي ، والدكتور خلدون حسن النقيب ــ الذي نشر كاتباً عن المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ــ .

كما تمنع الحكومة السعودية باستمرار الأبحاث التي تصدرها مراكز الدراسات المعروفة في العالم العربي ، مثل كتاب « السياسة الخارجية السعودية » للدكتور غسان سلامة ، وكتاب « تطوّر بنى الأسرة العربيّة » الذي صدر عن معهد الإنماء العربي ، لمؤلفه زهير حطب . ومن كتب مركز دراسات الوحدة العربية ، منع كتاب « هدر الإمكانيّة » للدكتور نادر فرجاني ، وكتاب « النظام الإجتماعي العربي الجديد » للدكتور سعد الدين إبراهيم ، وكتاب « تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة » ، وهي مجموعة أبحاث عرضت في ندوة متخصصة . كما منع تداول التقرير الإستراتيجي العربي الذي يُصدره مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجيّة لعدّة سنوات . ومُنعت معظم الدراسات الصادرة عن مؤسسة الأبحاث الفلسطينية في تونس .

* الدكتور أسامة عبد الرحمن ، محاضر جامعي ، وكاتب سعودي ، نشر معظم كتبه في الخارج ، وجميعها محظورة في العربية السعودية . من مؤلفاته « المثقفون والبحث عن المسار » ، « والبيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية » ، ودواوين شعره الثلاثة : « هل من محيص » ، و « بحر لجّي » ، و « رحيق غير مختوم » .

* عبد الرحمن منيف ، الروائي السعودي الكبير ، قضى معظم حياته في المنفى . جميع رواياته وكتاباته الأكاديميّة ممنوعة في السعودية .

* لم يسمح أبداً بنشر أيّ من الكتب التي تزيد على الثلاثين في المملكة ، والتي كتبها الشيخ حسن موسى الصفار ، الزعيم الشيعي المعروف للمعارضة الإسلامية داخل العربيّة السعودية . وتعالج كتبه هذه قضايا ثقافية ودينية وفكريّة بالدرجة الأولى ، وقد حظر كتابه الأخير « التعددية والحريّة في الإسلام : دراسة في حريّة الإعتقاد وتعدد المذاهب » والصادر في عام ١٩٩٠ ، من التداول في السعودية .

* عبد الله القصيمي ، وهو كاتب معروف أيضاً ، يعيش في المنفى الإختياري منذ أعوام طويلة . جميع كتبه التي نشرها منذ عام ١٩٧١ ممنوعة في العربية السعودية .

٦ ــ ٥ العقوبات المفروضة على مقتني الكتب الممنوعة

إن إدخال كتب ممنوعة الى المملكة ، قد يكلّف الإنسان إعتقاله أو حتى حياته ذاتها .

في يوليو ١٩٨٩ ، قامت سلطات الأمن في مركز الحديثة على الحدود السعودية مع الأردن ، باعتقال السيدة زهراء الناصر ــ ٤٠ عاماً ــ من مدينة الأحجام ، بعد أن وُجد لديها كتاب يتضمّن أدعية دينيّة شيعيّة ، وتوفيت بعد أربعة أيام في المعتقل . ويبدو أنها تعرّضت لتعذيب شديد أدّى الى وفاتها . وقد تجاهلت السلطات السعودية الردّ على نداءات دولية للكشف عن ظروف وفاتها .

وفي يوليو ١٩٨١ ، قامت السلطات السعودية ، وبناء على ما قيل عن إخبارية تلقتها أجهزة الأمن من السلطات المختصة في مطار الدوحة بدولة قطر ، بإعتقال خمسة مواطنين جميعهم من مدينة العوامية في المنطقة الشرقية ، طبقاً لما قالته اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية . وقد جرى اعتقال هؤلاء في مطار الظهران ، بتهمة محاولة إدخال كتب سياسيّة وثقافيّة ، والأشخاص الخمسة هم :

* سعود علي الحماد ــ ١٨ عاماً ــ توفي في السجن بعد ٤٥ يوماً من إعتقاله .
* جعفر محمد جواد الربح ــ ١٦ عاماً ــ ، وقد استمرّ اعتقاله مدّة عامين .
* علي سلمان آل عمار ــ ١٦ عاماً ــ بقي في السجن مدّة عامين .
* عبد الكريم سعيد النمر ــ ١٧ عاماً ــ إعتقل مدّة عامين .
* عبد الله حسين آل سعيد ــ ١٧ عاماً ــ إعتقل مدّة عامين .

وفي مارس ١٩٨٥ ، إعتقل عصام جعفر في مركز جمارك الحديثة على الحدود السعودية ــ الأردنية ، لأنه وجد في حوزته كتب سياسية .

وفي ٢٨ ديسمبر من نفس العام ، أُلقي القبض على عباس مصطفى الياسين في مطار جدّة ، لإقتنائه كتباً سياسيّة أيضاً .

وفي ١١ اغسطس ١٩٨٨ ، إعتقل المواطن محمد جعفر الشيخ من منزله في الدمام ، بتهمة طباعة كتاب دعاء شيعي في إحدى مطابع الدمام .

وفي سبتمبر من نفس العام ، إعتقل غسان محمد حسين صالح ــ ١٧ عاماً ــ في مطار الرياض ، حينما اكتشف بحوزته عدد من الكتب القديمة المطبوعة في القاهرة ودمشق ، عن العفاريت والجن والسحر .

وكانت تعليمات أصدرها وزير المالية والإقتصاد الوطني ، محمد أبا الخيل ، في أكتوبر ١٩٨٩ ، قد حدّدت عقوبات بسيطة على من توجد بحوزته كتب في المنافذ الحدودية ، إذا كان عددها يقلّ عن الكميّة التي يمكن إعتبارها تهريباً لأغراض تجارية . وأشار خطاب وجهه الى إدارة الجمارك في المنطقة الشرقية الى ان تلك العقوبات تشمل مصادرة الكتب المضبوطة ، وتغريم الناقل خمسين ريالاً (ثلاثة عشر دولاراً) عن كل كتاب ، شرط أن لا تزيد الكميّة عن عشر نسخ من كل كتاب . وإذا زادت عن تلك الكميّة ، أضيفت إليها عقوبة مشدّدة ، وهي مصادرة السيارة التي تمّ التهريب بواسطتها .

إن جريمة التهريب هي من إختصاص السلطات الجمركية حصراً . والذين يهربون الكتب الممنوعة قد توجّه إليهم ، بالإضافة الى هذا ، تهمة مخالة أنظمة سلطات الدولة الأخرى ، وخصوصاً أنظمة وزارتي الداخلية والإعلام ، والمؤسسة الدينية . بناء على ذلك ، فإن العقوبة الإجمالية على تهريب الكتب تكون دائماً أعظم من حالات التهريب الأخرى . وقد تتضمّن أحكاماً بالسجن ، أو الجلد ، بالإضافة الى العقوبات التي تفرضها سلطات الجمارك .

وقد أوردت اللجنة الدوليّة للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية ، قضيّة علي أحمد الشهاب ، الذي اعتقل عام ١٩٨٩ إثر إتهامه بتهريب ١٧ نسخة من كتابين مختلفين . كان بحوزة الشهاب أقلّ من عشر نسخ من كلا الكتابين الممنوعين . وفي البدء إعتبرت القضيّة مسألة إدارية ، وغرم مبلغ خمسين ريالاً عن كلّ نسخة ، وتمّت مصادرة الكتب . إلاّ أن المؤسسة الدينيّة إستأنفت الحكم فيما بعد لأن الكتب المهرّبة تضمّنت كتباً دينية شيعيّة . وحوّلت القضيّة الى محكمة القضايا المستعجلة في القطيف ، فأصبحت ليس مسألة جنائيّة فحسب ، وإنّما قضيّة أخلاقيّة وسياسيّة . كما أن القاضي ، الذي لم يقرأ الكتب ، لأن سلطات الجمارك كانت قد أتلفتها تنفيذاً للتعليمات ، فقد قضى بأن هذه الكتب مخالفة للشريعة الإسلامية ، وأنها تسمم العقول ، وأن إدخالها يعني خروجاً على طاعة الملك ، وأنها تشكّل تهديداً للأمن . وقد حكم القاضي على الشهاب ، إضافة الى حكم السلطات الجمركية ، بالسجن مدّة ثمانية أشهر ، والجلد ١٨٠ جلدة علناً .

أسوأ رقابة في التاريخ

بقلم : رئيس تحرير صحيفة العرب اللندنية أحمد الهوني

منذ ثلاث سنوات تقريبا ، قام العاهل السعودي بزيارة لبريطانيا رسمياً ، وعندما تجاهلت السفارة دعوة الصحفيين العرب العاملين في لندن الإحتفالات التي أقيمت على شرفه ، حيث قام الجانب البريطاني بإدراج كبار الصحفيين البريطانيين في قائمة المدعوين .. تحدثنا للملك في هذه الزاوية بكلمة ألمحنا فيها الى ذلك التجاهل ، فأمر بإقامة حفل غذاء على شرف الصحفيين العرب ، دُعينا إليه ، وانضم الى أسرة الصحافة بعض الشخصيات السياسيّة والدينيّة المقيمة في انجلترا ، وقد حضر اللقاء الجنرال علي الشاعر ، وزير إعلامه .

بدأ خادم الحرمين الشريفين الحديث بطلاقته المعهودة ، وروحه المرحة عن الإنجازات التي تمّت بالمملكة والعلاقات العربية ، ثم تطرّق الى الوضع الفكري والصحفي ، مؤكداً على الحريات التي يرعاها ويعتقد أنها تسود بلاده .. وقال العاهل السعودي أن المملكة لا تمارس أيّ رقابة على الصحافة أو الفكر .

هنا صمت الجميع وكأنّ على رؤوسهم الطير ، لأننا جميعا مكتوون بنار حامية في هذا الشأن .

استأذنت الملك وخاطبته قائلاً : إن الرقابة في المملكة يا طويل العمر ، هي في الحقيقة أسوأ رقابة عرفها التاريخ ، وأشرت بإصبعي الى الوزير ، قاتل الكلمة ، الذي كان يفصله عن مقعدي الزميل النشاشيبي . واستطردت قائلاً : ها هو وزير إعلامكم ، إن كان كلامي غير صحيح فليكذبني أو يدحض قولي . وطأطأ الوزير رأسه ، وكأن الأمر لا يعنيه .. وكانت مفاجأة كشفت للعاهل السعودي ما يمارس في بلاده من أبشع أنواع الكبت ضدّ الصحافة والفكر .. وتجاوزاً للإحراج دعينا للغذاء .

ثم توالت شكوانا الى الملك عبر بعض الأصدقاء عما نواجهه من جرائم من قبل الإعلام السعودي في أسوأ عصر له .. عهد الجنرال .

هذا الأسبوع ، أصدرت منظمة « المادة ١٩ » التي تدافع عن حق الإنسان في الإعراب عن رأيه بكلّ حريّة ، وترعى حماية الحريات الصحفية والفكرية ، مستمدة مذهبها من المادة ١٩ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة . وكشفت المنظمة الدولية في تقرير متسع أبشع ممارسة ضد الحريات ترتكب داخل المملكة السعودية . وقد قامت وسائل الإعلام المسموعة والمرئيّة والصحفية بنشر ذلك التقرير التاريخي الذي أدان المملكة ووصفها بمملكة الصمت ، التي لا يجرؤ أحد فيها على التعبير عن رأيه ، إن خالف الرأي الرسمي . وعدد التقرير ما تمارسه أجهزة وزارة الإعلام والداخلية من حظر ورقابة وقمع وإرهاب ضد الصحفيين والصحف ، مع السيطرة الكاملة على كافة وسائل الإعلام والنشر بطريقة لا مثيل لها في هذا العصر .

لو نشر ذلك عن أي دولة متحضّرة ، ومن قبل مؤسسة دولية لأسرع وزير الداخلية ــ وهو رئيس لجنة الإعلام بالمملكة ــ إضافة لوزير الإعلام الجنرال المتسلّط القامع للحريات ، بتقديم إستقالتيهما فوراً .. وذلك أقل ما يجب . وفي دولة أعلن أهلها أن لا رقابة فيها ، ثم تدين المنظمة المسؤولة عن حرية الفكرة والصحافة المسؤولين عن القمع الفكري فيها ، يفترض إقالة الوزيرين فوراً ، يتبعهما كل أعضاء اللجنة العليا للإعلام ، وكبار المسؤولين بوزارة الإعلام . بل يفترض محاكمتهم كذلك .. هذا ما يحدث في أيّة دولة متحضرة تحرص على سمعتها وتاريخها . ولقد سجلت وثيقة الإدانة في كافة المحافل والمؤسسات الدولية ومراكز حقوق الإنسان ليُشار مستقبلاً الى أن عهد الملك فهد كان عهداً إستبدادياً ظالماً ، ضد الحريات ، هاضماً لحقوق الإنسان ، متجاوزاً الميثاق العالمي الموقع من كافة أعضاء الأمم المتحدة .

لو استمع خادم الحرمين الى كلمتي الصادقة وأجرى تحقيقاً ، لأقال وزير الداخلية الأبدي الذي يتفاخر بالجبروت والقمع ، في عصر يتفاخر فيه بالعدل وسيادة الحريات . ولاكتشف الملك أن الجنرال الشاعر يستحق المحاكمة بعد أن أساء للأمانة وخذل الملك وعمل عكس إرادته وشوّه تاريخه .. الفهد الذي يحرص على رعاية الحريات ــ حسبما قال لنا ــ يقع عهده في مأزق تاريخي ، حيث تعتبر تقارير منظمة المادة ١٩ صادقة وتثق بها كافة الدول . والإدانة لا يمحوها السكوت أو التجاهل ، بل تحتاج الى عمل سريع ، وإجراء حازم من الملك فهد بإقالة الوزيرين فوراً . ويكفي تصرفات شقيقه في قمع المواطنين لتمتد يده الى قمع الفكر والكلمة التي كرمها الله ، وفتح بها حديثه الى رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام ..﴿ إقرأ بإسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ﴾ .

إن الظلام والظلم لن يسودا في عصر تختفي فيه وسائل القمع ، وتنهار فيه صروح الطغاة والجبابرة والظالمين . إن العصر الحضاري الذي يسود الدنيا يفرض إحترام رأي الناس الذي منحته الدساتير والقوانين . وذلك أساس نجاح الدول التي تطورت وتحاول أن تعيد إستعمارنا ، لأننا لم نحقق بعد أبسط حقوق الإنسان . والإنسان هو صانع التقدم ، وبتغيّبه وقمع رأيه يستمر التخلف . وإن تجاهل العاهل الكريم كلمات الصدق ستثري الإدانات من كافة المنظمات الدولية . فمنذ إسبوعين نددت منظمة العفو الدولية « أمنستي إنترناشيونال » بقضيّة القرصنة التي قامت بها وزارة الداخلية ضد الشيخ محمد الفاسي . وقبلها استعرضت منظمة ميدل إيست ووتش الأميركية انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية ، وهاهي منظمة المادّة ١٩ تدين القمع الفكري والرقابة الإعلامية . فليتدارك الفهد نظامه من المسيئين إليه . وتلك بداية التصحيح .

الرأي العام هذا الشهر

التسامح وليس التعصب

ما يهب على الجزيرة والخليج هو رياح جديدة ، رياح مثقلة بتيارات العصر ، وهي تيارات تعصف باتجاه الوحدة ، وباتجاه قيام الكيانات الكبرى على الصعيد الإقتصادي ثم السياسي ، وباتجاه التسامح وليس التزمت والتعصب .

د . محمد الرميحي ، رئيس تحرير صوت الكويت تعليقاًعلى لقاء الوفد الإعلامي الكويتي بالملك فهد

الحرية والابداع

لو أتيحت للاعلام العربي فرصة التحرك والتصرف بحرية لأبدع ، ولكن مشكلة هذا الإعلام انه اليوم مجرد مصلحة حكومية تدار شؤونها كما تدار مصالح المياه والعقارات والسكك الحديدية .

آمل ان تتحرر وسائل الإعلام العربي من السيطرة الحكومية الخانقة حتى يتمكن هذا الإعلام وبما لديه من مواهب من القيام بدوره ، وأداء رسالته على أكمل وجه ، وأرجو أن يكون كلامي هذا خفيفا على قلوب الجميع .

من أهم الدروس المستفادة من أزمة الخليج انه لا يوجد شيء أسمه المستبدّ العادل فإما أن تكون مستبدا أو أن تكون عادلاً .. أثبتت التجربة أنه « الحاكم » بوصوله إلى مرحلة الإستبداد ، لم يكن من الصعب عليه ان ينشر استبداده الى خارج حدود بلاده وفي محيط جيرانه .

ان الضمان الوحيد للاستقرار يتمثل في الحرية وما تتطلبه الحرية من توازن في السلطة ، من تشريع وتنفيذ وثقافة وإعلام ، ولا حرية هناك عندما تتجمع السلطات كلها في يد فرد واحد ، اذ ان ذلك سوف يؤدي حتما الى وقوع المآسي .

د . غازي القصيبي في حديث لـ« صوت الكويت » ٢٢ اكتوبر ١٩٩١

جرّب أن تكون رئيس تحرير

ليس هناك أحد لا يكذب ، كل الناس على شيء من الكذب قليلاً أو كثيراً ، والكذب جائز على الزوجات ، وجائز للإصلاح بين المتخاصمين ، وجائز لرؤساء التحرير ! . نحن نعرف ذلك وأنتم تعرفونه أيضاً . انني اقدم إعترافاً أخيراً وهو أن بيننا نحن رؤساء التحرير ، الخائف والأقل خوفاً ! .. والقلق والأقل قلقاً ! .. والكذاب فعلاً والأقل كذباً !.. وهذه الأخيرة إسمحوا لنا فيها جزاكم الله خيراً . أما هامش التعبير الذي أعطي لنا ولم نأخذه ، فهذا والله صحيح .

د . فهد العرابي الحارثي ــ رئيس تحرير اليمامة

علم المرأة

منذ عام ١٣٩٦ هـ « ١٩٨٦ » تحاول زوجتي التسجيل في احدى الكليات الجامعية ، وطرقت باب العديد من الكليات فلم تحصل على الموافقة ، على الرغم من انها كانت طالبة سابقة بكلية بنات الرياض وسحبت ملفها بداعي السفر ، وأخيرا طرقنا باب كلية البنات بالمنطقة الشرقية ، فقابلنا شيخ فاضل هو المسؤول عن قبول الطالبات في الكلية ، فاجلسنا ليلقي علينا محاضرة في بيان فضل بقاء المرأة في بيتها ، وانه لا حاجة للعلم بأكثر من القراءة والكتابة .

محمد عبد الرحمن الفهد ، اليمامة عدد ١١٦٨

ممنوع من الكلام

سلاحي قلم عاثر بعيد عن التسلط والدكتاتورية ، يسير حينا باستحياء وتخوف ، ويقف حرونا حائرا اكثر الاحيان ، اعتمادا على القول الموجع « الصمت حكمة » و « اذا كان الكلام من فضة فالصمت من ذهب » و « جواب ما يكره السكوت » .. لكنني كنت ولا أزال اواجه نفسي بنفس السؤال « لماذا اذن خلق الله الانسان » ؟ .

فهد العريفي ، مدير عام مؤسسة اليمامة الصحفية

التغيير هاجسا وطنيا

من الخطأ الاعتقاد بان الاوضاع التي كنا عليها في المملكة قبل ازمة الخليج ، ستعود الى ما كانت عليه ، لا يمكن ان تعود الامور الى مجاريها مهما كانت الرغبة وتكاتفت الجهود ، ان عملية التغيير التي يتحدث عنها المسئول قبل المواطن ، والعامة قبل الخاصة ، والمتعلم قبل المثقف ، لهي جديرة بأن تكون هما وهاجسا جديرا بالمناقشة والحوار ، ولهذا اعتقد بان رفع مستوى الحوار الى درجة اعلى من مستوى الجلسات الخاصة ، جدير بأن ينظم عملية المداولات ويؤطرها في حدود معينة ، ويجعلها واضحة الاهداف وبيّنة الغايات ، ولربما تساعد مؤتمرات او ندوات متخصصة يدعى لها اهل الاختصاص والمسؤولية والاهتمام ، وتنظم بطريقة حوارية مثمرة ، هي احدى الحلول التي يمكن توظيفها لمعرفة ردود الفعل ومستوى التوقعات .

د . علي القرني - استاذ جامعي

قالوا وقلت

الملك فهد ــ في حديث لوفد الإعتذار الكويتي ــ : « عندما عرفت باحتلال الكويت ذهلت ، واتصلت بسفارتنا في الكويت للتأكد » .

قلت : صحيح .. نحن دفعنا ١٨ مليار ريال ثمنا لطائرات الأواكس ، وملياري لتطوير الاستخبارات ، لكن الأواكس كانت نايمة وقت الإجتياح ، والنائم مرفوع عنه القلم ، كما يقول المشايخ ، وجماعة الاستخبارات في يوم خميس وعطلة ، والمناوب منهم مشغول بمراقبة تلفونات الناس ، فهم معذورون ، فالملك معه حق المسكين ، كان لازم يصاب بالذهول وإلاّ كيف يكون ملكا ياجماعة ؟ .

الملك فهد ــ في نفس المناسبة ــ : الطاقة البشرية موجودة لدينا في السعودية ، ولدينا جيش قوي ومقتدر ، ولكن المعدات الكبيرة التي كانت لدى العراق كانت تحتاج إلى معدات تكافؤها ، فاتصلت بالرئيس بوش ووجدت عنده الاستعداد الكامل .

قلت : علمنا بالإتصال ، ونريد التأكد من وقته ، هل كان بعد وصول طلائع القوات الأمريكية إلى المملكة ، ام بعد تبليغكم بموعد وصولها ، وعلى ذكر الطاقة البشرية والجيش القوي والمقتدر ، هو وين بسلامته ، من سنين ما سمعنا عنه خبر ، عسى خير ؟ .

الملك فهد : لقد أثبت الرئيس بوش انه عندما يقول نعم فانه يعني ما يقول ، الأيام الصعبة هي التي تبين النحاس من الفضة . ان الجوار المروءة والشرف تبرز في لحظة معينة فإما ان يؤديها الإنسان او لا يؤديها .

قلت : ذهب والله ذهب ، ومع ذلك يقولون ان الكلام من فضة ، ما تشوف النحاس ؟ .

إعداد : عبد الأمير موسى

قراءة في كتاب :

أزمة الخليج .. محاولة للفهم

لمؤلفه الدكتور غازي القصيبي ـ سفير المملكة الحالي في البحرين

يطرح الدكتور غازي القصيبي ـ السفير السعودي في المنامة ـ في كتابه الجديد ، والذي صدر في الشهر الماضي « أزمة الخليج : محاولة للفهم » ، يطرح الكثير من أفكاره التي آمن بها ، ودافع عنها في مجالسه الخاصّة ، كما بقلمه في أحايين قليلة ، حيث لم تتح له الظروف المحليّة والإقليميّة الدخول في مواضيع على قدر كبير من الحساسيّة بمثل ما أتاحت أزمة الخليج ، والتي استثمرها الدكتور في طرح الكثير من المواضيع عبر ـ جريدة الشرق الأوسط ـ وإن حُسبت تلك المقالات التي كان يكتبها « في عين العاصفة » في عداد الحملة الإعلامية الرسميّة ، إلاّ أنّه استطاع في خضم ذلك الحدث أن يتحدث بقدر لا بأس به من الحريّة عن بعض أفكاره ، نظراً لخصوصية الظرف ، حيث كان من المهم لدى العائلة المالكة أن يكون الحديث ضمن الإطار الذي يخدم المعركة التي أصبحت المملكة جزءاً لا يتجزأ منها .

الكتاب الذي أصدره الدكتور القصيبي مؤخراً ، ونشرته دار الساقي في لندن ، يدخل في عداد إستثمار الأوضاع المستجدّة في المملكة بشكل خاص ، بعد إنتهاء الأزمة ، حيث لا يزال هناك مجال بقدر ولو قليل لإبداء الرأي ، وإن كان من الواضح أن الكاتب لم يكن يتحدث بكامل حريّته ، خاصّة وأنّه يعتبر ممثلاً للنظام إنطلاقاً من موقعه كسفير للمملكة .. وما يتبع ذلك من قيود على إبداء وجهات نظره الحقيقية . وقد حاول القصيبي قدر ما يتيح له المقام أن يكون موضوعياً في كتابه ، والموضوعيّة هنا نسبيّة ، فهو لا يستطيع أن يقف موقفاً خلاف الموقف الرسمي في قضايا السياسة الخارجية ، كما لا يستطيع ـ كما أيّ باحث أو كاتب ـ أن يتغاضى عن وجهات نظر الآخرين المعارضين ، ومع هذا استطاع ان يقدّم كتاباً متوازناً ، فيه قدر لا بأس به من الجرأة ، التي لم يعهدها المواطن من أيّ مسؤول في الدولة ، صغيراً كان أم كبيراً .

وكتاب القصيبي الذي نقدّمه لقراء « الجزيرة العربيّة » في هذا العدد لا يدخل ضمن الكتب والمقالات التي ظهرت في المملكة ودول الخليج عن الأزمة التي مرّت بها المنطقة ، حيث أنه أكثر قرباً من الحقيقة ، بالقياس لما هو معروض في سوق الكتب ، وبالقياس لكتابات القصيبي السابقة التي كان ينشرها في صحيفة الشرق الأوسط ، ولعلّ بإمكان القصيبي أو مؤيديه أن يبرّروا ذلك بأن الأوضاع يومئذ لم تكن تسمح بالحديث والنقد الذاتي ، خاصة وأن البلاد في حالة حرب . وميزة الكتاب الأخير لا تكمن في أن القصيبي خرج عن النهج الرسمي في قضايا السياسة الخارجية للبلاد ، لأنه لم يفعل ذلك ..

بل كان أكثر إلتصاقاً وتبريراً لذلك الموقف ، ولكنه ـ ولأول مرّة ـ جاء بأقوال الخصوم بشكل استعراضي مرة ، وبشكل سخرية مرّة أخرى ، وبشكل إنتقادي مرة ثالثة .. والمهم أنّه نقل أقوال الخصم ـ وأقوال الخصوم فيها من الصحّة القليل أو الكثير ـ .

لا ندري إن كان السفير الحالي ـ والوزير السابق ـ أخذ إجازة من العائلة المالكة لينشر كتابه في الخارج أم لا . ولكن ما ندركه هو أن القصيبي علّمنا على أنّه يتمتّع بشيء غير قليل من الجرأة ، وأن كتابه حوى اراء تتعارض مع اراء أمراء العائلة المالكة ، أو اراء أكثرهم على الأقل . ومن البديهي القول أن السفير القصيبي لم يكن يريد أن يكتب كتاباً ينتهي به الى الإبعاد من منصبه ، كما أبعد من قبل ، حينما كان وزيراً للصحّة ، بعد نشره قصيدة موجهة الى الملك تحوي الكثير من النقد والتي حملت عنوان : « رسالة المتنبي الأخيرة الى سيف الدولة » ، حيث اعتبر نفسه في مقام المتنبي ، والملك في مقام سيف الدولة .. ولا زال القصيبي مأخوذاً بالمتنبي وشجاعته ورأيه ، حتى أن كل فصل من فصول كتابه الأخير إبتدأ ببيت من أشعار المتنبي نفسه .

وسواء كان القصيبي قد إتخذ قرار نشر الكتاب من تلقاء نفسه أو برضا من أمراء العائلة المالكة المتنفذين ، فإن الجدير ذكره هو أن القصيبي يؤمن بتأصيل مبادىء الحريّة في التعبير عبر الممارسة لا عبر القانون فحسب ، وهذا ما أشار إليه في كتابه ، فهو ينطلق من قاعدة أن الحريّة ممارسة قبل أن تكون قانون ، وأن الحريّة تؤخذ ولا تعطى .. وهذا رأي يأخذ به معظم المثقفين في المملكة ، ولكن القليل منهم من يتجاوز الإيمان اللفظي الى الممارسة .

لا يحتوي الكتاب على مقدّمة ، وإنّما وضع المؤلف مدخلاً للفصول الثمانية التي احتواها الكتاب ، وكان المدخل اية تحمل دلالة ومعنى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين لله بالقسط ولا يجرمنّكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ﴾ .

الفصل الأول : القرار ـ يرى المؤلف أن من الصعب تحديد سبب واحد لقرار صدام حسين بغزو الكويت .. وأن هناك العديد من الأسباب يراها ذات أهميّة : الخارطة النفسية للرئيس العراقي التي هي مزيج من التعطّش للسلطة ، والنزعة الدائمة الى المغامرة ، ومركب الإضطهاد . وهناك سبب آخر هو الحرب العراقية الإيرانيّة وآثارها على العراق الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس ، والسبب الثالث تصوّر صدام الخاطىء للأوضاع العربية والدولية والتي رأى أنها تساعده لتنفيذ عمليّة الإجتياح . ثم هناك شعور صدام بأن هناك مؤامرة ضدّه ، ووجود إغراءات تدفعه لاحتلال الكويت لحلّ مشاكله الداخليّة ، ونقمته من أن الخليجيين لم يقدّموا له المال الكافي وهو يدافع عنهم . يشير الدكتور القصيبي الى أن صدام بعث بالدكتور سعدون حمادي الى السعودية بعد إيقاف الحرب العراقية الإيرانية ليطلب من المملكة قرضاً بمبلغ عشرة مليارات دولار ، ووعدت المملكة بالنظر في الموضوع دون أن تقدّم شيئاً ، في حين عرضت الكويت مبلغاً تافهاً رفضه صدام على الفور واعتبره إهانة له .. وبدا صدام يرسم سيناريو الغزو وذرائعه : هناك خلافات نفطيّة وحدودية ، وهناك إدّعاءات عراقية قديمة بان الكويت جزء من العراق ، الى آخر الإدعاءات المعروفة .

وبالنسبة للأموال التي يطلبها العراق من الدول الخليجيّة ، نظير حربه بالنيابة عنها ، يقول القصيبي أن دول الخليج لم تستثمر في الحرب ، وأنها تحمّلت ما تستطيع تحمّله ، ولم تكن في وارد الضغط على العراق ، بل أنها لم تستطع ان تعطي صدام كل ما يريد . ويشير القصيبي الى حقيقة لم يعترف بها أيّ مسؤول

سعودي من قبل ، وهي ان السعودية كانت على علم بنيّة صدام في مهاجمة إيران ، وأن صدام استشار الملك فهد في ذلك . وادّعى بأن الملك نصح صدام بقوله : « أرجو أن تتريّث يا أبو عدي ، فالحرب سلهة في بدايتها صعبة في نهايتها . أرجو أن تفكّر طويلاً قبل هذه الخطوة » .. وقد ردّ صدام ــ حسب ما قال القصيبي ، وكأنه ينقل من محضر المحادثات السريّة ! ــ : « يا أبو فيصل ! كنت أفضّل أن أموت قبل أن أسمع منك هذا الكلام . ما كان يخطر لي ببال أنّك جبان » . فأجاب الملك : « الجبان هو الذي يجبن عن قول الحقيقة . لقد قلت لك رأيي وأنت أعرف مني بظروفك وأوضاعك » . ويغضب القصيبي من أن البعض يكتب بأن السعوديين أغروا صداماً بالهجوم على إيران الأمر الذي قاد في النهاية الى احتلال الكويت ، وهو قول كرره الأيرانيون كثيراً .

ومن الواضح سواء استشيرت دول الخليج في قرار الحرب ضد ايران أم لا ، فإن العبرة بالمواقف ، حيث كانت المملكة أول من أيّد ودعم سياسياً وعسكرياً ومالياً .. بمعنى أن دول الخليج ظهرت بمظهر المتآمر في اللحظات الأولى للغزو العراقي لإيران حتى وأن أعلنت براءتها مما فعله صدام ، رغم أن هذا الإعتراف جاء بعد الغزو العراقي للكويت . ويكفي للدلالة على ذلك ، قول القصيبي نفسه من أن دول الخليج « سرعان ما وجدت نفسها في خندق واحد مع صدام حسين » ، وأن « حكومة المملكة ألقت بكل ثقلها وراء صدام حسين . لم يكن الملك فهد المموّل الرئيسي للعراق فحسب ، بل حثّ بقيّة دول مجلس التعاون الخليجي ألاّ تبخل على العراق بأي نوع من أنواع المساعدة . لم يبق أسلوب لدعم العراق لم تتخذه المملكة : الهبات المالية ، القروض البترولية ، نقل البترول العراقي الى البحر الأحمر في أنبوب يمر عبر اراضيها ، تمويل صفقات الأسلحة ، التعاون في مجال الإستخبارات ، تزويد العراق بالمعلومات التي تحصل عليها طائرات الأواكس ، وضع الموانىء والطرق السعودية في خدمة الجيش العراقي ، تمويل العراق بالأطعمة » .. أليس هذا موقف متورط في الحرب ، وهل يعدّ هذا موقف ناصح خائف من نتائجها وآثارها ، وهل هذا موقف لا يعبّر عن حقيقة التوجّه السياسي السعودي ، رغم ان هناك من يدّعي الآن بعدم مبدئيّة الحرب التي شنّها صدام .. ومع هذا كله كان الرئيس العراقي يرى ان دول الخليج ، وفي مقدمتها المملكة ، لم تقدم سوى القليل .

وفي ختام هذا الفصل ، يؤكد القصيبي أن صدام أخطأ في فهم الأميركيين ، وفي فهم الروس ، وفي فهم الملك فهد نفسه ، الذي دفعه صدام لتوقيع معاهدة « عدم اعتداء » كانت تستهدف تأمين الجانب السعودي بحيث لا تدع الأميركيين يأتون لمحاربته فيما لو تم احتلال الكويت من قبله .

الفصل الثاني : العاصفة ــ ويستعرض المؤلف فيه اللحظات الحساسة التي سبقت الغزو ، والخلجات النفسيّة التي راودت مشايخ الخليج ، الذين أصيبوا بالدهشة والفزع . ويقول المؤلف أن الملك فهد كان أكثر من أي أحد في العالم صدم بالغزو ، حيث كانت علاقاته مع الرئيس العراقي « أقرب الى الأخوّة منها الى الصداقة » منذ اللقاء الأول بين الطرفين في مؤتمر الأوبك المنعقد في الجزائر سنة ١٩٧٥ . ولا يشير المؤلف الى أن الصدمة وعمقها تبرر للملك مواقفه السابقة وما قادته من فظائع لاحقة أم لا ، ولكنه يعترف بأن إذاعات الخليج ــ في الحقيقة إذاعة المملكة فحسب ــ لم تذكر خبراً واحداً عن إجتياح الكويت . وببساطة كما يقول القصيبي أن السبب هو : أن أحداً لم يصدّق ما حدث . وأن الصدمة كانت من العنف بحيث

●●

صدام أبلغ الملك فهد بنيّة غزوه لإيران ، وطلب مساعدته ، وقدمت المملكة كل شيء من الخبز والأطعمة الى السلاح ومعلومات الأواكس ، مروراً بالنفط واستخدام الموانىء

●●

تركت حكومات الخليج في ذهول كالشلل . وللحق فإن البسيط هو وحده الذي سيصدّق أن هذا كان سبباً مقنعاً لصمت الإعلام الحكومي السعودي ! .

بعد هذا أفاقت دول الخليج من الصدمة ، وخاصة قيادة المملكة ، ويستعرض المؤلف المحاولات العربية لحلّ المشكلة حيث ظهر حلان عربيان ، أحدهما يضحّي بالأسرة الحاكمة في الكويت وإرضاء العراق والآخر الذي رفض الغزو جملة وتفصيلا ، الأمر الذي قاد في النهاية الى تدويل الأزمة بمباركة الملك فهد ، حيث اقتنع أو أقنع باستدعاء القوات الأميركية ، لأن المواجهة العسكرية السعودية مع العراق « إنتحار مؤكد » ، وكان الملك في المقابل « يدرك أبعاد وتأثير التواجد الأميركي على الرأي العام داخل المملكة » ، ومع هذا اتخذ قرار الإستدعاء .

ليس بوسع المؤلف إلاّ أن يدافع عن ذلك القرار ، وقد حاول تلطيفه وتبريره ، فهناك جوانب إنسانيّة حيث كان أبو الملك قد انطلق من الكويت لاحتلال الرياض وتأسيس ملكه ، وهناك جوانب سياسيّة واضحة ، وهناك أيضاً مسائل تتعلّق بالجانب العسكري ، حيث يتحدث السعوديون عموماً ، ومنهم القصيبي ، أن الدبابات العراقية كانت تقف على الحدود السعودية ، وأن تأكيدات صدام بعدم مهاجمة المملكة لا معنى لها ، لأن الغادر يكرر غدره . وهذا التبرير هو الذي تسوّقه العائلة المالكة . لكن لسوء حظ القصيبي أن يقرأ ان الملك فهد قال الشهر الماضي للوفد الاعلامي الكويتي بأن المملكة لم تكن في خطر ، وأن قرار دخول الحرب يستهدف إستعادة الكويت فحسب ، كما أن القصيبي قد لا يعلم أن الملك أمر بإرسال كشافة للتأكد من وجود الدبابات العراقية على الحدود ، ولكنهم لم يجدوا شيئاً . ليس هذا موضع مناقشة الان . ولكن المؤلف حرص على إظهار الملك بمظهر الحمل الوديع المسالم الذي لا يتخذ القرار بعفوية ، وإنّما بعد أن يشبعه ويقتله بحثاً ودراسة ، وأكثر المؤلف من لفظة الوداعة والمسالمة والتردّد التي يتصف بها الملك فهد ، خاصة فيما يتعلّق بقرارات مصيريّة كقرار الحرب ، وقرار استدعاء القوات الأجنبيّة ، رغم أن قسماً كبيراً من الرأي العام المحلّي كان ضد استدعاء القوات الأجنبيّة .

الأكثر من هذا ، حرص القصيبي على إظهار الملك بأنه كان دائم العداء للتواجد الأميركي في المملكة ، ونقصد التواجد العسكري ، وكرر قوله بأنه رفض إقامة قواعد في المملكة ، ولكنه واقعي وعملي في سياسته الخارجية ، التي يستخدم فيها « دبلوماسيّة دفتر الشيكات » .. ولا ينفي القصيبي هذه المقولة بل يعتبرها حسنة ، ويضيف إليها أنه يمتلك إضافة الى المال موهبة إقناع الآخرين ، وأن هدف سياسته الخارجية ليس أكثر « من أن يترك في سلام هو ومملكته » ! .

القليل من المحللين داخل المملكة أو خارجها يرون في سياسة الملك فهد ــ خاصة تجاه العراق والكويت ــ عبقرية واتزاناً وحنكة .. لقد كشفت أزمة الخليج نتاج تلك السياسة حين وقف معظم العرب والمسلمين مع صدام الطاغية وليس مع الملك فهد ، مع العراق وليس مع دول الخليج ، مما يعني أن هناك خللاً في تلك السياسة القديمة المنتهجة والتي لا يزال يسير على هديها أمراء العائلة المالكة . من الصحيح ان شخصيّة الملك فهد تختلف عن شخصيّة صدام حسين ، ولكن الثغرات في كلتا الشخصيتين كثيرة ، فلا يمكن أن يوصف قرار صدام بغزو الكويت قراراً مجنوناً لأن الغزو فشل ، ولا يمكن أن يوصف قرار الملك فهد باستدعاء القوات الأجنبيّة قراراً حصيفاً وإن أدّى الى تحرير الكويت . صفة التفرّد في القرار التي لدى صدام هي نفسها عند الملك فهد ، والديكتاتورية هي نفسها ، مع اختلاف في مداها ، وإذا كان الدكتور القصيبي قد جعل من صفتي الحذر والعناد اللتان قال أن الملك فهد يتصف بهما ، أنهما صفتان حسنتان ، فمن الواجب القول ان صدام يمتلك

نسبة غير قليلة من الحذر والكثير من العناد ، وإن طاش سهمه مرات ومرات ، كما طاشت سهام عديدة للملك فهد نفسه .

الفصل الثالث : التحالف والتحالف المضاد ــ ومضمون الفصل واضح من عنوانه ، وهو من أمتع ما كتبه القصيبي ، حيث يحلّل أسباب وقوف كلّ جهة عربيّة مع صدام ، ليس من باب نظرية التآمر وتقسيم الكويت والاستحواذ على السعودية ، ولكن من خلال فهم نفسي لأطراف الصراع وتحليل واقعي للمصلحة التي كانت محرّكاً ودافعاً لجميع الأطراف . لماذا وقف عرفات مع صدام ؟ ، ولماذا وقف الملك المتغرّب ــ الملك حسين ــ ضد حلفائه القدامى ، ولماذا شعر الملك فهد بخيبة أمل من موقف عرفات والملك حسين ، ولم وقف علي عبد الله صالح ضد السعودية .. ولقد أجاب القصيبي عن هذه الأسئلة كما لو أن كل طرف تحدّث عنها بنفسه .. وفي المقابل مال الى موقف دول الخليج وأفضالها على تلك الدول . ربما لم يقل القصيبي كل ما لديه من انتقادات هذه الدول لحكومات الخليج ، إلاّ أنه قال ما فيه الكفاية : حكومات الخليج لم تقدم الدعم الكافي ، والدعم كان ملازماً للإذلال ، مشاكل الحدود ، مسايرة التيار الشعبي ، الإنتقام التاريخي ، إهانة العرب ، التلاعب بالثروة رغم حاجة الاخرين إليها ، رفض إيواء مقاتلي المقاومة الفلسطينية بعد خروجهم من بيروت عام ١٩٨٢ وغير ذلك .

في معرض تحليله للموقف اليمني ، كان هناك شيء من تجاهل بعض الحقائق ، خاصة من شخص القصيبي الذي كانت رسالته للدكتوراة في العلوم السياسي تدور حول حرب اليمن . لقد اختزل القصيبي المشكلة في الخلاف الحدودي بين المملكة واليمن .. وأشار بإسهاب الى موضوع المساعدات السعودية المالية ، ولكنه لم يشر أبداً الى طرد اليمنيين من المملكة ، ونرجح أن موقفه كان معارضاً لذلك . أشار القصيبي أيضاً الى استبعاد اليمن من عضوية مجلس التعاون الخليجي وقال أن ذلك أعطى شعوراً بأن المجلس تجمّع للأغنياء ، وتحدث عن العوامل الداخلية التي تميل باليمن الى العراق دون السعودية ، رغم أن مساعدة الأخيرة كانت الأكبر ، وأوضح ان شعور المثقفين في اليمن تجاه السعودية هو سلبي رغم الدعم ، ذلك انهم يرون بان الحكومة السعودية لا تريد تنمية اليمن بل السيطرة عليها وإذلالها والتحكّم في مصيرها . ورغم أن المؤلف تحدّث عن مشكلة الحدود ، ولكنه بحثها من منظور تاريخي فحسب ، وقال ان اليمنيين يعتبرونها رمزاً للهيمنة السعودية ، ولم يتحدث عن الأستيلاء السعودي على الأراضي اليمنية عاماً بعد عام ، ولكنه اشار الى حرب الحدود القديمة حول جيزان ونجران التي أخذها السعوديون بقوة السلاح ، وتلتها معاهدة الطائف عام ١٩٣٤ . إضافة الى هذا هناك مسألة الوحدة اليمنيّة التي وقفت السعودية ضدّها منذ البداية ، وإن كانت قد خففت من موقفها بسبب تغيّر النظام الماركسي في اليمن الجنوبي ، حيث « لم يعد من المهم في نظر القادة السعوديين ، أن يتحد الشطران أو لا يتحدا » .. الشيء المهم ــ كما يقول القصيبي ــ أن العائلة المالكة السعودية لم تقم بأي إجراء لوضع العقبات أمام الوحدة ، وإذا كان هذا القول صحيحاً ، فإنها لم تكن تحبّذها على الإطلاق ، كما أنها لم تكن تستطيع إستخدام قوتها للعرقلة دون إثارة زوبعة ليس من المؤكد أنها ستخدم السعوديين في المستقبل ، وقد اشار المسؤولون اليمنيون انهم سارعوا بإقامة الوحدة خوفاً من التدخلات الأجنبية في إشارة واضحة الى السعودية .

لقد عدد الدكتور القصيبي أموراً كثيراً جعلت حساسية العلاقات السعودية اليمنية مضاعفة ، شيء مهم لم يذكره أبداً ، وهو التدخّل السعودي اليومي في شؤون اليمن الداخلية ، وإيجاد مراكز قوى قبليّة ودينيّة ــ مذهبيّة تناوىء الحكم المركزي ، وتكون سيفاً مصلتاً على رأس أيّ حاكم يمني يسعى للتخلّص من النفوذ السعودي . ويضاف الى هذا جانب الإهانة الرسميّة للمسؤوليين اليمنيين من قبل أمراء العائلة المالكة ، وقد انعكس هذا في الشعر اليمني ، مثل أشعار البردوني وغيره . كما انعكس سيل الإهانات على اليمنيين داخل المملكة .

الإعلام الخليجي أصابه الشلل بعد الغزو ثم شارك الإعلام العراقي انحداره الى مستوى مرعب من البذاءة ، وكان يفتعل الاحداث ويختلق الاكاذيب

بشكل عام ، لقد كان هذا الفصل من الكتاب رائعاً ، وإن كان به القليل من النواقص ، ويكفيه أنه كتب هذا الفصل بعقليّة كل طرف وبمشاعره ، رغم أن الكاتب معروف الميول والتوجّه . وركّز على المصالح التي حرّكت هذا الطرف او ذاك بهذا الإتجاه أو الإتجاه المضاد ، فقد اختار كل طرف موقفه المصلحي قبل كل شيء سواء مع صدام او مع آل صباح .. والحكومات إنّما تتخذ قراراتها في الغالب لمصلحة شعوبها ، وليس لإعتبارات المبادىء .. إلاّ في حالات نادرة ، لا نظن أن حرب الخليج كانت واحدة منها .

الفصل الرابع : مفرقعات الأثير ــ ويتحدث هذا الفصل عن الحرب الإعلاميّة بين صدام ودول الخليج ، وبين التحالف المؤيد لصدام والمعارض له .. وقد اعترف القصيبي ــ الذي كان أحد أدوات الإعلام المضاد لصدام ــ بأن الإعلام العراقي قد انتصر في كسب الرأي العام في البلدان العربية والإسلامية . ويبرر القصيبي ذلك بأن الإعلام الخليجي أخذ على حين غرّة كما حكومات الخليج ، وأن الإعلام الخليجي مسالم بطبعه ، وأن من الصعب على هذا الإعلام الإنقلاب كلياً ضد الزعيم الذي كان يصفق له ليل نهار طيلة السنوات التسع او العشر التي سبقت الإجتياح . والمؤلف لا يريد ان يتحدث عن إعلام المملكة الذي صمت طويلاً ، بانتظار قرار الملك فهد ، بل هو يتحدث بشكل عام خشية أن يكون التخصيص ذا معان خطيرة ! . لقد شلّ الإعلام الخليجي ولم يفق إلاّ بإفاقة الملك فهد من الصدمة ، وابتدأ مرحلة الهجوم العنيف والحادّ وغير المألوف : الشتائم بالشتائم ، والمهاترات بالمهاترات . ولم يقنع الإعلام الخليجي أحداً ، ولكن القصيبي يقول أن ذلك الإعلام نجح محلياً ، أي أنه حشد الناس ضد صدام ، والحقيقة أن الإعلام الخليجي ، وبالخصوص السعودي ، كان ضعيف التأثير على الجمهور بشكل واضح ، حتى أن أقرب الناس لم يكونوا يستمعوا اليه او يصدقوه . نعم كان المواطنون ضد صدام ، ولكن ليس بسبب تجييش الشعوب وإثارتها ، بل لأن هذه الشعوب أفاقت بمجرد دخول صدام الأراضي الكويتيّة ، وعرفت كم كانت مضللة طيلة السنوات الماضية ، بسبب هذا الإعلام الذي يقول القصيبي أنه نجح داخلياً . في المراحل الأخيرة من الأزمة أبدى الإعلام السعودية والخليجي بعض الفاعلية والإنتعاش ، ليس بسبب كفاءة هذا الإعلام وفاعليته ، ولكن لأن اعلام صدام قد تقلّص بسبب الصواريخ الأميركية ، ولأن الإعلام يتبع المنتصر فيشعر بأنه قوي على الأرض بدون صوت غير صوت الصواريخ وهدير الطائرات . لقد خسر الإعلام العراقي المعركة في الخليج والغرب ، ونجح في غير ذلك من الأماكن .

الشيء الجميل هنا ، هو أن القصيبي قال « لا بد هنا من اعتراف مخجل ، وهو أن كلاً من الإعلاميين الخليجي والعراقي قد انحدر الى مستوى مرعب من البذاءة . لم يتورّع أيّ جانب عن أي هجوم مهما كان نوعه . كما أن أياً من الجانبين لم يكن ليعفّ عن تحسين الحقائق او اختراعها كلية » . أما الإعلام العربي ، فقد تبع حكوماته ومواقفها « وتبيّن مرة أخرى أن الإعلام العربي يولد في حضن الدولة ، وينمو ويترعرع في رحابها ويموت ويدفن في ترابها » .

ومن تجربة ما حدث في المملكة بعيد

استدعاء القوات الأجنبيّة ، يتحدث الدكتور القصيبي عن إعلام غير تقليدي مضاد ، يتجاوز وسائل الإعلام المعتادة ، وقد اتخذ سبيل المنشورات وأرسالها بأجهزة الفاكس ، واستخدم أشرطة الكاسيت ، وسيّست خطب الجمعة في كل أنحاء العالم العربي . واعتبر القصيبي هذا الإعلام مضاداً ، رغم أنه لا يقصد من ذلك خطب الجمعة في الأردن ومصر والجزائر والسودان ، بل يقصد المملكة أيضاً ، يمكن إدراك ذلك من قوله : « أن الإعلام المضاد في الخليج قد اتفق مع الإعلام الرسمي في إثارة التعاطف مع الشعب الكويتي ، ولكنه خرج عليه في موضوع المعالجة ، فقد تبنّى الجهاد الإسلامي بديلاً عن القوات الأجنبيّة » .. ونعود الى السؤال : إذا كان هذا الإعلام ضد صدام وغزوه للكويت ، ولكنه ضد الإستعانة بالقوات الأجنبية .. فلماذا أصبح إعلاماً مضاداً ؟ ! .

أما الإعلام الغربي : فقد جارى الحكومات الغربية في الإستراتيجية ، واختلف معها في التفاصيل .

« خلال أزمة الخليج دخلت السي إن إن البيت الخليجي لأول مرة .. وقد أدّى الى مقارنة لا تسرّ صديقاً بين الإعلام الغربي والإعلام العربي والخليجي .. هذه القناة هي بشير أو نذير الأشياء القادمة . لم يعد بوسع العرب أن يرفضوا الدخول في عهد الأقمار الصناعية ، كما لم يعد بوسعهم محاربة الصواريخ بالخناجر ، والعلم بالسحر ، والأسلحة النووية بالتعاويذ . لقد أصبح العالم بأسره قرية الكترونية واحدة ، وهذه حقيقة لا تحتاج الى ترخيص من وزارة إعلام ، والخيار أمام العرب محدد : أن يتعاملوا مع هذه الحقيقة بشجاعة وحماسة أو بجبن وتردد . مع الموجة القصيرة أصبحت مهمة المسؤولين عن رقابة الفكر عسيرة رغم أجهزة التشويش ، ومع الأقمار الصناعية تؤشك المهمة أن تصبح مستحيلة رغم تطور وسائل التشويش . في المستقبل لا بدّ من إنقراض الرقيب كما انقرض الديناصور . ولإنقراض الرقيب أبعاد ودلالات أخطر من تلك التي واكبت إنقراض الديناصور ، أهمها أن أحداً لن يستطيع صدّ الغزو الثقافي عن طريق مصادرة المطبوعات ومضاعفة قوائم الممنوعات » .

الفصل الخامس : وجاء الورثة ــ وهذا الفصل مخصّص للحديث عن موقف الحركات الإسلامية « الأصوليّة » من أزمة الخليج ، حيث يعتبر القصيبي الأصوليين في المملكة وغيرها غرماء . أيّ معنى كان القصيبي يريد إيصاله الى القارىء حين سمّى هذا الفصل : جاء الورثة ؟ . نظن أن القصيبي أراد القول بأن الحركات الأصوليّة أرادت من خلال أزمة الخليج أن ترث الأنظمة التقليدية الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية ، وأن تحقّق أهدافها الخاصة باستثمار حدث الغزو ضدّ الأنظمة غير الجديرة بالبقاء . ومن الواضح أن اختيار هذا الأسم للفصل قصد منه التعريض بموقف الحركات الإسلامية التي وقفت جميعها ــ حتى تلك التي كانت ضدّ صدام ــ ضدّ إستقدام القوات الأجنبيّة الى الأراضي السعودية .

ابتدأ القصيبي حديثه في تعريف « الأصوليّة » كظاهرة وكمعنى ، وقال أن موقفها كان مفاجئاً من الغزو .. إذ كان يفترض أن تقف الحركات الاسلامية موقف المعارض لصدام حسين .. أولاً : لأنه خرق كل القيم الإسلامية بغزوه ، وثانياً : لأن صدام « علماني ملحد » لا يخفي إلحاده وعلمنته ، واستشهد المؤلف بنصوص مختارة من أحاديث صدام تدلّ على أنه معاد للدين ويريد إبعاده عن الحياة ــ وهي التهمة التي يوجهها السلفيون الى القصيبي نفسه في داخل المملكة ــ . وثالثاً : « أن الحركة الأصولية ارتبطت عبر السنين بروابط وثيقة مع الخليج ، ومع المملكة العربية السعودية بصفة خاصة .

●●

الإعلام العربي يولد في حضن الدولة ، ويترعرع في رحابها ، ويموت ويدفن في ترابها

●●

لا بدّ من انقراض الرقيب كما انقرض الديناصور ، وإن أحداً لن يستطيع صدّ الغزو الثقافي عن طريق مصادرة المطبوعات ومضاعفة قوائم الممنوعات

●●

كانت دول الخليج ، سواء عن طريق الهيئات أو الأفراد أو الحكومات ، مورداً مالياً رئيسياً من موارد الحركة الأصوليّة . كان علماء المملكة يتعاطفون مع الحركة الأصولية ، وقد اتخذ هذا التعاطف مختلف الصور . وكانت حكومة المملكة تشعر أن عليها من حيث المبدأ أن تناصر أيّة حركة تدعو الى تطبيق الشريعة الإسلامية » .. فلماذا وقفت الحركة الإسلامية إذن ضدّ الحكومة السعودية ودول الخليج في أزمة غزو الكويت ؟ .

إنتقى القصيبي في الإجابة على هذا السؤال الدكتور حسن الترابي كنموذج ، حيث تحدث عن دراسته في الغرب وارتباطه ثم انفصاله عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ، وراح ينقل مقتطفات في أحاديث شبيهة بالسخرية : كيف أن الترابي يرى في أزمة الخليج ظاهرة إيجابيّة ، لأن الكثير من القيادات الإسلامية دخلت ساحة العمل السياسي . وهنا يصل المؤلف الى المقطع الحسّاس ، وهو أن الحركة الأصوليّة اتخذت مواقفها بناء على تشخيصها هي للمصلحة العامّة ، أو مصلحتها الخاصة ــ والثانية هي الأهم من وجهة نظر القصيبي ــ ، ولكن هذا لا يعيب الحركات الإسلامية ، لأنّ الحكومات والدول والجماعات والأشخاص والهيئات ، إنّما إتخذت مواقفها بناء على المصلحة أيضاً ، سواء كانوا مع الخليجيين والأميركيين أم مع صدام ، أم اتخذوا موقف الحياد . ولم يكن الموقف نابعاً من حب صدام أو آل صباح وآل سعود . وبناء على تشخيص المصلحة إختلفت الحركات الإسلامية في الخليج عن غيرها في البلدان العربية والإسلامية الأخرى ، تماماً مثلما إختلفت الأنظمة العربية والأحزاب والجماعات العديدة الأخرى في كل أنحاء العالم بما في ذلك المملكة نفسها « فمنذ الأيام الأولى للأزمة ، وقفت القيادة الدينية ــ التقليدية الرسمية ــ بحزم وراء القيادة السياسية ، ولم تتردد في إجازة الإستعانة بالقوات الأجنبية إنطلاقاً من مبدأ الضرورة . إلاّ أن بعض الخطباء والدعاة لم يقتنعوا بهذا الموقف ولم يتمشوا معه . كان هؤلاء الخطباء والدعاة يرون أن من واجبهم الديني التصدّي لكافة الشؤون ، تستوي في ذلك تفاصيل الوضوء وتفاصيل السياسة الخارجية . ومن هذا المنطلق يصبح تقسيم العمل التقليدي بين القيادتين السياسية والدينية : (علمانية) من قبيل : إعط لقيصر ما لقيصر ، ولله ما لله . انتقد هؤلاء الخطباء والدعاة التواجد الأجنبي ، وكان النقد في البداية مغلّفاً ومبطّناً . مع مظاهرة النساء تحول النقد المبطّن هجوماً علنياً صريحاً على الدولة التي أصبحت في نظر الدعاة والخطباء مخترقة إختراقاً تاماً من قبل « العلمانيين » . تحوّلت الخطب الى تحليلات سياسيّة تحتوي نقداً سياسياً يختلف عن النقد التقليدي الذي لم يكن يتجاوز وسائل الإعلام ومباريات كرة القدم . أصبح عدد كبير من الخطباء يحملون شهادات عليا وطموحات أعلى ! ــ وعلامة التعجّب من القصيبي ، وهذه من عندنا ! ــ ويدرّسون في الجامعة وقد نظروا الى دورهم نظرة تختلف عن نظرة الخطيب التقليدي الذي كثيرا ما كان موظفاً صغيراً محدود الثقافة يضطرّ الى نقل خطبته من كتاب قديم » .

لقد تحدّث القصيبي عن تيار انشقّ عن المؤسسة الدينية الرسمية ، وتابع بأن الدولة السعودية منذ انشئت كان هناك تحالف بين القيادة السياسة ــ آل سعود ــ والقيادة الدينية ــ آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب ــ ، « وكان هناك اتفاق غير مكتوب بموجبه ترجع القيادة السياسية الى القيادة الدينية في كافة المسائل المتصلة بالعقيدة ، وما يتعلق بها مباشرة كالتعليم والقضاء والدعوة . وتمارس القيادة السياسية الإدارة الفعلية لشؤون الدولة الداخلية والخارجية بشرط ألا تخالف نصاً في الكتاب أو السنة . رغم أنه

كانت هناك خلافات بين الحين والحين ، ورغم أن القيادة الدينية كثيراً ما تمنّت لو كانت القيادة السياسية أكثر إلتزاماً ، ورغم أن القيادة السياسية كثيراً ما تمنّت لو كانت القيادة الدينية أقلّ تشددا . فقد كان كل من طرفي التحالف حريصاً على الإبقاء عليه » .. الى أن جاءت أزمة الخليج بالطبع .

إن القصيبي يعتمد على تقسيم السلطات الدينية والسياسية بين العلماء والعائلة المالكة على ما كتبه مؤرخ واحد ــ معاد للوهابية ــ وهو مؤلف كتاب : لمع الشهاب ، الذي كُتب في بداية القرن التاسع عشر .. فهذا الكتاب هو الوحيد الذي تحدّث عن اتفاق او تقاسم مزعوم للسلطتين السياسية والدينية ، ولكن المؤرخين السعوديين المتأخرين نفخوا في هذه الحكاية ، التي صادف أنها الوحيدة التي تعجبهم من الكتاب كلّه . وقد كانت سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تؤكد خلاف ذلك ، حيث كان في الحقيقة مسيّر الدولة السعودية الأولى وبانيها ، وكان يدير « كلّ شيء » فيها . وحتى لو كان هناك اتفاق ، فإن العائلة المالكة خرقته منذ زمن غير قصير .. فهي أولاً : إستأثرت بالحكم ، وسيّرته في خطى غير مرضي عنها ، ولا تتواءم مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها ، وهي ثانياً : أبعدت ال الشيخ عن موقع القرار الديني .. كان ذلك في عهد الملك فيصل ، الذي أراد تفكيك المؤسسة الدينية وإضعافها ، بعد أن كثر نقد ال الشيخ للقوانين الوضعيّة التي أقرتها الدولة وسارت عليها . والعائلة المالكة ثالثا : جانبت الصواب في مسلكها الخاص ، ولم تتورع عن فعل أيّ شيء قبيح ، حتى شاع فسادها في كل مكان .

وأظن ان النتيجة التي توصل اليها القصيبي ، وهي أن موقف الحركة الأصولية في المملكة ودول الخليج ، ورغم إختلافها مع الحركات الأخرى في العالم العربي ، حيث أن الأولى هاجمت صدام ، في حين مدحته الثانية .. إلاّ أنها التقت رغم الإختلاف في المقدمات في النتائج : حيث لا يجوز الإستعانة بالقوات الأجنبية . وهذا يعني بالنسبة للقصيبي : أن الحركة السلفية في المملكة كانت مع إبقاء الكويت رهن الإحتلال . وأظن أن هذا القول فيه تجنّ على الحقيقة .

في ختام هذا الفصل يقول القصيبي أنه لم يبق أحد لم يحاول تجيير الأزمة لصالحه : الأغنياء والفقراء والخاصة والعامة ، بل أن « عدداً من المحسوبين على الأنظمة الخليجية ، سواء من رجال الأعمال أو من المثقفين ، أملوا أن تؤدي الأزمة الى إضعاف الأنظمة الخليجية على نحو يضطرها الى إعطاء قسط أكبر من السلطة لرجال الأعمال وللمثقفين » ، الأكثر من هذا ضمّت قائمة المستفيدين من الأزمة عدداً من السيدات اللاتي قمن بمظاهرة النساء في الرياض . حيث « رأى عدد من المواطنات السعوديات أن الأزمة هي المناخ المثالي لتحقيق حلم قديم من أحلامهن وهو قيادة السيارة . كان الحديث في كل مكان عن نظام عالمي جديد يحترم حقوق الإنسان ــ ومنها بدون شك الحق في قيادة سيارة ! ــ . في المملكة ، كانت هناك الآف المجندات الأميركيات يقدن السيارات والطائرات ، وقد كان وجود المئات من الصحفيين الأجانب بمثابة ضمانة أن الحكومة ستوافق على المطلب . حقيقة الأمر أن الحكومة في موضوع قيادة المرأة للسيارة كانت تنقاد للرأي العام ولا تقوده . الرأي العام في المملكة ، وبأغلبية واضحة ، لا يؤيد قيادة المرأة للسيارة . لم يصدق أحد من المارة عينيه وهو يرى النساء يقدن السيارات في الشوارع ، ولم يعرف أحد كيف يتصرف . أصيبت الحكومة نفسها بالبلبلة ورأى الملك أن يترك الموضوع للعلماء لإصدار فتوى بشأنه . لقد أدت المظاهرة الى هياج شديد في الأوساط المحافظة ، وتجمهر الالاف حول مبنى الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والإرشاد . صدرت فتوى من الشيخ عبد العزيز بن باز بمنع قيادة المرأة للسيارة ،

●●

كان عدد من المحسوبين على الأنظمة الخليجية قد أملوا ان تؤدي الأزمة الى إضعاف حكومات الخليج على نحو يضطرها الى إعطاء قسط أكبر من السلطة للمثقفين

●●

وأعلنت وزارة الداخلية أنها ستطبق الفتوى بكل حزم ، وهدأت الأمور . إلاّ أن الخطباء والدعاة المسيسين رأوا في المظاهرة : مؤامرة علمانية . كان من المستحيل في نظرهم أن تجرأ النساء على عمل جنوني يتحدّى قيم المجتمع وتقاليده بدون ضوء أخضر من الحكومة . وكانت المظاهرة النسوية بمثابة وقود أشعل نار الغضب على التواجد الأجنبي الذي بدأ الآن يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالعلمانيين في الداخل .. لم يصدق أحد من الخطباء والدعاة وقتها ، ولعلّ أحداً منهم لن يصدّق الآن ، أن الحكومة دُهشت من المظاهرة كما دُهش عدد من الأقارب الذي طُلب منهم الحضور الى القسم ــ الشرطة ــ لكتابة التعهد » .

ويرى القصيبي أن الحركة الأصولية خسرت المعركة بإنتصار الحلفاء ولكنها أصبحت جزءاً لا يتجزّأ من الواقع السياسي العربي ، وأن هذه الخسارة ليست سوى تجربة فيما تستقبله من معارك .

الفصل السادس : الإعرابي البشع .. والعربي القبيح ــ كيف ينظر العرب الى شعوب الخليج وحكوماته ، وكيف ينظر شعوب الخليج الى العرب الاخرين ؟ لقد بحث القصيبي هذا الموضوع بتفاصيله وعلاقته بالأزمة ضمن مسمّى : علاقة البادية بالحاضرة العربية ، وكيف تحولت البادية المنسيّة الى أهم مواقع الحاضرة العربية وأكثرها تأثيرا ، بل أصبحت الحواضر العربية محكومة بقرار البادية القديمة . لقد رأت شعوب الخليج أن سكان العواصم العربية قد وقفوا ضدّهم .. اكتشفوا ان المال لا يشتري الأصدقاء بل يخلق الأعداء .. واكتشف أهل الحاضرة أن شعوب الخليج ليست ممثلة في صورة : الإعرابي البشع الذي انهالت عليه الثروة .. وقد نجح المؤلف في تصوير صورة كل طرف عن الآخر ، بإبراز حسناته وسيئاته . ودعا في النهاية الى أن يجتمع أو يقترب الإعرابي البشع مع العربي القبيح ليكتشف كل منهما الآخر ، وأن يصحح مفاهيمه . « فعلى أهل الخليج أن يتحرروا من أية أوهام عظمة ناجمة عن الشعور بالقوة . القوة الحالية التي يتمتعون بها نابعة من مورد واحد سريع النضوب ، وهي بالتالي : سريعة الذهاب .. الأمن في الخليج أمن مؤقت لانه يرتبط بثراء مؤقت ، وقد آن الأوان للتفكير في أمن دائم . والأمن الدائم يتطلّب من الخليجيين أن يكفّوا عن التفكير بعقلية « نادي الأغنياء » وينفتحوا على الحواضر العربية ، لا بقدر أكبر من المال ، بل بقدر أكبر من المحبّة والمودّة .. وكما أن المساعدة لا يجب أن تكون أتاوة مفروضة على من يقدّمها ، فإنها لا يجب أن تكون مجرد صدقة على من يستلمها . هناك فرق شاسع بين تعامل الشقيق مع الشقيق ، وتعامل الثري المحسن مع الفقير المعوز ، وإذا كانت عقليّة الشقيق هي التي سادت في بعض الأحيان ، فقد كانت منّة الثري المحسن هي التي كانت تظهر في أحوال أخرى » .

الفصل السابع : مؤامرة أميركية .. أم نظام دولي جديد ؟ ــ لا يميل الدكتور القصيبي في تحليله لواقعة الخليج الى نظرية التامر .. ولكنه لا ينفيها . لقد مرّ ردح من الزمن كانت النظرية الشائعة فيه هي : المؤامرة البريطانية . ثم تحوّلت الى : المؤامرة الشيوعية « حيث أصبح كل من يطالب بحق ، أو يعترض على سياسة من سياسات السلطة ، يصنّف على الفور : من الشيوعيين . ولو كان من عتاة الرأسماليين ، أو كان إنساناً متديناً لم يسمع بكارل ماركس » . ويحلل القصيبي التحولات التي مرّت في العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط الإمبراطورية الروسية ، حيث انتهى نظام ثنائية القوة أو بدا قاب قوسين من الإنهيار ، ولكن صدام ــ كما العرب جميعاً ــ لم يدركوا التغيّر . والموجود حالياً هو : النظام الدولي الجديد ، لا هو بالهيمنة الأميركية التامة التي

يتصورها البعض ، ولا هو بفجر العدالة المشرق الذي ينتظره البعض . هذا النظام هو وفاق بين مجموعة من الدول الكبرى لا أكثر من ذلك ولا أقل . بعد هذا يشرح القصيبي ظاهرة العداء العربي لأميركا ، وخلفياتها وتأثيراتها المستقبلية .

الفصل الثامن : المستقبل : الحوار أو الإنفجار ــ ويستعرض فيه التغيرات المنظورة في العالم العربي ، فصدام انقلب وقبل بالتعددية ومفاوضة الاكراد . في الأردن انقلب الملك حسين على الإتجاه الذي كان يساير غزو الكويت إنقلاباً تاماً ، حيث أعفى الحكومة التي كانت تسيّر البلاد خلال الأزمة ، واختار وجهاً جديداً غير مثقل بأيّة تركة ، وأعلن عن ميثاق وطني جديد يسمح بالتعددية الفعلية . في الأوساط الفلسطينية بدأت إنتقادات علنية تدين موقف القيادة التي انحازت الى العراق انحيازاً كاملاً . في تونس « انتهى شهر العسل بين الحكومة والحركة الأصولية نهاية دامية شملت الإعتقالات والمطاردات ، واتهام الحركة الإصولية بتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم » . في الجزائر ألقت السلطة القبض على قادة الحركة الإسلامية بحجة أنها تسعى للإستيلاء على السلطة . في اليمن كانت هناك إضرابات متتابعة . وفي السودان حصل تصادم بين السلطة والطلبة في جامعة الخرطوم . في موريتانيا أعلنت الحكومة دستوراً جديداً يفتح الطريق أمام مرحلة جديدة من التعددية .

« في المملكة ، أثناء الأزمة ، صاغ عدد من المثقفين ورجال الأعمال رسالة الى الملك فهد تطالب بإنشاء مجلس للشورى وبتوسيع دائرة الحريات العامة . قبل تقديم الرسالة استبق الملك الأحداث وأعلن في نوفمبر سنة ١٩٩٠ ، عن عزمه على إعلان النظام الأساسي للحكم ، ونظام مجلس الشورى ، بعد إنتهاء الأزمة . في أكثر من حديث عام أكّد الملك أن الوقت قد حان لمراجعة شاملة تشمل « كل شيء » ، كل المؤسسات وكل القوانين » .

ولأن القصيبي لا يميل الى التيار السلفي ، فإنه أخذ صفّ الحكومة وكأنه يحرّضها رغم أن مطالب السلفيين في أغلبها تتفق مع وجهات نظره ، مع إختلاف الدوافع ، حيث تابع حديثه : « من هنا كانت دهشة الملك بالغة حين قدمت إليه في مايو سنة ١٩٩١ عريضة جديدة موقّعة من قرابة ٤٠٠ شخص يعمل معظمهم في حقول القضاء والدعوة والجامعات الإسلامية . كتبت العريضة بلهجة في غاية الشدّة وشملت إثني عشر مطلباً . وراء كل هذه المطالب كان هناك مطلب رئيسي غير مكتوب ، وهو وضع مختلف نشاطات الدولة في الداخل والخارج تحت وصاية « لجان شرعيّة معتمدة » . إذا كان الليبراليون قد عبروا عن مطالبهم بصراحة ، فلم يكن هناك ما يحول دون المحافظين والتعبير عن ارائهم . كان المثير أن العريضة جاءت مصحوبة بمباركة عالمين كبيرين في قلب القيادة الدينية هما الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد العثيمين . السؤال الذي قفز فوراً الى كل الأذهان هو : هل تغيّرت العلاقة بين القيادتين الدينية والسياسية ؟ ويليه سؤال آخر : هل ستقوم كل من هاتين القيادتين بممارسة شرعيتها بمعزل عن القيادة الأخرى ؟ » .

يقول القصيبي أن العلاقة بين القيادتين لم تتغير على الإطلاق ، وقد استشفّ هذا من بيان هيئة مجلس كبار العلماء الذي انتقد طريقة نشر العريضة .. والحقيقة ان العلاقة توترت وتغيرت ، وان العائلة المالكة ــ على الأقل ــ تبحث عن شرعيّة بديلة للدين ، وتعدّ العدّة لتقليم أظافر المؤسسة الدينية التي منحتها الشرعية طيلة العقود التسعة الماضية . و « عندما يصدر النظام الأساسي للحكم ، تكون المملكة قد خطت خطوة هامة تقنّن دستورياً ، التغييرات الواسعة التي شهدها المجتمع السعودي ... ليس من منطق الأمور أن تحدث

من المستحيل على حكومة لم تأت بالإنتخاب أن تغادر عن هذا الطريق ، ومن المستحيل أن تتحول الأنظمة الديكتاتورية الى الديمقراطية بين ليلة وضحاها

هذه التغييرات الإجتماعية الهائلة دون أن تواكبها تغييرات فكريّة وسياسية ولا أن توجد هذه التغييرات دون أن تستطيع التعبير عن نفسها » .

في عمان حوّل قابوس مجلس الشورى المعيّن القائم الى مجلس شبه منتخب يتمتع بصلاحيات تختلف كثيراً عن الصلاحيات الشكليّة للمجلس القديم .. وعبر الخليج كله هناك إنتظار لما ستتمخض عنه التغييرات الدستورية في المملكة ، رغم أن الإهتمام الخليجي الحقيقي منصبّ على ما يدور في الساحة الكويتية . والسؤال : أين هي وعود الملك فهد بالإصلاح السياسي ؟ لقد مضى وقت طويل بعد الأزمة ، والعائلة المالكة تدرس وتفحص وتعدل وتقيس الدستور والبرلمان بمقياس الربح والخسارة وتقلب الأمور من كافة أوجهها .. فهل وصلت الى قرار . يبدو ذلك .. هذا القرار هو : لن يكون هناك دستور ولا مجلس شورى ولا هم يحزنون ! . وقد نقل أحد المقربين من القصيبي قوله : إنتظروا أزمة أخرى ، لتسمعوا بوعد جديد ! .

ورؤية القصيبي للعبة الديمقراطية هي أنه لا توجد قواعد واضحة يقبلها الجميع ، فالديمقراطية تعني للحكومات شيئاً وتعني للشعوب شيئاً آخر .. لكن من الخطر ــ كما يقول ــ مواجهة المدّ الديمقراطي ، بل هو مستحيل . ويرى القصيبي أن المطالبين بالتعددية في العالم العربي لا يقومون بذلك عن مبدأ وإنما عن رغبة في توسيع دائرة نفوذهم وإتاحة دور أكبر لهم في صنع القرار السياسي ، وهذا ليس معيباً ، لأنه ليس من قواعد الديمقراطية أن يتجرّد الأنسان من مصالحه الذاتية ، بل قاعدتها التنافس على صوت الناخب .

أمر آخر مهم ينبّه القصيبي إليه : هو أنه من المستحيل على حكومة لم تأت عن طريق الإنتخابات أن تغادر عن هذا الطريق .. ومن المستحيل أن تتحول حكومات غير ديمقراطية بين ليلة وضحاها الى حكومات ديمقراطية « وإذا أريد لعملية التحول الديمقراطي أن تنجح فلا بد أن تتنازل الحكومة والمعارضة ، والبدء بإيجاد وعي ديمقراطي . الديمقراطية ليست صيغة ولكنها عمليّة . ليست وثيقة ولكنها ممارسة ، ليست قانوناً ولكنها عرف . لا يمكن لمجتمع ما أن يكل شؤونه الكبرى لبرلمان منتخب ، وشؤونه الصغرى جميعاً في يد موظفين معيّنين . يجب أن تتم التعددية على كافة المستويات صغيرها قبل كبيرها . ما لم ينتخب أهل القرية مجلسها البلدي ، وينتخب أهل المقاطعة مجلس المقاطعة ، تفقد الإنتخابات الوطنية في العاصمة كل مدلول . لا يمكن في عالمنا العربي أن نطلب من كهل في الستين أن يبدأ في ممارسة الديمقراطية . لا بد أن تبدأ العملية في المدرسة الإبتدائية مع إنتخاب لجان النشاط المدرسي وتصعد مع الطالب حيثما صعد .. إنني شخصياً مؤمن أن البدء في تدريب الناس على الديمقراطية أهم بمراحل من إعلان الديمقراطية . كل إنتخاب يحلّ محل تعيين ، سواء كنا نتحدث عن عمدة القرية أو رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية أو شيخ التجار ، هو خطوة في الطريق الصحيح نحو خلق المناخ الصحي الذي تستطيع الديمقراطية أن تتنفس في هوائه » .

ثم لا بدّ من الحوار الذي هو بديل الإنفجار في داخل كل دولة عربية .. ومن المسائل التي يجب أن يتطرق إليها الحوار الصريح : مسألة توزيع الثروة العربية ، العمل العربي المشترك ، حوار بين المثقفين ، علاقة العرب بالحضارة الغربية .. إن الدعوة الى الحوار هي « دعوة لإستثمار الأزمة لصالح المستقبل العربي بدلاً من السماح لها بتدمير هذا المستقبل . والحق أقول لكم إنه ما لم يبدأ هذا الحوار الشجاع الشريف ، فإن الهدوء الذي يسود العالم العربي الآن سيكون مجرد هدنة تنتهي ، اجلاً أو عاجلاً ، بعاصفة مدمرة أخطر من تلك التي هبّت على العالم العربي ذات يوم حار في صيف سنة ١٩٩٠ » .

القمع أساس المُلك !

حكومة القرون الوسطى .. هل تكون مقيّدة بمفاهيم القرن الواحد والعشرين ؟

لازالت الحكومة السعودية تعتبر التحركات الشعبية خطرا يهدد بإنقلاب الأوضاع السياسية ضد العائلة المالكة ، وبطبيعة الحال فأن لهذه النظرة المنعكسة على سلوك الحكومة تجاه الشعب خلفيات تركت أثرا عميقا في عقلية أفراد تلك العائلة ، وخلقت منها نفسية عدائية تضع المطالب أو التحركات الشعبية في خانة الأخطار المحدقة بحكم العائلة ، وهنا نورد بعض الشواهد التي ساعدت على تكوين هذه العقلية العدائية :

أولا : حب العائلة السعودية للسيطرة والإستبداد بالحكم ، فمنذ أن بدأت تلك العائلة بالإستيلاء على الحكم ، كانت سياسة رجالاتها الأوائل أمثال محمد بن سعود ، و عبدالعزيز بن محمد ، وسعود الكبير ، تتخذ طابع الشراسة والفتك والإرهاب .

وتتحدث كتب تاريخ آل سعود عن أول غزوة ركب فيها عبدالعزيز بن محمد بن سعود على أهل الوشم ، حيث اتفق معهم في البداية ، لكن ما لبث ان حاربهم فدارت معه معركة شرسة قتل فيها من جيشه خلق كثير ، وانكسر الى الدرعية ، ثم غزاهم مرة أخرى بغتة وهجم على بعض الحصون ، فدخلها قهرا وجعل كل من فيها علفا للسيف حتى الأطفال والشيوخ ، فقيل له هذا فعل لا يرضى الله ، أتقتل من لا يقاتل ؟ . فسكت ولم يجب حينئذ . ولما فتح بلاد الوشم كلها ، وبايعه بقية أهلها ، كتب لمحمد بن عبدالوهاب يخبره بالتدابير ، ويعلمه أن بعض عسكره أنكر عليه قتل بعض الناس ، فكتب له محمد بن عبدالوهاب كتابين أحدهما سرا والآخر علنا ، فالاول ينبهه فيه قائلا : « إنك لا تعجل على من خالفك » . والظاهر ، أمره أن يقرأه على جميع عسكره ، وقد ذكر فيه دورهم في رواج الدين ، ومدحهم مدحا ، وأوعدهم النصر وجزيل الثواب .

وهذه القصة تحوي كثيرا من المعاني لأن عبدالعزيز ، لما قام بقتال أهل الوشم وقتل كل من يلقاه ، أتته رسالة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، لا لتنكر عليه ذلك ، بل لتقر له ، القتل ، مع أن ذلك مخالف لتعاليم الإسلام حتى لو كان الأهالي كفارا حقا ، وليعطي شرعية لهذا القتل والفتك وتكون هذه الفتوح ذات طابع شرعي أقره الشيخ ولم يخالفه ، وإنما نبهه الى التروي فحسب .

الحادثة الأخرى التي يمكن الإستدلال بها على دمويّة أسرة آل سعود هي غزوة العيينة معقل الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، التي أظهرت العداء للوهابية نفسها ، فقد أمر الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، عبدالعزيز بن محمد أن يغزو العيينه ، فتوجه لها بأربعة آلاف محارب ، فدخلها بالسيف وقتل من أهلها خلقا كثيرا ، وكتب لمحمد بن عبد الوهاب كتابا يخبره بأمره فيهم ، فأمره أن أخرجهم من بلادهم كلا وجمعا ، ثم هدّم السور والبيوت وخرب البساتين واقطع النخل ، وينبغي أن تجعل أرضهم هذه كأرض ثمود ، ففعل حسب ما أمره به ، بل زاد على ذلك .

من هنا نفهم أن هذه الخلفيات هي من أهم المكونات النفسية والعقلية للعائلة السعودية التي أصطبغت بالدم والإبادة ، كما أن الدوافع نحو السيطرة خلقت في أفراد العائلة طبع الإبتزاز وفرض القوة على كل منافس ، ويذكر مؤلف كتاب (الخليج العربي) ، أن حاكم مسقط سلطان بن أحمد البوسعيدي رضخ لآل سعود ، بعد تكرار العمليات الحربية على نواحي عمان ، فوقّع معهم صلحا ، يقضي بموجبه دفع أتاوه باسم الزكاة مقدارها خمسة آلاف ريال عماني ، كما يذكر أن فيصل بن تركي (من امراء الدولة السعودية الثانية) كان ينظر للخليج على أنه تابع له ، وأنه يمارس سلطته في ضوء تفويض السلطان العثماني له (بأن له سلطة على العرب جميعا) . وعلى هذا الأساس فقد كانت دول الخليج تدفع أتاوات باسم الزكاة ، مفروضة عليهم ، والجدير ذكره أن فيصل بن تركي نصّب نفسه إماما لتأخذ الجباية طابعها الشرعي .

وحينما تعززت مكانة آل سعود في الخليج ، وخشي منهم امراء الامارات الواقعة على الساحل ، طمعوا في الباقي ، وكانت بعض المشيخات التي سلمت من الغزو السعودي ، قد فرض عليها السعوديون زكاة بإسم الإسلام ، كما فرضوا أنفسهم أئمة للمسلمين ، وفي حالات كثيرة يشكل السعوديون ضغوطا على المشيخات لدفع ضريبة إضافية بحجة حماية هذه المشيخات من الأخطار ، حيث لم يكن هناك خطر عليهم الأمن السعوديين أنفسهم .

إن الأسرة السعودية اخذت من تجربة سقوط حكمها مرتين درسا مضمونه أن بسط السلطة لا يمكن إلاّ بأستخدام القوة والعنف ، وهي الضمانة الوحيدة لبقاء أسرة آل سعود على سدّة الحكم .

وإذا كانت أسرة آل سعود قد إستطاعت أن تقضي على منافسيها في الداخل ، وإستطاعت كذلك القضاء على التوترات الداخلية ، فإنها لم تستطع مواجهة الأخطار الخارجية بل كانت تعتمد دائما على قوة عظمى .. بالأمس كانت بريطانيا هي الحامية ، واليوم أمريكا هي التي أنقذت الأسرة من السقوط الحتمي سواء من الأنقلابات الداخلية أو من العدوان الخارجي كما حصل في أزمة الخليج .

لقد انتاب الأسرة الحاكمة الخوف الشديد من ظهور منافسين في الداخل ، خصوصا أولئك الذين منحوا الشرعية لهذه الأسرة ، لذلك فإن الملك المؤسس عبد العزيز جمع في حكمه أكثر الصفات التي تمنع من الإختراق ، فكان دائم الحذر حتى من أقرب المقربين اليه ، وكان عديم الثقة بالناس ، وهو ينظر اليهم بعين الريبة .

وعندما جاءت حركة الإخوان ، أنكرت عليه تعامله مع البريطانيين المشركين ، وتحوله نحو الدنيا بعد أن كان يجاهد في سبيل الله حسب فهمهم !! .

وقد تكرر هذا الموقف من العلماء في أزمة الخليج فشنوا هجوما مبطنا على الأسرة الحاكمة عبر منابر الجمعة ، وكثيرا ما كان مصطلح « العلمانية » يقصد به الأسرة السعودية وأركان حكمها .

لقد اعتادت الاسرة المالكة على البطش بكل من يعارضها ، لكنها اليوم اضعف من ان تستمر في بطشها العشوائي ، فالشعب اصبح اكثر وعيا والبلاد اصبحت مكشوفة للعالم يرى ما يحدث فيها ويراقب ، وليس بوسع العائلة المالكة ان تمارس اساليب القرون البائدة في نهاية قرن يتجه خلاله العالم الى اقرار وضع نهائي لحقوق الانسان في كل بقعة من الارض .

الكويت ديمقراطية موعودة .. ولكن !

بقلم : غالب العلوي ـ كاتب وصحافي خليجي مقيم في لندن

لم يمر وقت طويل حتى اكتشفت المعارضة الوطنية في الكويت النيات المسبقة للحكومة حول وعودها بعودة الديمقراطية .. وها هي قد عادت بالمجلس الوطني ثانية بالرغم من موقف المعارضة منه باعتباره غير دستوري وفاقد لابسط الاعراف الديمقراطية .

وفي الفترة التي سبقت انتخابات المجلس الوطني كانت كل القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها رافضة للامر الاميري الداعي لتشكيل مجلس وطني انتقالي لمدة اربع سنوات ، واعتبرت القوى الوطنية قرار الامير والفترة الانتقالية بدعتين جديدتين ليس لهما اي اساس في دستور ١٩٦٢ ، حيث لا تمثل الاوامر الاميرية ادوات تشريعية ، وقد قيد الدستور الاوامر الاميرية في امور محددة حصرها في ما يلي :

اولا ـ تعيين ولاية العهد « المادة الرابعة » .

ثانيا ـ تعيين رئيس لمجلس الوزراء « المادة ٥٦ » .

ثالثا ـ اختيار نائب عن الامير « المادة ٦١ » .

رابعا ـ تعيين وكيل للامير « المادة الخامسة من قانون توارث الامارة » .

ولم يضف الدستور الكويتي ضمن هذه المواد الحق للامير حل مجلس الامة ، ولا انشاء ما سمي بالمجلس الوطني ، او تحديد فترة انتقالية . وقد عرفت الكويت نظام الحكم في فترة انتقالية قبل اقرار الدستور الكويتي لسنة ١٩٦٢ ، وانقضى بصدور الدستور الذي انجزه المجلس التاسيسي ما بين اجتماعه الاول في ٢٠ / ١ / ١٩٦٢ ، وصدور الدستور في ١١ / ١١ / ١٩٦٢ م .

ووفق ما جاء في الامر الاميري الصادر في ٢٢ / ٤ / ١٩٩٠ فليس هناك ما يحول دون تمديد او تجديد الفترة الانتقالية لفترة اطول من اربع سنوات ، مع تبرير ما تمر به الكويت من مصاعب لاعادتها لما كانت قبل ٢ اغسطس لعام ١٩٩٠ .

كما ان المواد الثلاث والعشرين التي تضمنها الامر الاميري المذكور تشكل في مجموعها دستورا موازيا للدستور الدائم ، وهي تستهدف الالتفاف حوله ان لم يكن تقويضه .

ومن الغريب ان الامير جابر وحتى في فترة الصخب السياسي والشعبي الرافض للمجلس الوطني ، تجاوز كل ذلك واعطى مهلة لولي العهد الشيخ سعد العبد الله في انهاء المشكلة في خمسة ايام ، وبعدها صدر القرار بانتخابات لمجلس وطني تكون نسبة التعيين فيه هي ٢٥ الى ٥٠ ، وهي نسبة اعلى من مجلس الامة والذي تصل نسبة التعيين فيه ١٦ الى ٥٠ . هذا اذا اضيف اشراك الوزراء في الجلسات وهم يشكلون اكثر من ٢٠ صوتا ، مما يجعل الديمقراطية الكويتية نموذجا غريبا من نوعه في العالم .

وقد نجحت القوى الوطنية في تلك الفترة في توحيد صفوفها لمواجهة انتخابات المجلس ، وصدر في تلك الفترة اكثر من مئة بيان وتنديد بانتخابات المجلس الوطني وقد نجحت القوى الوطنية في تاليب الراي العام في مقاطعة الانتخابات .. وقد نجحت في ذلك الى حد كبير ، حيث كان عدد المرشحين المغمورين واضحا كما ان معظمهم من ذوي الكفاءة البسيطة أو المعدومة . وظهر اكثر من مؤشر يدل على شراء الاصوات في تلك الإنتخابات ، بل ان الشيخ سعد توعد البعض بسحب بعض امتيازاته الوظيفية اذا لم يرشح نفسه بسحب بعض امتيازاته الوظيفية ، ومارس ناصر صباح الأحمد التهديد لبعض الكويتيين بطريقة أكثر بشاعة . ومنذ بداية الحياة النيابية والسلطة العائلية تتدخل قسريا لتعطيل وتجميد الدستور ورفض استمرارية دورة برلمانية من شأنها أن تعيق السلطات المطلقة لال صباح . فبعد مجلس ١٩٦٣ ، زورت الحكومة انتخابات عام ١٩٦٧ ، وبعد مجلس ١٩٧١ تمّ حل مجلس الأمة لعام ١٩٧٥ ، وبعد مجلس ١٩٨١ حل الأمير مجلس ١٩٨٥ ، وبعد تحرير الكويت تبخرت كل وعود السلطة بعودة الإنتخابات لمجلس الأمة ، واكتفت الحكومة بدعوة المجلس الوطني ، وأجلت الإنتخابات الى شهر اكتوبر ١٩٩٢ .

مؤتمر جدة .. كيف تبخرت الوعود

كان مؤتمر جدة الذي عقد بعد احتلال العراق للكويت ، الحد الفاصل لمرحلتين مرت بهما الكويت . كان من المفروض إحداث منعطف يستهدف تفويت الفرصة لمنع ال الصباح من إعادة التسلط المطلق الذي يمارسونه ، والعمل على تقييد الحكومة دستوريا وشعبيا وتاريخيا ، ولكن للأسف لم تستغل تلك الفرصة وضاعت في الهجاء والخطابات الإنشائية وقليل من النقد .

وعلى الرغم من حضور ابرز الشخصيات الوطنية الكويتية في المؤتمر ، إلا أن كل شيء قد أعدّ سلفاً ، حتى أن بعض الشخصيات الوطنية لم تجد لها مكانا في الصفوف الأولى ، والبعض انتظر فترة اطول حتى يحصل على مفتاح غرفته ، في حين كان اعضاء من المجلس الوطني والموالون للحكومة قد احتلوا الصفوف الأولى ، واصبح شعار المؤتمر (التحرير والعودة) وانصب برنامج العمل على ذلك دون غيره ، ولم يكن هناك مجال للنقد والمحاسبة .

وقد حاولت بعض الشخصيات الوطنية الكويتية الواعية لمستقبل الكويت ولغدر السلطة بوعودها ، حاولت أخذ مواثيق موقعة من قبل الأمير والشيخ سعد لضمان عودة مجلس الأمة .. إلا أن بعض الاعضاء تصدوا لهم بالتوبيخ ، وكان البعض يبكي ترجياً وملتمساً عدم فتح موضوع الديمقراطية قبل تحرير الكويت ، حيث من المهم الان كيف ستعود الكويت ، وبعدها يكون لكل حادث حديث .

لم يسمع ذلك الصوت المنادي باخذ المواثيق من السلطة بعودة مجلس الامة ، وتقبل الكثيرون اعلان الامير التمسك بدستور ١٩٦٢ والدعوة لانتخابات المجلس .. الا ان كل ذلك لم يتحقق . فها هي الكويت قد عادت والامير لحس كل وعوده السابقة ، بالرغم من ان جابر الاحمد قد وقع على وثيقة بإشراف الكونغرس الامريكي يتعهد فيها بإعادة الحياة النيابية وحق المراة في الانتخاب .. وحتى هذه اللحظة لا يبدو ان للسلطة العائلية في الكويت رغبة في تجديد وعودها السابقة ، وهي مكتفية بالمجلس الوطني والذي هو اقرب للمجالس الإستشارية المعينة ، فالمجلس لم تنط له اي صلاحيات تشريعية ، بل ان أعظم صلاحياته تنحصر في مناقشة مشروعات القوانين التي تحال اليه من مجلس الوزراء وابداء الراي فيها ، وله حق اقتراح مشروعات قوانين واحالتها الى مجلس الوزراء ، اما التشريع فقد احتكره الامير ومجلس الوزراء .

كما لا توجد صلاحية للمجلس في الرقابة على الوزراء او طرح الثقة بهم او عدم اعلان عدم امكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، او تشكيل لجان تحقيق . وليس للمجلس اية صلاحية في اقرار الحساب الختامي للادارة المالية العامة للدولة من المنقضي من السنوات المالية ، وليست له سلطة على ديوان المحاسبة ، ولا يملك المجلس حق اقرار الميزانية بل ابداء الراي فيها فحسب ، فإن شاء الأمير أخذ به وإن شاء العكس فعل . ويضاف الى هذا ان المجلس الوطني ليس له حق التقاضي امام المحكمة الدستورية .. ومن الغريب ان اعضاء المجلس ليس لهم حصانة بالنسبة لحالات القبض عليهم او عند التحقيق معهم او تفتيشهم .

وبوضع هذه القيود موضع التنفيذ لم تعد هناك أيّة عقبات امام السلطة في التصرف المطلق او وإهمال العمل بالدستور وتجاوز كل القوانين السابقة . وحتى اكتوبر للعام القادم سوف تحدث متغيرات كثيرة ، وامام السلطة في الكويت وقت طويل لتعديل مسار المجلس القادم ، منها تجنيس اكبر عدد ممكن من الموالين لها لضمان اصوات منافسة للمعارضة ، ومن المحتمل ان تقوم السلطة بتوسيع الدوائر الانتخابية والعمل على تنقيح دستوري يحد من صلاحية مجلس الامة القادم .

السؤال المطروح : كيف ستتصرف القوى الوطنية في الكويت والتي ضيعت فرصا لكبح اندفاع عائلة الصباح من الإستئثار بالحكم ، كيف ستتصرف وهي ترى ان كل اهداف التحرير تبخرت والحكم عاد الى حالته السابقة ؟ .

بين الأمّة والفقهاء ..

كيف تكتسب نظريات الفقهاء الصفة القانونيّة

أحمد الكاتب

بعد انقراض الجيل الإسلامي الأوّل الذي تلقّى الإسلام وتعلّم أحكامه من الرسول الأعظم ﷺ مباشرة ، شعر المسلمون بالحاجة الماسّة لوجود فقهاء متخصصين بالإسلام ليواكبوا التطورات الحادثة كل يوم .. ويستنبطوا الأحكام الإسلامية من الكتاب والسنّة .

ومع مرور الزمن كثر الفقهاء ، وتعددت الفتاوى والمدارس الفقهية المختلفة ، مما حدا بالسلطات القائمة هنا وهناك أن تلتزم برأي فقيه معيّن ، أو مجموعة من الفقهاء .

وعندما مضت قرون على حركة الإستنباط ، وبعد أن أمعن بعض الفقهاء في ممارسة عملية الإجتهاد دون ضوابط سليمة ، أو أسس متينة ، شعر بعض الخلفاء أن حركة الإستنباط أخذت تسير بعيداً عن الكتاب والسنّة ، وربما راحت تتناقض معهما متشبّثة ببعض الأصول الواهية أو أخبار الآحاد الضعيفة والمختلقة . وهكذا أصدروا أوامرهم بوقف عمليّة الإجتهاد وحصرها في المدارس الفقهيّة الأربعة المعروفة .

وبالرغم من الآثار السلبيّة التي أصابت الحضارة الإسلامية نتيجة هذا القرار ، فإن إيقاف حركة الإجتهاد العشوائيّة التي كان يمارسها بعض المتفقّهة ، أنقذ الأمّة من مخاطر كبيرة أيضا .

وإذا كنّا اليوم ندعو لفتح باب الإجتهاد وممارسته بدقّة لمواكبة العصر والتطورات الهائلة الحادثة في المجالات السياسة والإقتصادية والإجتماعية ، فمن الضروري أيضاً التوجّس من العمليات الإستنباطيّة السريعة والعشوائيّة والمنحرفة التي قد تخالف القرآن الكريم والسنّة النبويّة والعقل والعلم .

وفي الحقيقة ، إن من حق أي « فقيه » أن يستنبط أي حكم ، بعد أن يبذل أقصى جهوده لمعرفة الحقيقة ، ولكن ليس من حقّه أن يضفي صفة الدين والإسلام والحلال والحرام على « رأيه » ويدّعي أنه يمثّل حكم الله الواقعي ، أي لا بدّ أن يفسح المجال لنفسه للإعتراف بآراء الآخرين .

ولا بدّ لجميع الفقهاء أن يميّزوا بين الأحكام الإلهية القاطعة والصريحة المذكورة في القرآن الكريم والسنّة المؤكّدة ، وبين آرائهم الفقهية المستنبطة التي لا إجماع حولها ، والتي من المحتمل أن تواجه بمعارضة من فقهاء آخرين .

ومادام الأمر كذلك ، فمن المهم جداً إعطاء صفة ثانية غير إلهيّة لتلك الأحكام ، واعتبارها قوانين بشريّة في هدى الإسلام .. أو على أمل التطابق مع أحكام الله .

وبناءاً على ذلك ، لا بدّ أن يمنح الفقهاء الأمّة حقّ المناقشة لآرائهم واجتهاداتهم ، وحريّة الرفض والقبول ، وأن لا يفرضوا اراءهم وكأنّها آيات مقدّسة نازلة من السماء .. وأن لا يجبروا الناس على تقليدهم وإتباعهم وطاعتهم لمجرد إمتلاكهم للقوة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وعدم إرعاب المؤمنين البسطاء بالعقاب الأخروي المحتّم من قبل الله ، في حال مخالفتهم .

وفي الحقيقة .. إن هذه مهمّة الناس أنفسهم ، وهي تتعلّق بمدى وعيهم وثقافتهم وتمييزهم بين الأحكام الإلهيّة القاطعة والثابتة ، وبين الإجتهادات والآراء الشخصيّة للفقهاء . ومن المعروف أن العمليّة الإجتهادية التي يقوم بها أيّ فقيه ، تعتمد على : القرآن الكريم ، السنّة المطهرة ، الأصول العمليّة ، العقل ، الإجماع ، المصالح العامّة .

والأحكام الفقهيّة الموجودة في القرآن الكريم تكاد تنحصر في أربعمائة حكم ، ومن الممكن قيام بعض الفقهاء باستنباط أحكام جديدة من آيات أخرى من القرآن ، حسب ذكائهم وقوّة إجتهادهم . ويعتبر الفقهاء عمليّة إستنباط الأحكام من القرآن أسهل مراحل الإجتهاد ، لأنها آيات محدّدة صريحة أو غير صريحة ، وتوجد حولها أبحاث كثيرة ودقيقة ، وإن كان بعض الفقهاء قديماً وحديثاً يختلف حول الناسخ والمنسوخ ، أو حول تأويل هذه الآية أو تلك ، أو تخصيصها وتعميمها ، وتقييدها وإطلاقها .. وهو ما يؤدي الى بعض الإختلاف بين الفقهاء في هذه المرحلة .

وما ييسر هذه المرحلة من عمليّة الإستنباط أنها تقوم على آيات ثابتة ليست بحاجة لبحث سندها ، كما هو الحال في المرحلة الثانية التي تعتمد على السنّة ، حيث يحتاج الفقيه ، قبل أن يغوص في الأحاديث ، أن يتأكد أولاً من صحتها وسلامة سندها ، وهذا يقتضي منه أن يدرس علم الدراية والرجال ، ويجتهد فيه ، وهو أمر صعب جداً ، تزلّ فيه أقدام كثير من الفقهاء ، فيوثّقوا الضعيف ، ويضعّفوا الثقة ، ويضربوا عرضاً بالروايات الصحيحة ، ويقبلوا باشتباه الروايات المختلقة والموضوعة .. وهو ما يجرّهم الى بناء أحكامهم وفتاواهم الشرعيّة على أسس مغلوطة ، ويدخلوا في الدين ما هو خارج الدين ، ويخرجوا منه ما هو داخل فيه ، وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعا ، وبكلّ حسن نيّة وصدق وإخلاص .

أما الأصول العملية ، فهي قواعد فقهية عامّة مستنبطة من الكتاب والسنّة والعقل ، يلجأ إليها الفقهاء لاستنباط الأحكام عندما لا يوجد بين أيديهم نصّ صريح وثابت من الكتاب والسنّة ، وهي باب واسع يصطرع فيه الفقهاء ويختلفون في تطبيق هذه القاعدة الفقهية أو تلك هنا وهناك .. هذا إذا إتفقوا على أصل القاعدة الفقهيّة وأقرّوها أو اتفقوا على على جواز العمل بالأصول أساساً .. ومن المعروف أن هناك مدرسة أخبارية تقصر الإستنباط على الأخبار فقط وتحرّم العمل بالأصول .

أما العقل ، فالمقصود به هنا : بناء العقلاء ، وهو باب يلجأ إليه الفقهاء لاستنباط الأحكام إذا أعوزتهم النصوص والقواعد ، حيث ينظرون الى العقلاء في العالم من مختلف الأديان والمذاهب ، وبما هم عقلاء كيف يتصرفون ؟ .. ويبنون حكمهم على ضوء ذلك ، كضرورة مراجعة المريض للطبيب مثلاً ، فيقيسون عليها حكم مراجعة الجاهل للعالم ، والعامي للفقيه .

وهناك الإجماع ، وهو مبني على إحترام كلمة المسلمين ، أوالعلماء منهم خاصة ، أو ممثليهم ، أو اعتباره معبراً عن نصوص شرعيّة مجهولة لم تصلنا .

وعلى أي حال ، فهناك إختلاف بين الفقهاء في تحديد مفهوم الإجماع ودرجة إعتباره بالإضافة الى وجود « إجماعات » متعددة ، وربما متناقضة عبر التاريخ ، ولكن بعض الفقهاء ، أو بعض المدارس الفقهية يعتمد الإجماع في عمليّة الإستنباط التي يقوم بها . ولسنا في موضع مناقشة حجيّته وإثبات صحته من عدمه .

وأخيراً .. يبني الكثير من الفقهاء آراءهم وأحكامهم الفقهية على المصالح العامّة للمسلمين . وهو لا شك باب مهم جداً لعمليّة الإستنباط ، ولربما لا يوجد خلاف مبدئي حول أساس هذا الباب ، بقدر ما يوجد حول تحديد المصلحة على أرض الواقع ، وقد يختلف فقيهان في وقت واحد في مسألة واحدة وفي مكان واحد ، نظراً لإختلافهما في فهم أو تحديد درجة المصلحة والضرورة .

وربما يضيف بعض الفقهاء من مدارس فقهية معيّنة أبواباً أخرى للإستنباط ، كالقياس والإستحسان والرأي ، ويمارسوا عملية الإجتهاد في إطار أوسع .

ومن حقّ أي فقيه يقتنع بعد بحث معمّق في أصول الإستنباط أن يمارس العملية حسبما يشاء ، ومن حقّه أن يصل الى أيّة نتيجة .. ولكن السؤال المهم هو : هل يحق له أن يعتبر « رأيه » رأي الله ، وأن يفرضه على المسلمين بالقوة ، سواء كان حاكماً أو تابعاً لحاكم ؟ . وهل يجب على الناس طاعته وتقليده مهما أوتي من العلم . وعلى أي درجة كان من الثقة في نفسه ؟ .

وبعبارة اخرى .. متى يصبح رأيه قانوناً

●●

إضفاء صفة الدين على النظريات الفكرية والفقهية الإجتهادية ، تحميل للدين ما لا يطاق ، ومحاسبة الناس على ذلك يجرّ الى الحدّة والتطرّف والعنف

●●

ملزماً للناس ؟ .

هل بمجرّد توصّله الى رأي معيّن ؟ .

أو عند إمتلاكه للقوّة ؟ .

أو بعد موافقة غالبيّة الناس ؟ .

أو لمن آمن به وصدقه وقلّده وقرّر إتباعه ؟ .

وهل يحقّ للناس مناقشته وردّه ، وعدم التصديق على فتاواه ورفضها والتراجع عنها ؟ .

وهل يحقّ للأمّة أن تختار بين الفتاوى المتناقضة والمختلفة ؟ .

إن الإجابة على هذه التساؤلات المهمة جداً على طريق العلاقة بين الأمّة والفقهاء تتوقّف بدرجة كبيرة على حقيقة النظرة الى الأمّة والفقهاء .. كيف تنظر هي إليهم ، وكيف ينظرون هم إليها .

هل تنظر الأمّة الى الفقهاء بإعتبارهم يملكون علوماً سريّة وعبقريات فريدة يحق لهم على أساسها إحتكار الحديث بإسم الله والشرع الإسلامي .. أم باعتبارهم أخصائيين تلجأ إليهم في غير الواضحات والضروريات والبديهيات والعقليات ، وإنما في الأمور الغامضة التي تحتاج الى بحث ودراسة ، ثم تنظر في فتاواهم : هل هي مطابقة للقرآن الكريم والسنة الثابتة والعقل السليم ، والمصلحة العامة ، التي قد تكون هي بعقلها الجمعي أعرف وأقرب الى الصواب .

وهل ينظر الفقهاء الى الأمّة باعتبارها جاهلة فاسقة منحرفة ضالّة ، بعيدة عن القرآن والسنّة والعقل .. أم ينظرون إليها باعتبارها أمّة مسلمة مؤمنة واعية مثقّفة عاقلة ، من حقّها أن تطلع على خلفيات أي حكم .. ومن واجبها أن تشارك بإتخاذ أي قرار يمسّ مصالحها ويتعلّق بمصيرها .. ويمكنها أن تشارك في عدّة مراحل من عمليّة الإستنباط ، أو أن تستقلّ بها ، كالمراحل العقليّة والمصلحيّة .. فهي أعرف وأقدر على القيام بها بصورة إجتماعيّة من شخص واحد يقوم بتقديرها بصورة فرديّة .

ومن هنا يمكننا القول أن الثابت المسلّم : هو عدم جواز سنّ القوانين بصورة عشوائيّة بعيداً عن الكتاب والسنّة ، وفيما عدا ذلك .. فإن من حقّ الأمّة أن تقوم بعمليّة التشريع ، عبر مجالسها البرلمانيّة المنتخبة « مجالس الشورى » بعد دراسة القوانين المقترحة من قبل الفقهاء ، ومناقشتها ، ثم التصويت عليها بالأكثريّة أو الإجماع .

وإن آراء الفقهاء لا تصبح ملزمة لأحد ، إلاّ بعد إتخاذ الإجراءات الدستورية ، وموافقة الأمّة عليها .. وهي بعد ذلك لا تتخذ صفة الأحكام الدينية الإلهية القاطعة التي لا يجوز ردّها أو مناقشتها ، ويجب التسليم بها .. وإنّما تتخذ صفة القوانين البشريّة العاديّة القابلة للمناقشة والتعديل .

وإن الخلط بين الأمرين وإضفاء صفة « الدين » على النظريات الفكرية والفقهية التي ينتجها إجتهاد العلماء ، لهو تحميل للدين ما لا يطاق .. ومحاسبة الناس ومحاكمتهم على أسس غير ثابتة ، تؤدي بالمجتمع الى دوامة من العنف والحدّة والتطرّف ، وتهدّد أمنه وسلامته ووحدته .

وبكلمة أخيرة .. إن إحترام كلمة الفقهاء ، يمرّ عبر إحترام كلمة الأمّة ، ومادامت النظريات الفقهية مفتوحة ومتعدّدة ، فلا يجوز فرضها بالقوة ، او إضفاء صفة الدين عليها ، وترك الأمة تختار بحرية الإلتزام بأيّة نظرية مادامات مثمرة وناجحة ، والتراجع عنها واستبدالها بأخرى إذا ثبت العكس ، أو أضرّت بمصالح المسلمين .

والله من وراء القصد .

آل سعود وقضيّة فلسطين

تجاهل الملك عبد العزيز وعد بلفور حين صدوره ، ثم كتب إلى الحكومة البريطانية يؤكد لها أنه لن يتدخل في شؤون سورية والدول المجاورة ،لأن أهلها لا يوثق بهم ، وحين صدر قرار وضع فلسطين وسورية تحت الإنتداب ، فرح كثيرا ، ولم يعلق بكلمة ، بل طلب من بريطانيا أن تُبقي على إنتدابها ، ووجودها في البلاد العربية مائة عام أخرى .

كان هدفه الأول والأخير الحفاظ على علاقات الصداقة مع بريطانيا ، وبترها بين الشريف حسين وبريطانيا ، وقر له رفض الشريف حسين لوعد بلفور واختلافه مع بريطانيا حول تفسير مراسلاته مع (مكماهون) ، مجالاً واسعاً من الحركة السياسية من أجل إقناع بريطانيا بأن يكون هو حاكم الحجاز .

وما أن صدر قرار التقسيم حتى أعلن عن مطالبته بمعان والعقبة وممرّ إلى سورية ، وكأنه أراد ذلك مكافأة له من بريطانيا على عمله الدائب لإخماد الثورة الفلسطينية الكبرى التي تفجرت عام ١٩٣٦م ، إحتجاجا على سيل الهجرة اليهودية الى فلسطين وتسليح اليهود القادمين ، وأثناء الإعداد لمؤتمر بلودان ، حاول الحيلولة دون عقده ، كما منع هذا المؤتمر من الإنعقاد في مكة ، مراعاة للمصالح البريطانية ، وما أن احتلت الولايات المتحدة ساحة اللعبة السياسية في المنطقة حتى سارع إليها ، يعرض عليها تبنّي قضية اليهود والتعهد بحمايتهم بل ومنحهم الجنسية السعودية ، مقابل تسليمه الكويت والمنح النقدية الأمريكية .. وكان الملك فيصل وحده هو الذي وقف ليعلن ، بعد عودته من الأمم المتحدة عام ١٩٤٩م ، أن العدو الحقيقي للشعب العربي ليس اليهود ، وإنما الدول الإمبريالية ، بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا ، ثم دعا جماهير الأمة العربية إلى حمل السلاح في وجه هذه الدول التي خلقت إسرائيل وتعهدت بحمايتها الى الأبد .

المتتبع لمواقف المملكة العربية السعودية من منظمة التحرير الفلسطينية ، والقضية الفلسطينية عموما منذ تفجّر أزمة الخليج ، سيجد ، إذا ما أطلع على اسلوب تعامل هذا النظام مع القضية الفلسطينية منذ عام ١٩١٧م ، إستمراريّه متواصلة منسجمة مع نفسها ، لم تقطعها سوى حالات شاذه محدودة التأثير تمثلت في مواقف الملك فيصل بن عبدالعزيز ، يوم كان وزيرا للخارجية عام ١٩٤٩م ، ثم حين كان ملكا حتى منتصف السبعينيات .

هذه الإستمرارية تؤكد تواصلها التاريخي في إطار المقارنات الأساسية التي يمكن تتبعها في المواقف التالية :

١ ــ الموقف من وعد بلفور ، منذ عام ١٩١٧م وحتى إعلان قيام المملكة في أوائل الثلاثينات ، وعلاقة هذا الموقف بما فعلته بريطانيا بالشريف حسين ، ثم طرده من الحجاز وتسليم ذلك البلد للملك عبد العزيز ، بعد أن رفض الشريف حسين الإعتراف بهذا الوعد ، ورفض التنازل عن فلسطين . هذا الموقف يجب مقارنته بالدور الذي لعبته السعودية في دفع منظمة التحرير الفلسطينية الى الإعتراف بحق إسرائيل في الوجود عام ١٩٨٨م .

٢ ــ موقف الملك عبد العزيز من ثورة شعب فلسطين التي امتدت من عام ١٩٣٦م ، عام الإضراب الكبير ، ومرورا بقرار التقسيم عام ١٩٣٧م ، وإنتهاء بصدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩م ، ومقارنة هذا الموقف بموقف النظام السعودي الحالي من الإنتفاضة ، ومن الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، ومن حق شعب فلسطين بممارسة الكفاح المسلح عموما منذ تفجر الثورة الفلسطينية حتى الآن .

٣ ــ موقف الملك عبدالعزيز من أمريكا وبريطانيا أثناء الحرب العالمية ، وما بعدها ، وطلبه من شعب فلسطين عدم إحراج أمريكا وبريطانيا أثناء الحرب ، وموقف الملك فهد من أمريكا وبريطانيا وإسرائيل والقضية الفلسطينية ، خصوصا منظمة التحرير وقيادتها ، منذ إندلاع أزمة الخليج حتى الآن .

ستتركز المقارنة هنا على موقف الملك عبد العزيز من الهيئة العربية العليا ، وموقف الملك فهد من منظمة التحرير .

٤ ــ المواقف الإستثنائية للملك فيصل بن عبد العزيز من امريكا ، وبريطانيا ، واسرائيل عامي ١٩٤٩م و١٩٧٣م ، مقارنا بمواقف ولي العهد الأمير عبدالله ، تتناقلها الألسن دون أي أثر عملي على أسلوب تعامل العائلة السعودية المالكة مع قضية فلسطين وشعبها .

هذه الدراسة الوثائقية لن تطرح الأحداث الحالية ومواقف الملك فهد من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير ، ليقيننا بأن المتتبع للأحداث الحالية سيكون على إطلاع كاف ، لأستكناه فحوى المقارنات ، وما قد تأتي هذه الدراسة على ذكره من أحداث حالية ، لا يعدو أن يكون أمثلة هدفها ربط الأحداث ببعضها ، وسيكون هدف هذه الدراسة إستعراض تاريخ العلاقات السعودية ــ الفلسطينية في الفترة الممتدة مابين عامي ١٩١٧ ــ ١٩٥٠م .

الشريف وإبن سعود والموقف من وعد بلفور

على الرغم من اللقاء الذي تمّ بين الدكتور حايم وايزمن .. والشريف الأمير فيصل في معسكر الغويرة (ما بين العقبة ومعان) في بداية شهر يونيو عام ١٩١٨م ، أي بعد دخول الجنرال اللنبي القدس منتصرا على الأتراك ، ومناقشتهما للصهيونية (ضمن مجال تأثيرها على العرب) ، فقد أوضح الشريف فيصل بشكل قاطع « أنه لم يكن شخصيا قادرا على التعبير عن آراء محدده حول القضايا السياسية ، إذ أنه لم يكن أكثر من مجرّد ممثل لوالده » (١) ، وحين تباطأ الشريف حسين (ملك الحجاز في تلك الفترة) عن إرسال برقيات التهاني للحكومة البريطانية والجنرال اللنبي بمناسبة إحتلال القدس ، ربما تعبيرا عن مخاوفه من سياسة بريطانيا التي بدأت منذ تلك الفترة تصدر تفسيراتها الخاصة بها ــ وبالصهيونية ، حول مراسلات حسين ــ مكماهون ، أظهر البريطانيون قلقا كبيرا من موقف الشريف حسين ، وأرسلوا وفدا واحدا لمقابلة أبنه الشريف عبدالله (ملك شرق الأردن لاحقا) ، والذي كان موجودا آنذاك (١٩١٧ ــ ١٩١٨م) في وادي العيس ، ثم مقابلة إبن سعود .

وفي حين فسّر البريطانيون صمت الشريف حسين على أنه « إنتظار لهضم أنباء الصحف والتقارير الأخرى حول الإجتماعات الصهيونية في لندن قبل أن يلزم نفسه رسميا » (٢) ، إقترح سايكس على المندوب السامي البريطاني في

القاهرة ، دعوة فيصل لزيارة القدس (بعد تحريرها) بإعتباره ممثلا لملك الحجاز (الشريف حسين)(٣) . في حين ارسل المندوب السامي في القاهرة برقية الى وزير خارجيته يسأل : « هل تعلقون أهمية على كون الملك حسين لم يقدم تهانيه على إحتلالنا للقدس وإستيلائنا عليها ... قد يكون من المفيد إرسال (ستورز) الى جدة لمقابلة الملك ، وليقدم له عرضا عن كيفية سقوط القدس ، وبالإجراءات التي تم إتخاذها هناك » (٤) .

أما عبد العزيز آل سعود ، الذي كان حين ذاك منهمكا بالتحضير لإكتساح الحجاز وضمها الى ملكه ، فقد جاء رده على الإتصالات البريطانية به مختلفا تماما .

كان عبد العزيز يعلم حق العلم أن فرصته الوحيدة لتحقيق حلمه في إحتلال الحجاز ، تكمن في الإيقاع بين الشريف حسين وبريطانيا ، وهذا يعني تقديم تنازلات للإستعمار البريطاني للمنطقة لايجرؤ الشريف حسين ، ولو رغب ، أن يقدمها ، وقد سنحت له الفرصة ، التي وفرها له صمت الشريف حسين تجاه دخول الحلفاء لفلسطين ، فبدأ يضرب على وتر الخلاف بين الشريف والحكومة البريطانية ، متجاهلا تماما وعد بلفور ، ومصرًا على أن عماد سياسته العربية والدولية ، هو علاقات الصداقة الأبدية مع بريطانيا ، التي أكد لها ، كما تظهر الوثيقة التالية ، أنه الصديق الوحيد لها بين العرب ، وإنه لن يسمح لأية ظروف بتعكير صفو هذه الصداقة ، وأن الهاشميين ــ خصوصا ولدي الشريف حسين فيصل وعبدالله ــ لا يوثق بهما ، وأن على بريطانيا الا تثق بأهل سوريّة أبدا (٥) .

هذه ترجمة رسالة مؤرخة في الثاني عشر من رجب ١٣٣٨هـ (الثاني من أبريل ١٩٢٠) ، مرسلة من الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، حاكم نجد وملحقاتها ، الى الميجور هـ . ر . ديكسون ، المعتمد السياسي في البحرين:

« بعد التحيات

لي الشرف بأن أعلمكم بإستلامي رسالتكم الودية المؤرخة في السابع والعشرين من جمادى الأول عام ١٣٣٨ ، مع مرفقاتها ، وهي نسخة من ترجمة لبرقية من سعادة الكولونيل ولسون ، المندوب السامي في بغداد ، والتي أتفهمها تفهما كاملا ، خصوصا ما تشيرون إليه فيها حول الأميرين فيصل وعبدالله اللذين نصّبا نفسيهما ملكين على سوريا والعراق .. وأود أن أضيف ايضا بهذا الخصوص أنني كنت أطلعتكم شخصيا على آمالهما وأهدافهما الشريرة ، لكنني لم استطع التوسّع في الموضوع ، لأنني كنت خجلا محرجا .

أنتم ولا شك تعلمون مدى حبّي العظيم لحكومتكم العظيمة ، وأن هذا الحبّ قائم على وحدة المصالح ، لأنني لا يمكن أن أتصور ، كما لا يمكن لعاقل أن يتصور ، أن قيام حكومة عربية يمكن أصلا أن يضمن وضع هذه الجزيرة ويسيّر أمورها .. وما من شك أيضا في أن انهاء السيطرة البريطانية ، أو حتى تخفيفها ، على بحر العرب والمناطق البحرية الأخرى .. هو أحد المصائب التي سيبتلى بها هؤلاء العرب ، وستكون سبب دمارهم ودماري أنا .. وإن مصالحي مرتبطة تماما بمصالح الحكومة العظيمة .. وبناء على ذلك سأرفع لكم الآن المقترحات التالية:

أولا : لا تعتمدوا على أهل سوريا ولا تثقوا بهم أو بأهل البلدان المجاورة ، ولا تضعوا ثقتكم بالذين نصّبوا أنفسهم ملوكا .

ثانيا : من الواضح لسعادتكم بأنه ليس هناك لحكومتكم صديق أفضل من فرنسا .. فلا تدعوا السوريين يتلاعبون بها . وفي نفس الوقت ، ليس هناك من صديق مخلص بين العرب للحكومة البريطانية إلاّ أنا .

ثالثا : ستجدون في صحيفة « الكوكب » المؤرخة في السابع عشر من فبراير ١٩٢٠ أن الناس قد بدأوا بالفعل يدعون الى إجتماعات ، ويلقون الخطابات ، ويطبعون المنشورات غير المرغوب فيها ، وبلغتهم الخاصة ، وهذا ما يجعل الأصدقاء يشعرون بالأسى ، والأعداء يمرحون فرحين ، ولو سألت عن رأيي لحلّ لهذه المسألة (فلسطين) لقلت شيئا فيها .

رابعا : يعلم الجميع أن الشريف حسين ، إنما انضم الى الحلفاء على أمل أن يحلّ محل الأتراك في الخلافة ، وهو يغذّي أتباعه بالأمل بأن يصبح منافسكم ، وهو الأمل الذي يعيشون عليه جميعا ، خيّب الله آمالهم .

كنت قد اخبرت سعادتكم شخصيا بحكاية السوريين .. ويمكنكم أن تجدوا أفضل برهان على موقفهم في كلمات السير (ريجنالد وينغيت) ، المندوب السامي السابق في مصر ، الذي عزا فتح سوريا الى جهود الجيش العربي ، فدوّخ رؤوسهم طربا بقوله هذا .

خامسا : ليكن معلوما بشكل واضح أنه ، طالما ظلّ الشريف وأبناؤه يواصلون التدخّل في شؤون سوريا والبلدان المجاورة لها ــ فيما عدا الحجاز ، فسيكون محتما أن يستمر هو وأبناؤه في معارضتكم ومقاومتكم في السرّ والعلن .

والدي وولدي فيصل وسعود يهدونكم أحرّ سلاماتهم . آمل أن تنقلوا أحرّ تحياتي الى سعادة الكولونيل ولسون ، هذا ما لزم قوله والله يحفظكم » . إنتهى .

وهكذا ، ومن خلال هذه الرسالة الوثيقة تتبلور محاور الصراع المتفجّر بين الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود ، وهو الصراع الذي سيؤدي في النهاية الى ضياع فلسطين .. ذلك إن إستعداد عبد العزيز لرفض أيّ تدخّل عربي بشؤون « سوريا والبلدان المجاورة لها » ، كان يعني بالنسبة لبريطانيا أنه لن يتدخل هو في هذه البلدان ، ومن هنا تجاهل عبد العزيز في تلك الفترة كل ما يتعلق بوعد بلفور ومستقبل فلسطين عموما ، ناهيك عن التلميح بأن قيام حكومة عربية في أي مكان سيعني دمار المصالح البريطانية ، ومصالح العرب ، ومصالح عبد العزيز . هذا التلميح سيتحول الى تصريح مكشوف بعد فترة ، حين يطالب الملك عبد العزيز بريطانيا بأن تبقى في فلسطين والأردن وكل البلاد العربية مائة عام أخرى .

من الآن فصاعدا ، إذن ، يبدأ العد التنازلي على حساب القضية الفلسطينية ، فيحظى عبد العزيز برضى بريطانيا ، ويحظى ، نتيجة لذلك ، بالحجاز في أواسط العشرينات ، وينتهي الأمر بالشريف حسين منفيا في مستعمرة قبرص البريطانية ، وبإبنه فيصل مطرودا من سورية ، وتكتفي بريطانيا بمنحه جائزة ترضية هي مملكة العراق ، وتمنح شقيقه عبدالله جائزة ترضية أخرى ، هي إمارة شرق الأردن ، مع وعد بأن يكون له القسم العربي من فلسطين بعد إنشاء دولة إسرائيل ، وهكذا تتحرك بريطانيا باتجاه تحقيق وعد بلفور ، وهي مطمئنة إلى أن الملك عبد العزيز مدين لها بقدر لا يسمح له بالخروج على إرادتها .. ثبت لها ذلك حين قررت عصبة الأمم عام ١٩٢٢ وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني ، وسورية ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي ، بدا هذا الترتيب ، الذي أقرته عصبة الأمم إنصياعا لتوصية لجنة التحقيق الأنكلو ــ أميريكية التي اقترحت هذا الإجراء ، بدا للملك عبد العزيز وكأنه تنفيذ طويل المدى للتوصية التي قدمها في رسالته السابقة ، ولهذا لم يبدر منه شيء ، ولم يثر أي إنتقاد لتوصية اللجنة أو قرار عصبة الأمم .

ومن هذا المنطلق ، تناسى الملك عبدالعزيز مطالبته بقطر ، ثم بالكويت ، وعقد اتفاقية سرية مع السير ج . كلايتون عام ١٩٢٦ ، وعد بموجبها ألا يثير موضوع الحدود المشتركة بين مملكته وشرق الأردن ، وألاّ يطالب بمعان والعقبة ، اللتين كان يعتبرهما جزءا من الحجاز الذي أصبح جزءا من مملكته (٦) .

وحتى ثورة حامد ابن رفادة في الحجاز (عام ١٩٣٢) ، ثم لجوء الإخوان الهاربين من تصفياته الجسدية لهم بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٤ إلى العراق ، ومعرفته بأن ملاحقة هاتين الثورتين إلى ما وراء حدود مملكته كان يمكن أن يسبب مواجهة بينه وبين بريطانيا ، لم يدعها تؤثر على العلاقات بين مملكته والحكومة البريطانية ، وهي العلاقات التي أرادها قوية مستمرة على مدى التاريخ .

لم تخطىء بريطانيا الحساب فيما يتعلق بشعور الملك عبد العزيز بالإمتنان والعرفان ، ولكنه كان الحاكم العربي الوحيد المستقلّ عن كل نفوذ أجنبي مباشر في تلك المرحلة ، وبالإضافة الى ذلك ، أصبح ، بعد ضمّ الحجاز إلى مملكته ، حامي الحرمين الشريفين وأقدس مقدسات الإسلام ، كان سعيه لإحتلال الحجاز مرتبطا ، حصرا بتوفير مورد دائم لمملكته من موسم الحج السنوي وما ينفقه الحجاج المسلمون ، ربما لم يدر بخلد الملك عبد العزيز حين اكتسح مملكة الحجاز ، أن هذا الكسب سيفرض عليه التزامات عربية وإسلامية هائلة لم يكن بالإمكان التوفيق بينهما ، دائما ، وبين ذلك الشعور بالعرفان والإمتنان لبريطانيا على ما قدمته له من مساعدات ، ولكن أحداث فلسطين عام ١٩٢٩ ، أي بعد أقل من أربع سنوات من احتلاله للحجاز ، وضمّها نهائيا إلى مملكته ، خلقت وضعا جديدا لم يكن بإمكان الملك عبد العزيز تجاهله .

في ذلك العام ، وفي شهر أغسطس على وجه التحديد ، قام اليهود بالإعتداء على المسجد الأقصى في القدس ، وحرق بعض أقسامه ، وقتلوا عددا من المواطنين العرب (وثائق وزارة المستعمرات البريطانية تزخر بمجلدات حول هذا الموضوع) . وجاءت ردة فعل شعب فلسطين على قدر قداسة المسجد الأقصى في قلوبهم ، كما كانت ردة الفعل البريطانية أشد من كل التوقعات ، فهدمت منازل العرب ، وأعدمت العشرات منهم واعتقلت المئات ، وثارت جماهير العرب والمسلمين دفاعا عن الأقصى وشعب فلسطين ، وكان من الطبيعي أن يبعث الحاج أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في ذلك الحين ، ببرقية إلى الملك عبدالعزيز يطلب منه التدخل لإنقاذ الأقصى وشعب فلسطين .

في ذلك الوقت كان الشيخ حافظ وهبه ، الممثل الشخصي للملك عبد العزيز لدى بريطانيا ، موجودا في لندن ، وهناك أدلى بتصريح لوكالة رويتر قال فيه :

(بقدر ما يتعلق الأمر بالملك إبن سعود وشعبه فإنه من المعترف به أن فلسطين أراض مقدسة لثلاثة أديان عظيمة .. وإن رغبة الملك ابن سعود الصادقة هي أن تتعايش هذه العناصر الثلاثة في محبة وصداقة ، وأن تحترم قدسية الأماكن المقدسة ، وألاّ يدنسها بإهراق الدماء أو الأفعال الشائنة الأخرى ، أو بالعداوات ، أو بأي مظهر من مظاهر البغضاء ، وهي كلها مناقضة لروح الدين الصحيح .

« وفي سياسته تجاه البلدان المجاورة ، فإن الملك ابن سعود ، وبعكس ما تشيره بعض الدوائر هنا ، هو أساسا وقبل كل شيء صديق بريطانيا العظمى ، وهو بالتأكيد لن يخلق لها أي صعوبات إضافية تضاف إلى تلك القائمة حاليا ، سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر .. وهو عظيم الثقة بالعدالة البريطانية . وبناء على ذلك فإن من السخف الإفتراض بأن الملك قد يحاول القيام بما يعلم علم اليقين بأن صديقته بريطانيا العظمى ستقوم به على أيّ حال » (٧) .

أثارت تصريحات حافظ وهبه سخط العالمين ، العربي والإسلامي ، وطالب المتظاهرون في دمشق معتمد إبن سعود فيها بأن يبرق الى الملك طالبا تخويله تكذيب تصريحات حافظ وهبه ، كما أصدرت الجمعية السورية ــ الفلسطينية في القاهرة بيانا إدعت انها أصدرته بناءا على إيحاء رسمي من مكة المكرمة ، وأكدت فيه أن « ممثل إبن سعود لم يعبّر بصدق عن وجهة نظر الملك ، ولا عن موقف حكومة وشعب نجد والحجاز تجاه الأحداث في فلسطين » ، مما أضطرّ الشيخ وهبه الى التلميح بأنه قد يستقيل من منصبه ، ولكنه لم يفعل شيء من هذا (٨) .

في هذه الأثناء ، نشرت صحيفة فلسطين في عددها الصادر يوم ٩ / ١٠ / ١٩٢٩ برقية من الملك ابن سعود الى الحاج أمين الحسيني ، ردّاً على برقية الإستغاثة التي كان قد بعث بها اليه ، وجاء فيها : « علمنا بخبر الهجوم اليهودي على مسلمي فلسطين ، وقد المنا المصاب . إننا نأمل أن تعاقب الحكومة البريطانية المعتدين عقابا قاسيا ، عملا بمبادئها وتقاليدها ، في هذه الظروف ، والأرواح مليئة بالحزن والأسى ، نبعث الى مسلمي فلسطين خاصة والى المسلمين عامة بأحرّ تعازينا لضحايا المسلمين الذين قتلوا بجوار المسجد الأقصى » (٩) .

وانهى الملك إبن سعود إنشغاله بهذا الموضوع بتصريح نشرته صحيفة (أم القرى) الناطقة بلسانه ، في عددها الصادر يوم ٢٢ مارس عام ١٩٣٥ ، عبّر فيه عن تعاطفه مع فلسطين والأقطار العربية المجاورة ، ولكنه أضاف قائلا : إنهم ــ أهل فلسطين ــ « لا يحق لهم أن يلوموا إلاّ أنفسهم على مأساتهم الحالية » (١٠) .

بعد فترة قصيرة من نشر هذا التصريح ، أرسل الملك عبد العزيز ابنه وولي عهده الأمير سعود في زيارة رسمية لفلسطين ، كان حريصا جدا خلالها « حتى في الحفلات العربية الصرفة التي أقيمت على شرفه ، أن يتحاشى ذكر أي شيء ذي طبيعة سياسية أو موضوع جدل وخلاف » ، أما في الحفلات العامة ، فقد أقيمت له إحداها في نابلس ، وتضمن سجل المدعوين إليها كبار ضباط القوات البريطانية الجوية والبرية ، ورؤساء الدوائر الحكومية .. والمستر شرتوك ، ممثل الوكالة اليهودية (١١) .

من هذه المؤشرات خرج السير (آندرو رايان) سفير بريطانيا في السعودية ، بخلاصة أرسلها إلى وزير خارجيته في تلك الفترة ، قال فيها : « لا أظن أن لإبن سعود أيّة نيّةلإظهار أي إهتمام بفلسطين ، اللهم سوى إهتمام افلاطوني بذلك البلد » (١٢) .

ولكنه ألحق برسالته هذه مقطعا من حديث الملك أبن سعود لصحيفة ــ أم القرى ــ جاء فيه : « فلسطين هي إحدى البلاد العربية ، وما يسرّ العرب يسرّني ، وما يحزنهم يحزنني ، ولكن مصائب العرب في كل أقطارهم إنما تأتي من أنفسهم » (١٣) .

وهكذا ، لم يتمكن الملك عبد العزيز من التوفيق بين المتناقضين : الحفاظ على صداقته مع بريطانيا ، والانفعال لما كان يجري في فلسطين . وحين أعرب للسفير البريطاني عن حيرته تجاه هذه المعضلة ، أبلغه السفير بأنه ــ ابن سعود ــ « لن يعزّز صداقته مع بريطانيا العظمى ، ولن يزيد من رفعة مكانته في العالم العربي ، إن هو أقحم نفسه في شؤون فلسطين » (١٤) . ذلك أن السفير شعر بأن ابن سعود « وعلى الرغم من كل إدعاءاته بأنه يرغب في تحاشي أي شأن قد يزعج أو يحرج حكومة صاحب الجلالة ، فإنه يرغب رغبة شديدة بأن يشعر أن نفوذه وتأثيره يحسب له بعض الحساب في فلسطين ، سواء لأسباب سياسية عامة ، أو بسبب المكانة التي تحتلها القدس ــ أولى القبلتين ــ في نفوس المسلمين » (١٥) .

وحين أدرك الملك عبد العزيز استحالة التوفيق بين الهدفين ، وكما تبين وثائق مرحلة ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ فقد اختار استمرار صداقته مع الحكومة البريطانية ، وكان أثر ذلك حاسما في مسيرة تلك الثورة ، وفي موقف الملك من الهيئة العربية العليا ورئيسها ، ومن قرار التقسيم الذي أعلنته بريطانيا ردا على تلك الثورة .

موقف الملك عبدالعزيز من الثورة الفلسطينية ، وقرار التقسيم ، والحاج أمين الحسيني (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)

يلخص سفير بريطانيا الجديد في جدة ، السير ريدر بولارد ، جهود الملك عبد العزيز تجاه القضية الفلسطينية في العام الأول للثورة ، عام ١٩٣٦ ، بما يلي :

« تلقّى الملك برقية من الحاج أمين الحسيني .. يعلن فيها أن فلسطين العربية قد أقلقتها السياسة الصيونية لبريطانيا ، التي تهدف إلى تدمير الأمة العربية .. وطلب من ابن سعود أن يساعد في إنقاذ الأراضي المقدسة ، « وأن أهل فلسطين قرروا البدء بإضراب يستمر حتى تبدل بريطانيا سياستها بأخرى تؤكد وتضمن أمن العرب » . لم يرسل الملك ردا على البرقية ، بانتظار مشورة السير آندرو رايان الذي قال له : إنه لن يقوي مكانته في العالم العربي ، ولن يعزز صداقته مع بريطانيا العظمى ، إن هو أقحم نفسه في شؤون فلسطين . والحقيقة أن هذه القضية لم تثر في جدة أبدا بعد ذلك ، إلاّأن ابن سعود أثارها فيما بعد في لندن ، عن طريق المفوضية السعودية هناك ، حيث عرض أخذ زمام المبادرة ، والتنسيق مع ملكي العراق واليمن لحثّ عرب فلسطين على التخلّي عن الإضطرابات خدمة لمصلحتهم هم » .

« وفي ٤ يوليو تموز ١٩٣٦ ، أبلغ الوزير المفوض السعودي موافقة بريطانيا على عرض ابن سعود الذي اقترح الإتصال أيضا بحكام مصر وشرق الأردن ، فردت بريطانيا بأنها توافق على إشراك أمير شرق الاردن ، ولكنها تفضل ألا يتمّ إتصال من أي نوع مع مصر بخصوص هذا الموضوع ، وقام وزير خارجية العراق (نوري السعيد) بزيارة إلى فلسطين لم يكن لها من أثر ، سوى تحريك آمال لا مبرر لها عند العرب ، وإثارة غضب ابن سعود ، الذي شعر بأن نوري باشا يحاول أن يسلبه شرف أي تسوية قد يتم التوصل إليها ، أما حكومة صاحب الجلالة (بريطانيا) فقد طلبت وقفا دون قيد أو شرط لكل أعمال الفوضى والعنف ، وقد تم لها ذلك » .

« وفي العاشر من اكتوبر تشرين الأول (١٩٣٦) ، صدرت نداءات متطابقة عن ابن سعود وملكي العراق واليمن ، وأمير شرق الأردن ، بينما قرر رئيس وزراء مصر عدم الإشتراك في توجيه هذا النداء ، ثم قام ابن سعود ، بناء على نصيحة حكومة بريطانيا ، وإستجابة لميوله هو أيضا ، برفض الدعوة التي تلقاها من حكومة بغداد لإرسال وفد الى هناك لدراسة موضوع تبنّي سياسة

مشتركة تجاه حكومة صاحب الجلالة بخصوص مسألة فلسطين ، وهكذا أنهت الهيئة العربية العليا الأضراب بعد أيام قليلة . واتصل الوزير السعودي المفوض بالمستر (رندل) في وزارة الخارجية البريطانية ، لينقل إليه رسالة عاجلة من الملك ابن سعود مفادها أنه حين تتم إستعادة السلام والظروف الطبيعية تماما في فلسطين ، ويتشتّت شمل العصابات والمجموعات الفلسطينية ، فإنه يأمل أن تنظر الحكومة البريطانية في أمر إصدار عفو عام عن العرب المسجونين . ولكن تقرر ، في نفس الوقت ، محاكمة الأشخاص الذين توفرت ضدهم الأدلّة ، فأرسل ابن سعود شكره العميق لحكومة صاحب الجلالة على هذا القرار » .

« .. ومرّة أخرى أخذ ابن سعود زمام المبادرة حين أجبر الهيئة العربية العليا لفلسطين على سحب قرارها الخاص بمقاطعة اللجنة الملكية ، وهو القرار الذي كانت الهيئة قد اتخذته حين أدركت أن هجرة اليهود إلى فلسطين لن تتوقف أثناء أداء لجنة التحقيق مهمتها ، وحين عاد وزير الخارجية العراقي من زيارة قام بها إلى الرياض في شهر نوفمبر ١٩٣٦ ، أبلغ السفير البريطاني في بغداد ، بأن موقف ابن سعود يتلخص بما يلي : على الحكام العرب ألاّ يتقدموا بأية مطالب بخصوص قضية فلسطين ، قبل التوصّل إلى إتفاق مسبق ، والحصول على موافقة الحكومة البريطانية (على المطالب التي تسمح لهم تلك الحكومة برفعها إليها ! !) ، وأن إبن سعود يستنكر موقف الهيئة العربية العليا مقاطعة اللجنة الملكية ، واقترح أن يقوم الحكام العرب بالضغط على عرب فلسطين لتغيير موقفهم ، شريطة الحصول على موافقة حكومة بريطانيا المسبقة على هذا التحرّك ، وشريطة أن يعطي الحاج أمين الحسيني تعهدا بالرضوخ لهذا الضغط . وهكذا نجحت تلك المبادرة ، وتقدمت الهيئة العربية ، نادمة على موقفها السابق ، فأرسلت وفدا إلى بغداد والرياض ، عاد وهو يحمل نصيحة بوجوب التعامل مع اللجنة ، وقد عملت الهيئة بموجب تلك النصيحة » .

« في هذه الأثناء قال الوزير السعودي المفوض ، إن ابن سعود منع المظاهرات المؤيدة لفلسطين في الحجاز ، لأنها كان يمكن تفسيرها على أنها مظاهر عداء لحكومة بريطانيا .. لقد فعل ابن سعود حسنا بمنعه قيام تلك المظاهرات ، وكان لأوامر ابن سعود الصارمة والتي صدرت عنه شخصيا ، الفضل الكبير في منع شعب الحجاز من إظهار اهتمامه العظيم بالمسألة الفلسطينية ، سواء كان ذلك الإهتمام دينيا إم سياسيا أم قوميا . كما أمر ابن سعود (فوزي القاوقجي) بمغادرة الأراضي السعودية (كان القاوقجي يتولّى تدريب الجيش السعودي كرنيس أركان) ، حيث كان هذا الجمرة المثيرة للفتنة ، قد لجأ الى الأراضي السعودية بعد مغادرته فلسطين .. أما صحافة مكة فقد وضعت تحت رقابة دقيقة مشددة ، فلم تشر إلى الإضراب وأعمال الفوضى والعنف إلاّ بعد انتهائها .. ويقال إن عملية جمع التبرعات لفلسطين ، التي وصلت في مجموعها إلى (٥٠٠) جنيه استرليني ، لاقت صعوبات جمّة ، أما قائمة المتبرعين فقد ضمت أسماء بعض أفراد العائلة المالكة الذين لا أهميّة لهم ، أما المقالات المتعاطفة التي ظهرت في الصحافة السعودية بعد انتهاء الإضراب ، فربما كانت الحدّ الأدنى الذي شعر ابن سعود أن من المحتّم عليه إظهاره حتى لا يثير إنتقادات العالم العربي ضده » (١٦) .

غير أن اللغة والأسلوب اللذين عبر الملك عبد العزيز بهما عن آرائه ورغباته ، سواء للحكومة البريطانية أم لعرب فلسطين ، كانا متميزين ، ولا بد من تقديم نماذج منهما تعبّر بصدق عن مشاعر الملك تجاه فلسطين وشعبها .

١ ــ قال يوسف ياسين لسفير بريطانيا في السعودية ، يوم ١٩ ابريل ١٩٣٦ ، إن الملك إبن سعود راغب أشد الرغبة ، بألاّ يفعل ما يتعارض مع سياسة حكومة صاحب الجلالة ، أو ما قد يتضمّن تدخلاً في شؤونها ، ولكنه تكلم أيضا عن أهمية حفاظ الملك على مكانته وهيبته في العالم العربي » (١٧) .

٢ ــ قال الوزير السعودي المفوض في لندن ، لمساعد وزير الخارجية البريطانية يوم ١٧ يونيو ١٩٣٦ ، إن الملك إبن سعود « أغرق في بحر من البرقيات والعرائض من العرب ، ليس في مملكته فحسب ، وإنما في مصر وبلدان عربية أخرى ، تصفه بالجبن وبأنه عميل بريطاني ، لأنه لم يفعل شيئا من أجل عرب فلسطين .. وفي رأيه أن حكومة صاحب الجلالة هي أعظم وأصدق صديق للعرب ، وأن أمنيته الوحيدة ، هي أن يبادل العرب بريطانيا هذه الصداقة ويزيدوا عليها » (١٨) .

(في لقاء تمّ في الرياض بين الملك فهد ومدير إدارة المعلومات الأميركية عام ١٩٨٤ ، وفي أعقاب ظهور التواطؤ الأميركي مع اسرائيل ، وعمليات الإبادة الجماعية ، والتدمير الشامل التي قامت بها ضد شعبي لبنان وفلسطين ، والتي أدّت إلى طرد المقاومة الفلسطينية ــ القيادة السياسية ــ من لبنان .. طلب الملك من المسؤول الأميركي أن يقدم له خدمة شخصية ، وهو أن يسمح له يوم إنتخابات رئيس الجمهورية الأميركية بالإدلاء بصوته لصالح رونالد ريغان ، مخطط الهجوم على لبنان ، وطلب أن يسمح له بالتوجّه إلى السفارة الأمريكية للإدلاء بصوته) .

٣ ــ « في حين يفضل ابن سعود الوقوف على الحياد في الصراع الدائر في فلسطين ، فإنه يتلقّى العديد من الرسائل والبرقيات من مسلمين وعرب ، مليئة بالإحتجاج ، تطالبه بإعطاء مبرر لموقفه هذا » (١٩) .

٤ ــ في لقاء تم يوم ٣ يوليو ١٩٣٦ بين مساعد وزير الخارجية البريطانية والشيخ حافظ وهبه ، قال الشيخ حافظ إنه « تلقّى من جلالة الملك ابن سعود تقارير تفيد بأن البدو في العربية السعودية وشرق الأردن يهددون بالقيام بأعمال عنف ، والقيام بمظاهرات تأييدا لعرب فلسطين ، وقد استنكر جلالته هذه الأعمال ، وأصدر أوامر الى حكام المناطق بأن يُخرسوا ويجتثّوا أية مظاهرات أو مشاكل من ذاك القبيل ، وهو إذ يقول هذا ، يود أن تعلم حكومة صاحب الجلالة ، أنه باتخاذه مثل هذه الإجراءات على الصعيد المحلي ، قد يضطر الى إلقاء القبض ليس فقط على رعاياه هو ، وانما على رعايا من شرق الأردن يحاولون إجتياز حدود العربية السعودية ، إما للتحريض على الهيجان ، أو لإرسال مواطنين سعوديين الى فلسطين .. وأضاف أن الرسائل والبرقيات ما تزال تنهال على الملك ، بما في ذلك من فلسطين ، تحثّه على التدخل دفاعاً عن شعبها ، وهو يرد على كل ذلك بأنه يشعر أنه سيكون من المستحيل بالنسبة للحكومة البريطانية أن تخضع للصخب الجماهيري الماثل في هذه الإضطرابات والفوضى ، وإن أول شيء يجب عمله ، هو أن يتوقف العرب عن القيام بأعمالهم الخارجة على القانون .. والحقيقةأن الملك يرفض شخصيا أن تخضع الحكومة البريطانية أو تستسلم للتهديدات والفوضى وأعمال الرعاع ، وقد قال للفلسطينين إنه في حين يبدو موقف بريطانيا واضحا جليا ، فإنه لا يستطيع أن يقول نفس الشيء عن موقف عرب فلسطين » (٢٠) .

٥ ــ « من حافظ وهبه الى السير (لانسيلوت أوليفانت) ، في ٢٧ يوليو ١٩٣٦ . عزيزي السير لانسيلوت أوليفانت : تلقيت لتوي برقية من جلالة الملك عبد العزيز ، يقول فيها إنه نقل رد الحكومة البريطانية إلى العراق واليمن (اللتين رفضتا توجيه نداء إلى عرب فلسطين بإنهاء الثورة دون قيد أو شرط) ، وطلب منّي إبلاغكم بأنه سيواصل استخدام نفوذه وتأثيره على الزعماء العرب » . ورد لانسيلوت برسالة مؤرخة في ٢٨ يوليو ، يقول فيها : « وقد لاحظ المستر إيدن ــ وزير خارجية بريطانيا في ذلك الحين ــ أن صاحب الجلالة الملك عبد العزيز سيستخدم أقصى نفوذه لدى الزعماء العرب ، ويرغب ــ إنتوني إيدن ــ أن يعبّر عن أعمق تقديره وترحيبه بهذا التأكيد الصادر عن جلالته » (٢١) .

٦ ــ في مقابلة جرت بين الوزير المفوض السعودي وبين ج . رندل ، في وزارة الخارجية البريطانية ، قال الوزير المفوض :« إن الملك ابن سعود شديد الرغبة في أن يبقى على أمتن علاقات الصداقة والمودة والإتصال مع حكومة صاحب الجلالة حول موضوع فلسطين ، وهو من هذا المنطلق يود إعلامنا أن سوريين موجودين في فلسطين ، هما الشيخ كامل القصاب والشيخ اسحق الدرويش ، وصلا الى الرياض مؤخرا لعرض قضية العرب عليه ، ولتوضيح الموقف ، ولمناشدته التدخل وتقديم الأموال لضحايا الإضطرابات . ردّ ابن سعود قائلا : إنه فيما يتعلق بالتبرعات ، فإنه على إستعداد للمساهمة في صندوق الإغاثة حالما تتوقف أعمال الفوضى ، وأما فيما يتعلق بالتوسّط ، فقد إستخدم فعلا مساعيه الحميدة ، قدر الإمكان ، ونصح القادة بعدم الإستمرار في معارضة الحكومة البريطانية ، بل إنتظار وصول اللجنة الملكية ، والتي يشعر يقيناً أنها ستحكم لهم بإنصاف ، وليس بإمكانه سوى تكرار هذه النصيحة ، وأبلغ العرب بأنه غير راغب في التدخل بعد الآن ، إلا اذا رغبت حكومة صاحب الجلالة في ذلك » (٢٢) .

٧ ــ في برقية من سفير بريطانيا في بغداد إلى وزير خارجيته ، مؤرخة في ٢٢ سبتمبر ١٩٣٦ يسأل السفير « هل لديكم سبب وجيه للإعتقاد بأن ابن سعود لعب دوره باستقامة أكبر من استقامة ياسين باشا (رئيس وزراء العراق) ؟ ، وهل هناك اعتراض فعلي على تبادل المواقع بينهما في السباق الجاري لخطب

كيف تعاملت العائلة السعودية المالكة مع قضية الشعب الفلسطيني وثوراته المتكررة ضد الإحتلال البريطاني ثم الصهيوني .. وهل أن ما يجري في الوقت الحاضر حلقة مترابطة بمواقف الماضي التي أدت الى ضياع فلسطين ؟

وذ حكومة صاحب الجلالة ؟ » (٢٣) .

٨ ــ من رسالة من الملك ابن سعود ، إلى رئيس الحكومة العراقية ، مؤرخة في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٦ « إننا نخشى أن يقوم شعب فلسطين بإعلان الإضراب ، وهو ما سيزيد في تضررهم وتسبّب الأذى العظيم لهم ، كما سيكون هذا الإضراب عارا وخزيا لكل العرب » (٢٤) .

٩ ــ وهنا يرسل أنتوني إيدن رسالة أخرى للملك عبد العزيز يقول فيها : « سأكتفي بالقول : شكرا لجلالة الملك ، فقد تصرف بسلوك حسن حقا » (٢٥) .

١٠ ــ في نفس اليوم ، أبرق الملك لينقل إلى حكومة بريطانيا شكره « للرأي الصريح الذي عبرت عنه ، وليعلمها بأنه أشار على العراقيين بأنه يحب التأكد من رأي الحكومة البريطانية وموقفها قبل القيام بأي عمل » (٢٦) .

١١ ــ ثم قدم شكره للحكومة البريطانية « على تقديرها الكريم لجهوده ، وقد كان ومايزال يبذل الجهود بكل الوسائل الممكنة لإقناع شعب فلسطين بالتخلي عن سياسة العنف التي تبنّاها لتحقيق مطالبه » (٢٧) .

١٢ ــ بعد عشرة أيام ، اتصل الوزير السعودي المفوض في لندن بوزارة الخارجية البريطانية وأبلغها فحوى برقية من الملك ابن سعود تتعلق بنقطتين :

« الأولى : أن ابن سعود قلق من قرار الهيئة العربية العليا مقاطعة اللجنة الملكية ، بسبب عدم توقف سيل الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وقد اقترح على الهيئة أن تعيد النظر في موقفها وتتعاون مع اللجنة » .

« الثانية : هي أن الملك إبن سعود يود إعلام حكومة صاحب الجلالة بأن فوزي القاوقجي ، بعد طرده من فلسطين ، لجأ أولا إلى الجزء الشمالية من الأراضي السعودية ، وأن حكومة الملك ابن سعود طلبت إليه مغادرة أراضيها على الفور » . فرد مساعد وزير الخارجية قائلا : « إنني على يقين بأن وزير الخارجية البريطانية سيقدر تقديرا عاليا العمل الذي أقدم عليه الملك ابن سعود في هاتين القضيتين » (٢٨) .

١٣ ــ وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٣٦ ، أرسل سفير بريطانيا في السعودية برقية إلى لندن قال فيها : « عاد وزير الخارجية السعودي وزارني مساء أمس ، وقال لي إن الموقف العام لإبن سعود تجاه القضية الفلسطينية يتلخص في أنه لا يجوز أن يقدم الملوك العرب على طرح أي مطالب الاّ بعد أن يتوصلوا إلى إتفاق مشترك عام ، وبعد أن يحصلوا على موافقة حكومة صاحب الجلالة على طرح هذه المطالب » (٢٩) .

شهد عام ١٩٣٧ تطورا خطيرا في الوضع الفلسطيني ، كان أهمه نشر توصية اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين ، أما موقف العربية السعودية من هذه الأحداث ، فيلخصه التقرير السنوي عن العربية السعودية لعام ١٩٣٧ الذي أعدته السفارة البريطانية في السعودية ، وأرسلته إلى وزارة الخارجية يوم ٢٩ مارس ١٩٣٨ (٣٠) .

يقول التقرير :

« .. اعتبر ابن سعود تدخله في المسألةالفلسطينية خلال العام الماضي فاشلا ، لأن مسلمي فلسطين ، الذين خيّب تقرير اللجنة الملكيّة امالهم ، أنحوا باللائمة عليه للنصائح التي كان قدمها لهم .. قررت حكومة صاحب الجلاله تزويد ابن سعود بالسلاح ، وقد قدر ابن سعود ثمنه بخمسة أضعاف المبلغ الذي دفعه ثمنا له .. كما أن الزيارة التي قررت سمو الأميرة أليس واللورد آثلون القيام بها إلى السعودية جاءت تكريما لإبن سعود لم يسبق له مثيل ، وكاد يطير فرحا له .. » .

« .. وفي حديث تبادله الملك مع السير ريدر بولارد في شهر يوليو ١٩٣٧ ، تحدث بانزعاج عن التقارير القائلة إن بعض العراقيين ، من أمثال نوري السعيد ، يحاولون أن يغرفوا قصب السبق غرفا ، باتباع سياسة فلسطينية ليست في مصلحة الفلسطينين ولا في مصلحة حكومة صاحب الجلالة البريطانية ..» .

« .. وبعد صدور تقرير اللجنة الملكية (الذي أوصى بتقسيم فلسطين) ، زار مفتي فلسطين مكة لأداء فريضة الحج ، وهناك ناشد ابن سعود مد يد العون والمساعدة ، ووعد ابن سعود أن يستخدم نفوذه بالطرق المشروعة ، ولكنه حثّ الحاج أمين الحسيني المساعدة في الحفاظ على النظام والهدوء .. » .

وفي ٦ فبراير نقلت إلى حكومة بريطانيا وثيقة تتضمن مقترحات وتوصيات الملك السرّية لحل قضية فلسطين ، قال فيها إنه لم يصدق أبدا التقارير التي تلقاها ، والقائلة بأن اليهود ينوون احتلال المدينة وخيبر وهدم قبر الرسول ، فهذه دعاية كان يبثّها أعداء بريطانيا العظمى .. كما رفض السماح بعقد مؤتمر إسلامي في مكة ، خوفا من أن يثار فيه هذا الموضوع الخطير . إن الملك ابن سعود يود ، إذا ما حدث شيء في أوروبا ، أن تكون بريطانيا العظمى قادرة على الإعتماد على الدعم العربي ، وإلاّ فقد يصبح اليهود في خطر عظيم .. » ! ! .

« .. بعد اطلاعه على قرار اللجنة الملكية الموصي بالتقسيم ، قال الملك للسفير البريطاني ، إنه إذا كانت حكومة صاحب الجلالة قد اتخذت قرارها ،فإن همّه الان التفكير بمصالحه الشخصية ، وهو يرى أن هذه قد تأثرت تأثرا سلبيا بنتيجة توصية التقرير لبريطانيا بإنهاء إنتدابها على شرق الأردن ، وقال إنه طالما ظل الإنتداب قائما فإنه واثق من أن مكائد ومؤمرات الأمير عبد الله ستبقى تحت اللجام والسيطرة البريطانية ، وقال إن مطالبته بالعقبة ومعان لن يعفي عليها الزمن ، وأن من حق قبائله أن تتمتع بمواصلة حرية الإستمرار في التنقل والسفر ما بين السعودية وسورية ، فإذا كان الأمير عبد الله سيصبح مستقلا ، فإن ابن سعود يريد العقبة ومعان ويريد ممرا ، وليس فقط حق المرور ، إلى سورية ، كما أن الخبر القائل بأن الدولة العربية المقترحة ستتلقى مليوني جنيه كمساعدة أوحت للملك ابن سعود بالتعليق التالي : كل هذا حسن ، ولكن لا تتركوني مفلسا .. » .

« .. أما فؤاد بك حمزة ، فرغم عدائه الشخصي المعلن لإقتراح التقسيم ، لم يكن بحاجة الى نصيحة السير بولارد التي قدمها له ، بأنه لا يجوز تشجيع عرب فلسطين على معارضة مقترحات حكومة صاحب الجلالة ، فقد كان فؤاد يعلم علم اليقين ، كما اعترف بأسى وأسف واضحين ، أن ابن سعود لن يؤيد أبدا سياسة معارضة لسياسة حكومة صاحب الجلالة » .

« .. أثناء عودة الشيخ حافظ وهبة من مقابلة ابن سعود في الرياض ، قال للسفارة البريطانية في القاهرة إنه إذا كان لا بد لمشروع التقسيم من أن يدخل في حيز التنفيذ ، فسيكون ابن سعود مجبرا على المطالبة بالعقبة ومعان ، ولكنه قال إن جلالة الملك ابن سعود ، ردا على إستنجاد عرب فلسطين به في مقاومتهم لهذا القرار ، أرسل لهم ردا غير ملزم بموقف على الإطلاق ، لذلك سيعتبره العالم العربي كله خائنا للقضية العربية » .

« وفي لقاء بين الوزير السعودي المفوض في لندن ومساعد وزير الخارجية البريطانية ، تمّ يوم ١٧ يوليو ١٩٣٧ ، سأل الوزير المفوض عما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة على استعداد ، إذا قبل الملك ابن سعود بمبدأ التقسيم ، للنظر في مقترحات يقدمها لتعديله .. » .

« .. كان الشيخ كامل القصاب ، ممثل اللجنة الوطنية

السورية ــ الفلسطينية ، قد وصل إلى الرياض للتعرف على آراء ابن سعود والتباحث حول إمكانية عقد مؤتمر في دمشق أو بغداد . أبلغه ابن سعود أنه ، عملا بسياسته التي لا تتغير ولا تتبدل تجاه حكومة صاحبت الجلالة ، فإنه يتعامل معها مباشرة ، ولن يعلن عن آرائه التي يضعها أمامها ، ثم أقنع القصّاب بالتخلي عن فكرة المؤتمر ، كما أقنعه بالتخلي عن فكرة التوجّه إلى صنعاء في مهمّة مماثلة لدى الإمام يحيى .. وقد أرسل وزير الخارجية البريطانية الى الملك رسالة شكر وتقدير حارة على هذه المعلومات .. » .

« .. ربما كان أصعب سؤال يواجهنا ، هو مدى صحة ما ادعاه ابن سعود حين قال إنه محرج من ضغوط علماء الدين الوهابيين في نجد ، الذين طالبهم المسلمون بإصدار فتوى حول (إعطاء اليهود أرضا تخصّ المسلمين ، وإقامة دولة يهوديّة في فلسطين ... وإن إعلان الجهاد هو واجب ديني ، وأنّهم إقترحوا رفع علم الجهاد) . رد عليهم الملك راجيا منهم أن يتحلّوا بالصبر ، وإنتظار نجاح المفاوضات الجارية حاليا بينه وبين حكومة صاحب الجلالة ، وأرسل الملك الى الحكومة البريطانية رسالة شفهية قال فيها (على لسان حافظ وهبه) أنه لا يستطيع أن يضمن قدرته على ضبط قبائله والسيطرة عليها ، فالمسافات شاسعة ، والسيطرة على الحدود كانت دائما من الأمور الصعبة ، الاّ أن ابن سعود ، اذا علم بأن أيّا من قبائله تفكر بالقيام بعمل لا يمكنه السيطرة عليه ، يتعهّد منذ الآن بأن يقدّم لحكومة صاحب الجلالة كل المعلومات الممكنة مسبقا » .

« .. كان من الطبيعي أن يتمنّى العديد من القوميين العرب أن يعقد مؤتمر لنقاش قضية فلسطين في مكة ، الاّ أن ابن سعود رفض رفضا قاطعا السماح باستخدام مكة لهذا الغرض ، مراعاة لشعور بريطانيا ، واعترف الوزير المفوض بأنه كان هناك أساس من الصحة لهذه الرواية .. » .

« .. وفي المقابلة التي جرت بين ابن سعود والسفير البريطاني في شهر ديسمبر ١٩٣٧ ، بدأ ابن سعود وكأنه يكنّ خوفا من إحتمال تبنّي حكومة صاحب الجلالة لمشروع آخر لحل المسألة الفلسطينية يضعه شخص أو حكومة اخرى غيره ، فتتدمّر نتيجة ذلك مكانته ، وكان يرتاب بصورة خاصة من مشروع وضعته الحكومة العراقية (نوري السعيد) تأمر الحكومة البريطانية بموجبه بوقف الهجرة اليهودية وتسليم فلسطين الى الحكومة العراقية ، التي تقوم بعد ذلك ، كجزء من الصفقة ، بفتح أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها . أعرب السير ريدر بولارد عن قناعته بأن حكومة صاحب الجلالة لن تتخذ أي قرار خطير بخصوص موضوع فلسطين ، قبل إعلام الملك ابن سعود به بوقت مبكر » .

« .. وقد أعلن ابن سعود بقوة أن البريطانيين يبقون أفضل شعب على الإطلاق ، فهم أفضل من الإيطاليين ، وأفضل من الأتراك ،لا بل وأفضل من العرب انفسهم ، وهو يفضل ألف مرة ، ومن وجهة نظر سعودية بحته ، أن تواصل حكومة صاحب الجلالة إنتدابها على العراق ، لأنه يشعر بالأمان حين يكون البريطانيين جيرانه ، ولأن استقلال العراق خلق وضعاً ينظر اليه هو ببالغ القلق ، والآن يستعد البريطانيون لإنهاء إنتدابهم على شرق الأردن ! ! » .

« .. وفي آخر مقابلة أجراها الوزير البريطاني المفوض في السعودية مع الملك إبن سعود (يوم ١٨ ديسمبر عام ١٩٣٧) ، أثار الملك مرة أخرى ، موضوع فلسطين وخوفه من أن تحاول إحدى الدول العربية ، أو شخص ما ، أن ينتزع منه المسيرة » .

مرة أخرى يتوجب القول هنا بأن اللغة والأسلوب اللذين إستخدمهما الملك في عرض وجهات نظره المتعلقة بفلسطين على الحكومة البريطانية تستوجب إستعراضا موضوعيا يهدف الى الكشف عن « روح الموقف » السعودي من هذه القضية ومستقبلها :

١ ــ كتب القائم بالأعمال السعودي في لندن (محمد زاده) الى مساعد وزير الخارجية البريطانية يوم ٤ يناير ١٩٣٧ ، يقول : « أمرت أن أبلغكم بأن أناسا عديدين من مختلف الأقطار إتصلوا بجلالة الملك طالبين السماح لهم بعقد مؤتمر اسلامي في مكة خلال موسم الحج ، لكي يحصلوا على دعم وتأييد العالم الإسلامي لعرب فلسطين ، وقد اعتذر صاحب الجلالة عن إعطاء مثل هذا الإذن ، على أساس انه لا يحبذ فكرة جعل مكة مركزا للدعاية السياسية ، ولكن السبب الحقيقي لرفضه بالطبع ، هو رغبته في إظهار كل إعتبار وتقدير لحكومة صاحب الجلالة ، ورغبته الأكيدة في الحفاظ على علاقات الصداقة مع بريطانيا مهما كانت الظروف » (٣١) .

٢ ــ وفي رسالة بعث بها الملك ابن سعود الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ فبراير ، قال الملك « إنه ليس من الحق ولا من العدل أن تلام بريطانيا على تصريحات أدلى بها زعماء يهود ، إن ما دفعنا الى التدخل في فلسطين ، ليس الاّ صداقتنا للحكومة البريطانية ، وإن ما نريده ونبغيه من كل هذا ، هو أن تأمن بريطانيا ــ إذا ما اندلعت الحرب في أوروبا ــ ، جانب أهل فلسطين على الأخص ، وإلاّ فإن اليهود أنفسهم سيكونون في خطر عظيم ، خصوصا وأن الأعداء ينفثون سمومهم في فلسطين وغيرها من الأقطار العربية والإسلامية » (٣٢) .

٣ ــ وأثناء مقابلة أجراها (رندل) مع الملك ابن سعود أثناء زيارته له في السعودية في الفترة الواقعة بين ١٨ و ٢٢ مارس عام ١٩٣٧ ، قال الملك إنه « فيما يتعلق بفلسطين ، فإنه ليس سيد نفسه ، قد يستطيع شخصيا ومن أجل الحفاظ على صداقته مع حكومة صاحب الجلالة ، أن يكبح مشاعره وعواطفه الشخصية بخصوص هذا الموضوع ليبقى على علاقات الصداقة هذه ، حتى ولو شعر أن الحكومة البريطانية تعامل عرب فلسطين معاملة ظالمة ، إلاّأنه يشعر أن عليه ، فيما يتعلق بهذه المسألة ، مسؤولية خاصة تجاه العالم العربي ، وفي الحقيقة ، تجاه العالم الإسلامي بأكمله » (٣٣) .

٤ ــ وفي نفس اللقاء قال الملك (لرندل) إنه « يدرك تماما أن لحكومة صاحب الجلالة التزاماتها تجاه اليهود ، ولا يمكنها أن تتراجع عن سياستها القاضية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين » (٣٤) .

٥ ــ وقال في الوثيقة ، والمناسبة ذاتها « إنه لا يفكر بفلسطين في هذه المرحلة .. كلا ، وإنّما ينصبّ جلّ تفكيره على الخطر الذي يهدد العالم العربي في موقعين ، اليمن والعراق » ! ! (٣٥) .

٦ ــ وقال أخيرا « إن على حكومة صاحب الجلالة أن تدرك أنه يقف وحيدا ، وأن عليه أن يفكّر بمركزه في عالم أسلامي ينحي عليه باللوم والانتقاد الشديد ، حيث الكثيرون من أبناء دينه لا يعترفون بأنّه مسلم .. » (٣٦) .

٧ ــ في لقاء تمّ في لندن بين الشيخ يوسف ياسين و (رندل ، مساعد وزير الخارجية البريطانية) ، يوم الأول من يونيو ١٩٣٧ ، قال الشيخ يوسف « إنه علم لتوّه من فؤاد بك حمزة ، أن عددا من اليهود القياديين في فلسطين اتصلوا به ، وأنهم راغبون أشدّ الرغبة في إجراء شكل من أشكال الصفقات بين العرب واليهود ، وهي صفقات من الواضح أنها ستكون على حساب حكومة صاحب الجلالة ، ولذلك صدرت الأوامر الملكية (لفؤاد حمزة) بألاّ يتدخّل في الأمر ، وألاّ يكون له علاقة بهذه المبادرات .. في هذه الأثناء يحاول اليهود ، هنا في بريطانيا ، الإتصال بالأمير سعود والشيخ يوسف ياسين ، لم يتجاوب الشيخ يوسف مع هذه المبادرات ، عملا بتعليمات الملك ، ولكن يهودياً وصفه بأنّه رئيس هيئة العمل اليهودية في فلسطين ، قدم (يوسف ياسين) إسمه على أنه إبن غريّان (ابن غوريون) . واضح إن هذا تحوير عربي لشيء مختلف تماما ، إذ كيف يمكن ليهودي أن يحمل مثل هذا الإسم ؟ . اتصل بالمستر (فيلبي) ، واقترح عليه ، طالبا نقل اقتراحه إلى الملك عبد العزيز ، حلا للمشكلة الفلسطينية ، يقوم على الأسس التالية : يتم إلغاء الإنتداب ، ويلغى وعد بلفور ، وتسلّم فلسطين وشرق الأردن لإبن سعود مع حقوق السيادة كاملة ، شريطة عدم وضع حدّ أو قيد جديد على الهجرة اليهودية ، سواء إلى فلسطين أم إلى شرق الأردن .. يودّ الملك ابن سعود أن تكون الحكومة البريطانية على علم بأن هذه الإتصالات قد تمّت بالفعل .. » .(٣٧) .

٨ ــ وفي ٢٩ يونيو ١٩٣٧ ، كتب سفير بريطانيا إلى السير لانسيلوت أوليفانت ــ مساعد وزير الخارجية ــ رسالة قال فيها « إنتهيت الآن من قراءة تقرير اللجنة الملكية ، أعتقد أن حكومة صاحب الجلالة ستقرر التقسيم ، وأنا آمل ذلك ، لأنني أشعر أن باستطاعتي الدفاع عن هذه السياسة أمام الملك عبد العزيز ، لكن هناك مشكلتان من وجهة النظر السعودية ، هما : أولا ، احتمال أن يجني عبد الله رقعة جديدة من الأرض . ثانيا ، فكرة حصول اليهود على منفذ على العقبة ، وهي التي ادّعى ابن سعود دائما أنها ملكه ، باعتبارها جزءا من الحجاز . ربما كان منح السعودية ميناءاً حرّاً على العقبة سيساعد

●●

أخشى أن يقوم الفلسطينيون بإعلان إضراب عام ، وهو ما سيسبب لهم الضرر والأذى ، كما سيكون خزياً وعاراً لكل العرب

الملك عبد العزيز ، ٦ / ١٠ / ١٩٣٦

●●

على حل المشكلة » (٣٨) .

٩ ــ وفي لقاء بين الوزير السعودي المفوض في لندن ــ الشيخ حافظ وهبة ــ مع رندل ، جرى يوم ١٦ يوليو ١٩٣٧ ، قال الشيخ حافظ إنه « يود أن يعلمنا بالنقاط الأساسية مما قاله الملك ، وهي : أولا ، أنه قلق جدا تجاه الوضع الذي سينشأ إذا ما أصبح الأمير عبد الله ملكا على فلسطين العربية (القسم العربي من فلسطين) ، لأن عبد الله ، حسب اعتقاد الملك ، غير جدير بالثقة وسيء النية تجاه العربية السعودية . ثانيا ، إن الملك لا يستطيع الإستمرار في ترك مطالبته بالعقبة ومعان ، إن نحن انسحبنا من شرق الأردن . ثالثا ، أننا إذا انسحبنا من شرق الأردن ، فإنه يريد أن يكون له خط مواصلات مفتوح ومباشر مع سورية » (٣٩) .

١٠ ــ ثم اعترض الملك ابن سعود على قرار التقسيم « لأنه يجعل الأمير عبد الله حرّاً من كل سيطرة بريطانية ، ولأنه يعتقد أن مساحة الدولة اليهودية ، بموجب قرار التقسيم ، أكبر من اللازم » (٤٠) .

وكان من نتائج مطالبة الملك ابن سعود بالعقبة ، أن خلقت بريطانيا مشكلة (طابا) ، التي افترضتها بريطانيا ميناء بديلا لليهود بدل العقبة ، وبقيت هذه المشكلة قائمة حتى وقت قريب .

١١ ــ « .. وبتعبير آخر ، فإن اعتراضات ابن سعود على قرار التقسيم هي اعتراضات سيكولوجية ، وإذا ما أمكن ، مثلا ، تنصيب أحد أبنائه الأحداث ملكا على الدولة الجديدة ، فإنه من المحتمل أن يتوقف عن الإهتمام بالعقبة ومعان وبالممر إلى سورية .. ولكن ابن سعود لا يتوقع منا أن نطيح بالأمير عبد الله .. » (٤١) . خصوصا وأنه ليس لدى بريطانيا مملكة أخرى تعرضها عليه ! (٤٢) .

١٢ ــ وكتب القائم بالأعمال السعودي في لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بموجب تعليمات الملك بتاريخ ٢١ أغسطس ، يقول « إن موقف صاحب الجلالة الملك ابن سعود يزداد حرجا وصعوبة ، لأن شعبه ، وخاصة في نجد يتساءل عن سكوته وصمته على مخطط تقسيم فلسطين .. خاصة وأن تصرّف الحكومة العراقية بالإعلان عن معارضتها العلنيّة والمكشوفة للتقسيم ، قد زاد من حراجة موقفه » (٤٣) .

١٣ ــ وحين أعلن الملك موقفه من قرار التقسيم ، كتب سفير بريطانيا إلى وزارة الخارجية يقول : « لايمكن لرد الملك أن يكون أكثر حذرا مما كان » ، وعلّق مساعد وزير الخارجية البريطانية على رسالة الردّ بقوله « هذا مشجّع جدا . إن ابن سعود يتصرف بطريقة تدعو إلى الإعجاب ، خصوصا إذا أخذنا بعين الإعتبار ما يعنيه موقفه المخلص الموالي لنا ، آمل أن يكون بالإمكان إيجاد وسيلة يمكن بواسطتها عمل شيء للتخفيف من وطأة وضعه المالي الصعب » (٤٤) .

١٤ ــ « .. إن الدعوة للجهاد في هذه الفترة سيثبط عزائم عدد كبير من الحجاج ، وإذا كان لا بدّ من الإختيار بين موسم الحج الذي يأتي بالأرباح ، وبين الجهاد في سبيل فلسطين ، فإن العلماء والملك لن يترددوا في إختيار البديل الأول ــ موسم الحج ــ » (٤٥) .

١٥ ــ وتعليقا على مذكرة سرية وفورية من وزير المستعمرات الى وزارة الخارجية ، مؤرخة في ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ ، خلص فيها وزير المستعمرات (رمزي غور) الى النتيجة القائلة بأن سياسة إبن سعود الحالية تجاه قضية فلسطين ما هي إلاّ قضية إبتزاز ومصلحة شخصية . كتب السير (ريدر بولارد ، سفير بريطانيا في السعودية) يقول « أنا لا أشك لحظة في أن الهيئات العربية العليا رغم إحتقارها للعائلة المالكة السعودية ، وإعتبارها قافلة جمال ، فإنها ستطلب من إبن سعود التدخل عمليا لصالحها ، هذا اذا لم تكن قد نفذت ذلك فعلا » (٤٦) .

١٦ ــ « سرّي جدا . من ج . غلوب باشا الى السير هنري كوكس . أشعر أن من واجبي أن أكتب لك مرة أخرى حول موضوع إبن سعود ، يقول مخبر من دمشق ، وهو تاجر نجدي على علاقة بأوساط ابن سعود هناك ، إن المفاوضات جارية بين ابن سعود والقادة الفلسطينيين والدمشقيين إستعدادا لمؤتمر بلودان ، وقد ارسلت الهيئة العربية العليا (كامل القصاب) الى ابن سعود ليقول له أنهم لن يقبلوا بعبد الله ملكا على الدولة الجديدة ، ولكنهم يقترحون إتخاذ قرار في بلودان يطلبون فيه تعيين أحد أولاد ابن سعود ملكاً عليهم ، إلاّأن ابن سعود رفض ارسال وفد الى بلودان ، ولذلك لم يطرح على المؤتمر موضوع تنصيب أحد ابنائه ملكا على عرش الدولة العربية المقترحة .. هناك مجموعة كبيرة جدا ــ في شرق الأردن ــ واقعة تحت نفوذ الهيئات العربية العليا ، فإذا أعلنت هذه الأخيرة صراحة عن تحالفها مع ابن سعود ، فإن أثر ذلك سيكون خطيرا على شرق الأردن » (٤٧) .

١٧ ــ « .. يود الملك بصورة خاصة أن يعلمنا بأن الشيخ يوسف ياسين التقى مؤخرا بالعديد من الزعماء الفلسطينيين الموجودين في سوريا ، مع أنه لم يلتقي بالمفتي ، لأنه شعر بأن العرب ربما يحاولون إضفاء تفسيرات غير صحيحة على مثل هذا اللقاء ، ولقد استنكر كل الزعماء الذين قابلهم ، الأعمال الشنيعة وأعمال الإرهاب التي وقعت في فلسطين ، والتي عزوها الى عصبيي المزاج ومتهورين عديمي المسؤلية » (٤٨) .

١٨ ــ « .. مشكلتي هي في هؤلاء لعرب من رعاياي ، وفي قبائل الإخوان في نجد ، ففيما يتعلق بحكاية فلسطين هذه ، فإن أحاسيسهم لا تكون أبعد من عيونهم ، ولا يستطيعون رؤية قيد أنملة أبعد من ذلك ، حتى أنهم يلومنني الآن لترددي وتذبذبي وإطاعتي لأوامر الإنجليز .. يجب على حكومتكم أن تتذكر أنني الزعيم الديني للعرب ، وبالتالي فأنا الذي أفسّر النصوص القرآنية ، وكلام الله الموجه لهم لا يمكن الإلتفاف حوله .. إن من المؤكد أن حكومتكم تضعني في نفس المتاهة والحيرة التي وضعتني فيها عام ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ ، مما أدى الى قيام الإخوان بتمردهم عليّ ، إن حملة البنادق من العرب الذين لا يخافون الله ولا يعرفونه .. قد أستؤجروا ودفعت لهم أموال يهودية ، نحن نقول هذا لأن مفتي القدس الأكبر أقسم لنا بحرم مكة وبالكعبة المقدسة بأنه لن يلجأ إلاّ الى الوسائل الشرعية في مقاومة المكائد الصهيونية في فلسطين ، وأنا أصدقه ، ولازلت أصدقه الى اليوم » (٤٩) .

١٩ ــ وأضاف الملك عبدالعزيز مخاطبا الكولونيل (ديكسون) « إنني أكرر بأن الحل الوحيد الذي أراه ممكنا إنما يكمن في أن تستمر حكومتكم في حكم فلسطين ، وبالطبع لن يسر هذا الصهاينة ، وليس هناك من داع لأن تصغوا لرأيهم ، وسيوافق العرب على الحل ، أما الذين لا يوافقون فسيجبرون على الموافقة على يد رجال من أمثالي » (٥٠) .

٢٠ ــ وفي نهاية تقريره ، إقترح ديكسون على حكومة بريطانيا « إذا كان بالإمكان أن تمنح جلالته شيئا ما مقابل بقائه بعيدا عن الأزمة الحالية .. شيئا يمكن أن يلمسه شعبه ويقدّره ، فإنني أعتقد أن الحكومة تفعل حسنا ، ستكون للملك ابن سعود طريقته الخاصة في تفسير مثل هذه الهدية أمام مواطنيه ، وأنا أعتقد أنه سيتبع مثل هذا الإجراء إنتشار جو أكثر عداء لبريطانيا بين العرب ، الآ أن أي عطاء أو هدية مقابلة يجب أن تكون كريمة سخيّة بالغة السخاء ، وأن أي هدية شخصية تافهه ستخرب الأمور » (٥١) .

بعد قراءة تقرير ديكسون ، يعلق مساعد وزير الخارجية البريطانية عليه

قائلا : « ليس لدينا ما نقدمه سوى أراضي أبو ظبي أو قطر ، وهما ليستا ملكا لنا » (٥٢) .

(في عام ١٩٢٨ عرض الملك عبد العزيز على بريطانيا الأمر بإغلاق المفوضية السوفيتية في جدة ، ومنع السفن التجارية السوفيتية من بيع بضائعها لفقراء جدة والحجاز ، مقابل إعادة راتب الدعم « ٥٠٠٠ جنيه استرليني » الذي كانت تدفعه له ، ولكن بريطانيا رفضت العرض ، وما أن يحل عام ١٩٣٨ حتى تلوح الحرب العالمية الثانية حقيقة واقعة في الأفق ، وينعكس خطرها المباشر على المنطقة العربية ، والقضية الفلسطينية بصورة خاصة ، ويدرك الملك عبد العزيز هذه الحقيقة ، فيبذل أقصى جهده لطمأنة بريطانيا بأنه لن يسمح لشعب فلسطين بإستغلال فرصة الحرب لتحقيق استقلاله ، ولا حتى وعد بالإستقلال أو إيقاف الهجرة اليهودية ، ويقاطع الحاج أمين الحسيني وأعضاء اللجنة التنفيذية للهيئة العربية العليا ، ويسعى مع مصر لترشيح فلسطينيين آخرين معتدلين لتمثيل فلسطين في المؤتمرات التي عقدت في ذلك العام لمناقشة القضية الفلسطينية ، وحين يصدر الكتاب الأبيض يعتبره الملك عبد العزيز أكبر نصر شخصي له) .

هوامش

١ ــ الوثيقة رقم ١٦٦٦٠٤ / الملحق ــ ج ــ ص ٢٣ ، تاريخ ٤ اكتوبر ١٩١٨ . مركز الوثائق البريطانية / كيو .

٢ ــ الوثيقة رقم ٢٤٠٦٣٣ ، تاريخ ٢١ ديسمبر / كانون الأول ١٩١٧ .

٣ ــ الوثيقة رقم ٢٣٤٨٠٦ ، تاريخ ١٢ ديسمبر ١٩١٧ .

٤ ــ الوثيقة رقم ٢٣٦٢٣٠ ، تاريخ ١٢ ديسمبر ١٩١٧ .

٥ ــ الوثيقة رقم ٤٤ / ٩ / ٥٤١٨ E تاريخ ٢٨ مايو / أيار ١٩٢٠ .

٦ ــ في الوثيقة رقم ٢٥ / ٣٤١ / ٤٥٣٦ E ، في هذه الوثيقة تظهر ترجمة لرسالة شخصية وسرّية وجهها الملك ابن سعود إلى السير (جلبرت كلايتون) عام ١٩٢٦ وأكد له فيها أن طلبه تأجيل البت في مسألة الحدود بين شرق الأردن والحجاز لم تمليه أية رغبة من جانبه بخلق نزاع أو جدل أو شك حول ملكية المناطق موضوع البحث ، وإنما جاءت رغبته هذه تلبية لدوافع محلية وداخلية فقط .

المنطقة الحدودية المقصود هي العقبة ومعان وما بينهما . (E ٢٨٦٤-٢٢-٣١) .

وفيما يلي نص رسالة إبن سعود (E ٤٥٣٦-٣٤١-٢٥) بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٢٥ :

شخصي وسري

في التاسع عشر من شهر ذي القعدة عام ١٣٤٥ الموافق ٢١ مايو / أيار ١٩٢٧ .

عزيزي السير جلبرت كلايتون .

نود أن نعرب لكم خاصّة عن شكرنا وامتناننا لتوقيع معاهدة الصداقة والتفاهم المباركة ، وأن نعرب عن الأمل بأن يتبع توقيعها التصديق الرسمي عليها ، وأن تؤدي إلى عهد جديد من العلاقات السعيدة بين الأمبراطورية البريطانية ومملكتنا .

كما نرى أن نعرب عن رضانا وارتياحنا لتأجيل تسوية موضوع الحدود ما بين الحجاز وشرق الأردن ، ونود أن نطلب إليكم أن تؤكدوا لحكومة صاحب الجلالة وتطمئنوها نيابة عنا بأن طلبنا تأجيل التسوية لم تمليه علينا أية رغبة في النزاع أو الإختلاف حول ملكية المناطق موضوع البحث (معان والعقبة) ولكن الذي أملى ذلك هو خوفنا ، بسبب نشاطات أعدائنا ، من أن يستغل قبولنا ، بخط الحدود الذي أقترحته حكومة صاحب الجلالة سلاحا في الظروف الراهنة لشن حملة معادية علينا ، كما نود أن نؤكد لحكومة صاحب الجلالة أنها ، حين يصبح من الضروري وضع تسوية نهائية لهذه المسألة ، ستجدنا على استعداد للإلتزام والتقيد بأي قرار تراه الحكومة البريطانية عادلا .

توقيع وختم (عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود)

٧ ــ الوثيقة رقم ٩١ / ٢١٣٧ / ٥٥٢٠ E تاريخ ٢٨ أكتوبر / تشرين أول ١٩٢٩ . انظر أيضاً الوثائق المتعلّقة بالإضطرابات الفلسطينيّة ، وتقرير لجنة الإنتداب الدائمة حول هذا الموضوع لعام ١٩٣٠ .

٨ ــ الوثيقة رقم ٦٥ / ٤١٩٨ / ٥٢٩٠ E تاريخ ١٤ / ١٠ / ١٩٢٩ . والوثيقة رقم ٦٥ / ٤١٩٨ / ٥٦٨٦ E تاريخ ٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٢٩ .

٩ ــ الوثيقة رقم ٦٥ / ٤١٩٨ / ٥٩٧٥ E تاريخ ١٨ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٢٩ .

الوثيقة رقم ٣١ / ٤٧٢ / ٢٦٣٩ E تاريخ ٢٥ أبريل / نيسان ١٩٣٥ .

١٠ ــ الوثيقة رقم ٢٥ / ٣٥٠ / ٥٨٦٥ E تاريخ ٣٠ سبتمبر / أيلول ١٩٣٥ .

١١ ــ الوثيقة رقم ٢٥ / ٢٦٢١ / ٢٦٢٢ E تاريخ ٢٤ ابريل / نيسان ١٩٣٥ .

١٢ ــ الوثيقة السابقة رقم (١١) .

١٣ ــ الوثيقة رقم ٢٥ / ١٦٣٧ / ١٦٣٧ E تاريخ ٢٢ مارس / آذار ١٩٣٧ (التقرير السنوي عن العربية السعودية لعام ١٩٣٦) .

١٤ ــ الوثيقة السابقة رقم (١٣) .

١٥ ــ الوثيقة السابقة رقم ١٣ .

١٦ ــ الوثيقة رقم ٢٥ / ٦٠٨ / ٢٤٢٣ E تاريخ ١ مايو / أيار ١٩٣٦ .

١٧ ــ الوثيقة رقم ٢٥ / ٦٠٨ / ٣٥٩٧ E تاريخ ١٧ يونيو / حزيران ١٩٣٦ .

١٨ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٣٦٤٢ E تاريخ ١٨ يونيو / حزيران ١٩٣٦ .

١٩ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٤١٠٩ E تاريخ ٣ يوليو / تموز ١٩٣٦ .

٢٠ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٤٧٢٦ E تاريخ ٢٤ يوليو / تموز ١٩٣٦ .

٢١ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٥٦٦١ E تاريخ ٨ سبتمبر / أيلول ١٩٣٦ .

٢٢ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٥٩٨٨ E تاريخ ٢٢ سبتمبر / أيلول ١٩٣٦ .

٢٣ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٦٣١٨ E تاريخ ٦ أكتوبر / تشرين أول ١٩٣٦ .

٢٤ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٦٦٠٠ E تاريخ ٢٣ أكتوبر / ١٩٣٦ .

٢٥ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٦٧٤٥ E تاريخ ٢٨ أكتوبر / ١٩٣٦ .

٢٦ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٦٨٥٣ E تاريخ ٢ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٣٦ .

٢٧ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٧٠٩٠ E تاريخ ١٢ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٣٦ .

٢٨ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٧٢٩٢ E تاريخ ٢٣ نوفمبر / ١٩٣٦ .

٢٩ ــ الوثيقة رقم ٢٥ / ٢٣٣٨ / ٢٣٣٨ E تاريخ ٢٦ مارس / ١٩٣٨ .

٣٠ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٣٨ E تاريخ ٤ يناير / ١٩٣٧ .

٣١ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ١٠١٩ E تاريخ ١٨ شباط / فبراير ١٩٣٧ .

٣٢ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٩٤ / ٢٠١٢ E تاريخ ١٣ أبريل / نيسان ١٩٣٧ .

٣٣ ــ الوثيقة السابقة رقم ٣٢ .

٣٤ ــ الوثيقة السابقة رقم ٣٢ .

٣٥ ــ الوثيقة السابقةرقم ٣٢ .

٣٦ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٢٩٨٤ E تاريخ ١ يونيو / حزيران ١٩٣٧ .

٣٧ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٣٩٨٢ E تاريخ ١٤ يوليو / تموز ١٩٣٧ .

٣٨ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٤٠٦٣ E تاريخ ١٩ يوليو / تموز ١٩٣٧ .

٣٩ ــ الوثيقة السابقة رقم (٣٨) .

٤٠ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٤٤٥٨ E تاريخ ٣ اغسطس / آب ١٩٣٧ .

٤١ ــ الوثيقة السابقة رقم (٤٠) والتعليقات عليها .

٤٢ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٤٨٨١ E تاريخ ٢١ أغسطس / آب ١٩٣٧ .

٤٣ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٤٦٢٤ E تاريخ ٩ أغسطس / آب ١٩٣٧ .

٤٤ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٦٠٦٣ E تاريخ ١٨ أكتوبر / تشرين أول ١٩٣٧ .

٤٥ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٦٣٢٠ E تاريخ ٢٧ أكتوبر / ١٩٣٧ .

٤٦ ــ ملحق الوثيقة أعلاه .

٤٧ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٧١٤١ E تاريخ ٤ ديسمبر / كانون أول / ١٩٣٧ .

٤٨ ــ الوثيقة رقم ٣١ / ٢٢ / ٧٢٠١ E تاريخ ٧ ديسمبر / ١٩٣٧ : من محضر مقابلة بين الملك عبد العزيز والكونوليل ديكسون ، المعتمد البريطاني السابق في الكويت والبحرين .

٤٩ ــ الوثيقة السابقة رقم (٤٨) .

٥٠ ــ الوثيقة السابقة رقم (٤٨) .

٥١ ــ الوثيقة السابقة رقم (٤٨) .

مملكة الأمير نايف

مملكة الصمت .. هو الاسم الذي توصلت اليه منظمة « المادة ١٩ » في وصفها للمملكة العربية السعودية ، حيث القمع الاول مسلط على الرأي واللسان والفكر .. وحيث تتعرض الحريات الثقافية لرقابة صارمة ، ويتعرض الناشطون فكريا لعقوبات اكثر من تلك التي يتعرض لها مهربو المخدرات .

في مملكة الصمت لا صوت للشكوى و « الوضع بخير والامن مستتب .. وكل شيء على ما يرام » .

في مملكة الصمت حيث المثقف عدو السلطة الاول ، لا يجد الناس وسيلة للتعبير عن وجودهم ومعارضتهم الا باساليب المنظمات السرية .. توزيع المنشورات .. والكتابة على الجدران .. وتهريب الكتب .

الذين يتهمون المملكة بانها لا تعير اهتماما بالجانب الاجتماعي ، ولا تهتم بالمثقفين ، وتنفق ميزانيتها في صفقات التسلح التي « اثبتت ـ عكسيا ـ جدارتها في حرب الخليج » يبالغون .. لأن اجهزة الدولة مستنفرة من اعلى المستويات حتى اصغر شرطي لخدمة المجتمع .. والمثقفين منهم بشكل خاص .. بل ان الدولة استطاعت ان تربط جميع المؤسسات والوزارات في خدمة المثقف .. والهدف الاسمى الذي تنشده العائلة المالكة من سياستها الاجتماعية هو ان يصبح « كل مواطن خفير » .. يعني ان تنتهي الى نظرية ان الناس قادرون بأنفسهم على تسليط سيف القمع على رقابهم .. وهم قادرون على ان يسوقوا انفسهم الى المقصلة .. وان يضعوا على افواههم الرقباء وعلى افكارهم الحواجز .

هذه النظرية جعلت كل وزارات ومؤسسات الدولة تخضع « لفحوصات امنية » من قبل وزارة الداخلية التي يترأسها الامير نايف .. وهي وزارة تعنى بشؤون المواطن من المهد الى اللحد .. منذ ان يلد والامير وضع له قائمة بالاسماء الممنوعة والتي يحرم استخدامها ، وحتى يذهب الى المدرسة فتواجهه مناهج جامدة ويجبر على ان يؤدي تحية الملك كل صباح .. واذا شبّ وجد اجهزة الامير نايف في خدمته .. تقرأ الكتاب قبل ان يقرأه .. تراقب البريد قبل ان يصل الى يديه .. تتنصت على اجهزة الهاتف قبل ان يصله عبرها ما يخدش حياء السلطة .. تضع العراقيل أمام افكاره ، وحتى على قوته ورزقه .. فلا يحصل على وظيفة اذا كان يصنف ضمن الناس الذين لا يرضى بهم وعنهم الامير نايف .

في مملكة الصمت هذه .. اجهزة الامن هي المحور الاول في علاقة الدولة بالناس وعلاقتها بالعالم .. فرجال المباحث اطول الناس يدا واقربهم منزلة ، ويصنف الاتسان على اساس تزكية من رجال الاستخبارات ورجال المباحث .. وعلى الصعيد الدولي كانت الاتفاقية الامنية بين بلدان مجلس التعاون هي الامضى من بين جميع الاتفاقات الاخرى التي بقيت حبرا على الورق او وجدت طريقها للتطبيق على استحياء من تجاوز الزمن واستهجان العالم .

والحكومة التي تملك المخبرين وتملك اجهزة الرقابة وتملك وسائل القمع وتمارسها ، لا تفعل ذلك بخطة مرسومة ومدروسة ومنشورة ولكن تمارس بعضها عبر الاجتهاد ، والاخر كلما دعت الحاجة ، والثالث وفق الرغبة الفردية ، والمشكلة ان القمع يتحول في النتيجة الى نظرية ، والى سلوك عام فيجد رجل الشرطة الذي لا تتعدى مهمته مراقبة المرور وتنظيم السير ، انه قادر على اعتقال كل من يشتبه فيه ويفتش سيارته ويقتحم بيته ويرميه في السجن .. وتجد الشركات انها قادرة « ولديها اوامر » على فصل وعزل اي موظف اشتبهت اجهزة الامن في سلوكه او اعتقلته حتى لو لم تدينه .. وبالتالي فرجل المباحث ورجل الجمارك ورجل الجوازات ومدير مكتب التوظيف ، ومدير الجامعة ، ومسؤول البريد ، وموظف الدائرة ، وفي بعض الاحيان حتى الطبيب .. يتحركون باوامر امنية نصفها تحددها وزارة الداخلية ، ونصفها الآخر مجموعة اجتهادات « فيما يقصد منه رضا وزارة الداخلية » .. وعلى هذا الاساس فمملكة الصمت هي نظرية فريدة في الحكم تقوم على اساس ضمان الولاء بتنصيب اجهزة تكميم الافواه وتحديد حدود التفكير وابداء الرأي .

معلوم ان هذا الوضع استثنائي ، وكغيره من الاوضاع الاستثنائية فان مصيره الزوال .. الزوال الطبيعي اي ان ترفع اجهزة الامن سطوتها عن الناس او على الاقل تخففها .. او الزوال الصدامي ، وهو ان يتمرد الناس على تلك السياسة او يتجاوزونها .. وان كان الترجيح للخيار الثاني ، حيث ان السلطة لم تقتنع بعد بضرورة التعامل مع الناس كمواطنين لا كأعداء من جهة ، وللتطور الطبيعي في حركة المجتمع التي تتصادم كليا مع سياسة السلطة في تكبيلهم .

الأخيرة